# 2017

# المراقب الاقتصادي والاجتماعي

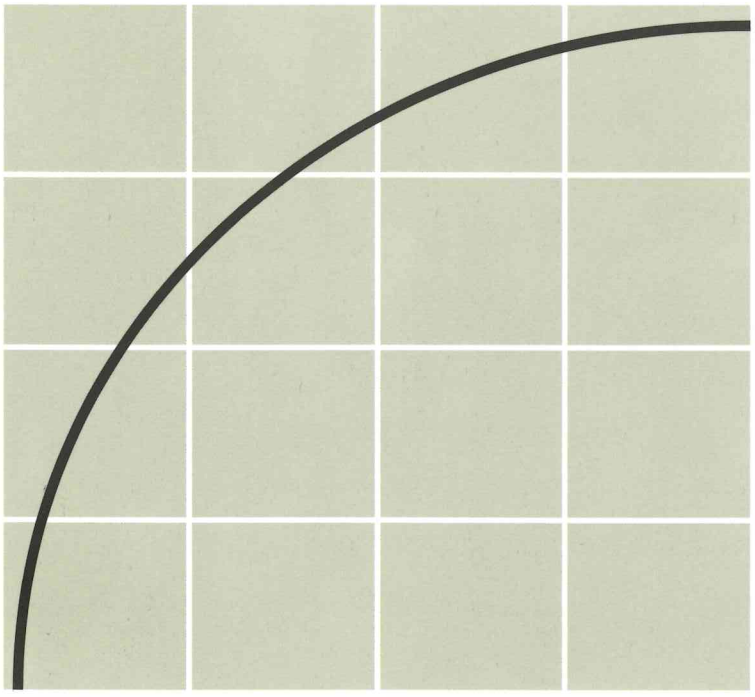


معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية



41

**تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:**

**معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: سلام صلاح)**
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)**
**سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)**

**المحرر: د. نعمان كنفاني**

**حقوق الطبع**
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2015 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2015 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2015 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

**للحصول على نسخ**
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:

**الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**

**صندوق الاستثمار الفلسطيني**

آب، 2015

# تقديـم

هناك دائما فجوة زمنية بين موعد صدور عدد المراقب والربع الذي يغطيه، العدد 41 الذي بين يدي القارئ الآن والذي يصدر (متأخراً قليلاً) في شهر آب يغطي التطورات والمؤشرات الاقتصادية في الربع الأول من العام، ونرجو ان يجد فيه القارئ المعلومات والبيانات التي تساعده في فهم واقع الوضع الاقتصادي الفلسطيني في هذه الفترة.

يحتوي هذا العدد من المراقب على عدد اقل من الصناديق التحليلية عن سابقاته ولكن لم يكن القصد أصلاً ان يكون هناك تحديد لعدد الصناديق، ويبقى الأمر متعلقاً بما يستجد وما يستحق الاهتمام من تطورات او دراسات تلقي الضوء على نواحي ذات دلالة في الاقتصاد الفلسطيني. الصندوق الخاص بصافي إنفاق الموازنة في قطاع غزة مثير للاهتمام بشكل خاص لأنه يعتمد على معلومات لم تكن متوفرة سابقا حول موضوع يثار من حين إلى آخر في سياق غير اقتصادي او اجتماعي. من نافل القول انه في الظروف العادية والسليمة يجري توزيع الإيرادات على بنود الصرف، ليس بناءً على المكان الجغرافي أو المصدر الذي جاءت منه هذه الإيرادات، ولكن بناءاً على سياسات تحصيص على ضوء خطة إنفاق وطنية تستوحي العدالة والفعالية، لا تعطي اعتباراً خاصا لمصادر الإيرادات، وهذا ما رغبنا بالتنويه له إزاء هذا الصندوق التحليلي الجديد.

**نبيل قسيس**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**علا عوض**
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

**جهاد الوزير**
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

# المحتويات


**1- الناتج المحلي الإجمالي** **1**

1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد 1

1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي 1

1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 2

**صندوق 1: الأسباب وراء تراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية** **4**

**2- سوق العمل** **6**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 6

2-2 البطالة 9

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والكليات المتوسطة 11

2-4 الأجر وساعات العمل 12

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة 13

**صندوق 2: قطاع غزة: دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في 1994 والمانحون نفذوا ثلث تعهداتهم** **15**

**3- المالية العامة** **17**

3-1 الإيرادات العامة والمنح 18

3-2 النفقات العامة 20

3-3 الفائض/العجز المالي 21

3-4 تراكم المتأخرات 22

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام) 22

3-6 الدين العام 23

**صندوق 3: صافي إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة** **24**

**4- القطاع المصرفي** **25**

4-1 جانب الأصول (الموجودات) 25

4-2 جانب المطلوبات 27

4-3 مؤشرات أداء المصارف 29

4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض 31

4-5 نظام المدفوعات 31

4-6 الانتشار المصرفي 32

4-7 مؤسسات الإقراض المتخصصة 32

4-8 بورصة فلسطين 33

**صندوق 4: الدين العام: 5 مليار دولار وأكثر من نصفه على شكل متأخرات** **36**

**5- مؤشرات الاستثمار** **37**

5-1 تسجيل الشركات 37

5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية 38
5-3 استيراد الإسمنت 39
5-4 تسجيل السيارات 39
5-5 النشاط الفندقي 40
**صندوق 5: تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2015: تراجع في مرتبة فلسطين على الرغم من التحسن الطفيف في الأداء! 41**

**6- الأسعار والقوة الشرائية 43**
6-1 أسعار المستهلك 43
6-2 أسعار المنتج والجملة 44
*6-2-1 الرقم القياسي لأسعار الجملة 44*
*6-2-2 الرقم القياسي لأسعار المنتج 45*
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 45
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 46
**صندوق 6: التكاليف الاقتصادية للنزاع الفلسطيني_الإسرائيلي ومكاسب حل الدولتين 47**

**7- التجارة الخارجية 50**
7-1 الميزان التجاري 50
7-2 ميزان المدفوعات 51
7-3 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 51

**المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2014 54**

# الملخص التنفيذي

يعالج هذا العدد من *"المراقب"* التطورات في أبرز المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2015. كما يضم عددا من الصناديق التي تعالج مواضيع مرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. وفيما يلي تلخيص لأبرز النقاط التي يتناولها هذا العدد من *"المراقب"*:

**الناتج المحلي الإجمالي:** وصل الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية إلى نحو 1.8 مليار دولار(بأسعار 2004 الثابتة) في نهاية الربع الأول من العام 2015، ويمثل هذا انخفاضا بنسبة 0.8% مقارنة مع الربع الرابع 2014 (-2.9% في الضفة و+6.7% في غزة)، وانخفاضاً بنفس النسبة مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. أما فيما يتعلق بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الأول من العام 2015 فلقد بلغت 425.9 دولار، وهي أقل بنسبة 1.5% مقارنة مع الربع السابق، وأقل بنسبة 3.6% مقارنة مع الربع المناظر لعام 2014. وعند تناول الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، يظهر استمرار وجود هوة بين الاستهلاك والانتاج المحلي، اذ بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول 2015 نحو 124% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

**سوق العمل:** ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنسبة 1.5% بين الربعين الرابع 2014 والأول 2015. وبنسبة 2.6% بين الربع الأول 2015 والمناظر له من العام 2014 ليصل إلى 950 ألف شخص. وتوزع هؤلاء بين 59.6% في الضفة، 28.7% في غزة و11.7% في إسرائيل والمستعمرات. ويعمل في القطاع العام 23.2% من إجمالي العمالة (38.9% في قطاع غزة). انخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية في الربع الأول 2015 بنحو نقطة مئوية واحدة، ليصل إلى 25.6% (16.3% في الضفة و41.6% في غزة). ولم يطرأ تغير على الأجر اليومي الوسيط للعمال الفلسطينيين في الربع الأول 2015 (84.6 شيكل) مقارنة مع الربع السابق مع استمرار التباين الكبير للأجر الوسيط بين الضفة والقطاع وعمال المستعمرات وفي داخل إسرائيل. من جهة ثانية ارتفع الأجر المتوسط اليومي خلال نفس الفترة بنسبة 1.1% ليصل إلى 103 شيكل.

**المالية العامة:** وصل إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول من العام 2015 نحو 2.4 مليار شيكل، بانخفاض بمقدار 25.7% عن الربع السابق، و33.4% عن الربع المناظر من العام السابق. وجاء هذا على خلفية انخفاض إيرادات المقاصة بنسبة 62% عن الربع السابق، و71% عن الربع المناظر. بلغت المنح الدولية في الربع الأول 2015 نحو 35% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح. أما النفقات العامة فقد بلغت 2.7 مليار شيكل، شكل الإنفاق الجاري منها نحو 92%، والباقي للإنفاق التطويري. هذا يعني أن الرصيد الكلي للموازنة (أساس نقدي) حقق عجزاً بمقدار 265.3 مليون شيكل خلال الربع الأول 2015. وعند أخذ قيمة صافي المتأخرات بعين الاعتبار (470.3 مليون شيكل) يرتفع العجز إلى 1.4 مليار شيكل على أساس الالتزام. أخيراً، بلغ الدين العام للحكومة الفلسطينية نهاية الربع الأول 2015 نحو 9.4 مليار شيكل (20.4% من الناتج المحلي)، أكثر من نصفه عبارة عن دين محلي.

**القطاع المصرفي:** ارتفع إجمالي موجودات المصارف بنسبة 0.9% خلال الربع الأول 2015 مقارنة مع الربع السابق لتصل إلى حوالي 11.9 مليار دولار. ونتج هذا عن ارتفاع التسهيلات الائتمانية بمقدار 4.7%. أما بالنسبة للارتفاع في إجمالي الخصوم فقد بلغت قيمة المكون الأهم فيها (أي ودائع الجمهور) نحو 9 مليار دولار. وقد ارتفعت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات بشكل طفيف بين الربعين المتلاحقين لتصل إلى 2.6%. أما صافي أرباح البنوك فلقد انخفضت بمقدار 3.3 مليون دولار بين الربعين الأول 2015 والرابع 2014 لتصل إلى 36.1 مليون. هذا على الرغم من أن الفرق بين متوسط فائدة الإقراض والإيداع بين الربعين ارتفعت ، وإن بشكل ضئيل، على عملتي الدينار الأردني والشيكل.

**مؤشرات الاستثمار:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2015 نحو 358 شركة، وهذا أقل بمقدار 14 شركة مقارنة مع الربع السابق، وبِ

82 شركة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. بلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2015 حوالي 37 مليون دينار أردني، بانخفاض بنسبة 37% مقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة إلى رخص الأبنية خلال الربع الأول من العام 2015، فلقد بلغ عددها 1,970 وحدة حيث شكلت انخفاضاً بنسبة 8.1% مقارنة مع الربع السابق. وشهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية انخفاضاً بنسبة 3.1% في الربع الأول 2015 مقارنة مع الربع السابق. وجاء هذا حصيلة انخفاض استيراد الضفة بمقدار 12%، وزيادة استيراد غزة بمقدار 146.9%.

**الأسعار والقوة الشرائية:** سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً طفيفاً خلال الربع الأول من العام 2015 بنسبة 0.03% مقارنة بالربع الرابع من العام 2014، ولكنه سجل ارتفاعاً بنسبة 0.58% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وجاء هذا الانخفاض الطفيف خلال الربع الأول من العام 2015 على خلفية انخفاض أسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 2.66%، كما انخفضت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 2.27%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 0.23%. أما فيما يتعلق بالقوة الشرائية، وهي التي تربط بين تغير الأسعار بالشيكل مع تبدل سعر صرف الدولار (والدينار) فلقد تحسنت القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار الأردني (وينفقون بالشيكل) بنحو 12.1% .

**التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:** بلغ عجز الميزان التجاري للسلع "المرصودة" 913 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2015. فقد شكلت كل من واردات وصادرات السلع المرصودة انخفاضاً عن الربع السابق بنسب 7% و10% على التوالي. أما بالنسبة إلى الميزان الجاري في ميزان المدفوعات فلقد بلغ العجز نحو 323.4 مليون دولار خلال الربع. ويمثل هذا ارتفاعاً في العجز بنسبة 66% بالمقارنة مع الربع الرابع لعام 2014. جاء عجز الميزان الجاري هذا نتيجة انخفاض إيراد ميزان الدخل (بمقدار 2%) وميزان التحويلات الجارية (بمقدار 24%) بين الربعين. ولقد تم تمويل عجز الميزان الجاري من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 238 مليون دولار. ويتوجب التنويه أن فائض الحساب الرأسمالي والمالي هو دينٌ على الاقتصاد الوطني.

**الاستثمار الدولي والدين الخارجي:** بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الأول من العام 2015 نحو 5,923 مليون دولار. شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 2.7% فقط، في حين استقطعت استثمارات الحافظة 19.6%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,615 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 51.7%. أما رصيد الدين الخارجي على فلسطين فلقد بلغ حوالي 1.6 مليار دولار.

**مواضيع الصناديق في هذا العدد:** يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالاقتصاد الفلسطيني. ونورد فيما يلي تلخيصا لأبرز محتويات الصناديق:

**الأسباب وراء تراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية:** يقدم الصندوق عرضاً لدراسة جاءت في التقرير الأخير لمجموعة "Aix" تحلل الأسباب وراء غياب النمو في الاقتصاد الفلسطيني. تبدأ الدراسة بمقارنة معدلات النمو في فلسطين مع الدول المجاورة خلال الفترة 1997– 2010 وتستخلص أن "بطئ النمو في فلسطين لا يعكس نزعة عامة في الاقتصاديات العربية، بل هو انعكاس للشروط الخاصة التي مر بها ويمر بها هذا الاقتصاد". تنتقل الدراسة بعد ذلك إلى البحث عن الأسباب وراء النمو المتهاود للغاية في الاقتصاد الفلسطيني وتطبق نموذجاً رياضياً لهذا الغرض يفضي إلى النتيجة التالية: السبب يكمن في تراجع إنتاجية العوامل الكلية (TFP)، وبشكل خاص خلال العقد الأول عقب اتفاقيات أوسلو، وعدم قدرة الاستثمارات على الزيادة كرد فعل على ارتفاع الربحية. ثم تنتقل الدراسة إلى البحث في أثر العوائق على الحركة في الأراضي الفلسطينية على إنتاجية العوامل الكلية، وتتوصل إلى أن هذه العوائق هي العامل الأهم في تفسير الانحدار في الإنتاجية.

**قطاع غزة: دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في 1994 والمانحون نفذوا ثلث تعهداتهم:** يتناول الصندوق التقرير النصف السنوي للبنك الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني، والذي خصص لموضوع الانهيار الذي يواجهه اقتصاد قطاع غزة. كما يوفر الصندوق

معلومات حول درجة التزام الدول المانحة بالتعهدات التي قدمتها في مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني 2014. قدر التقرير أن العدوان على قطاع غزة في 2014 أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 15% وارتفاع معدل البطالة إلى 43%. وتوصل أيضاً إلى أن الدخل الحقيقي للفرد في قطاع غزة الآن هو أقل بنسبة 31% عمّا كان عليه في العام 1994. أما بالنسبة لتعهدات المانحين للسلطة الفلسطينية في المؤتمر المذكور، فقد بلغت 5,078 مليون دولار للفترة 2014- 2017، ولقد تم تخصيص 70% منها لقطاع غزة. وبعد ما يزيد على 6 أشهر من تاريخ عقد المؤتمر، بلغ الإنفاق الفعلي للمساعدات إلى غزة نحو 27% فقط من إجمالي المبالغ التي تم التعهد بها لإعادة بناء القطاع.

**صافي إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة:** يستعرض الصندوق صافي إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة. بلغ إنفاق الموازنة في القطاع في العام 2013 نحو 4 مليار شيكل. بالمقابل، حصّلت الحكومة الفلسطينية إيرادات من خلال المقاصة على واردات القطاع بلغت نحو 1.1 مليار شيكل في 2014. أي أن صافي الإنفاق بلغ 2.6 مليار شيكل، وهو ما يعادل 22% من إجمالي إنفاق الموازنة في العام 2014. بكلمات أخرى، إن إيرادات الموازنة الفلسطينية من قطاع غزة تغطي ما يقارب من ثلث ما تقوم خزينة السلطة الوطنية بإنفاقه في القطاع.

**الدين العام: 5 مليار دولار وأكثر من نصفه على شكل متأخرات:** يتناول الصندوق التقرير النصف السنوي لصندوق النقد الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني والذي يتضمن تحليلاً لاستدامة الدين العام للسلطة الفلسطينية. ذكر التقرير أن الدين العام (بما فيه المتأخرات) وصل إلى ما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى الذي يسمح به قانون الدين العام للسلطة الفلسطينية. ولقد ارتفعت قيمة المتأخرات في العام الماضي بمقدار 420 مليون دولار، حيث قامت الحكومة بتقليص الديون تجاه المصارف المحلية وتعويض ذلك في زيادة ديون المتأخرات، وبشكل خاص زيادة المتأخرات تجاه صندوق التقاعد. وذكر التقرير أن المتأخرات تجاه تسديد الدين الخارجي وصلت إلى 52 مليون دولار في نهاية العام 2014، كما أن المتأخرات المتراكمة على الحكومة للمصارف المحلية بلغت 152 مليون دولار. ويحتوي الصندوق على جدول يستعرض بنية الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها المتأخرات.

**تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2015: تراجع في مرتبة فلسطين على الرغم من التحسن الطفيف في الأداء!:** يتناول هذا الصندوق تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" الذي يصدر عن البنك الدولي سنوياً، وهو تقرير يغطي ظروف تأسيس وممارسة الأعمال في العديد من الدول في أنحاء العالم. يستعرض الصندوق أهم التعديلات التي طرأت على المنهجية في تقرير العام الحالي، كما يركز على تطور مؤشرات سهولة البدء بالأعمال وممارستها في الأراضي الفلسطينية بالمقارنة مع الدول الأخرى بشكل عام ومع اقتصاد إسرائيل بشكل خاص. احتل اقتصاد الضفة وقطاع غزة المرتبة 143 بين 189 دولة ومنطقة تناولها التقرير، متراجعاً بذلك خمسة مراتب مقارنة مع العام الفائت، هذا على الرغم من ارتفاع علامة التقييم المطلق التي أحرزتها الأراضي الفلسطينية بشكل طفيف عن العام الفائت. أما بالمقارنة مع إسرائيل، فلقد أظهرت الأرقام تفوق اقتصاد إسرائيل في معظم المؤشرات وبشكل كبير يتجاوز المائة مرتبة في بعض الحالات. في المقابل حصد اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبة أعلى من الاقتصاد الإسرائيلي في مؤشرات الحصول على كهرباء، وسرعة تسجيل الملكية، والضرائب وإنفاذ العقود. ويورد الصندوق أرقاما مهمة تتناول التباين في تكاليف الاستيراد والتصدير بين إسرائيل وفلسطين، ولاشك أن جزءا مهما من ارتفاع هذه التكاليف في الأراضي الفلسطينية عنها في إسرائيل يعود على القيود المختلفة التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة.

**التكاليف الاقتصادية للنزاع الفلسطيني_الإسرائيلي ومكاسب حل الدولتين:** يعرض هذا الصندوق خلاصة دراستين صدرتا مؤخراً حول التكاليف الاقتصادية للنزاع. تتناول الأولى مكاسب حل الدولتين في كل من الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، في حين تتناول الثانية تكاليف الاحتلال على الاقتصاد الإسرائيلي. ترمي الدراسة الأولى إلى تقدير المكاسب/الخسائر التي يمكن أن تتحقق في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية بظل خمسة سيناريوهات محتملة لتطور العلاقات السياسية بين الطرفين. توصلت الدراسة، بظل افتراضات متعددة ومختلفة، إلى أن حل الدولتين يمكن أن

يجلب منافع متراكمة للاقتصادين تبلغ 170 مليار دولار خلال العقد القادم مقارنة بما يمكن أن يحدث إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن. وتقترح الدراسة أن خيار انسحاب إسرائيل الجزئي، مع أو بدون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، لا يترافق مع مكاسب اقتصادية كبيرة. بالمقابل فإن سيناريو المقاومة السلمية وسيناريو المقاومة العنيفة للاحتلال يترافقان مع خسائر كبيرة للاقتصادين، تصل في سيناريو المقاومة العنيفة إلى ما يقرب من نصف الناتج المحلي في إسرائيل وثلاثة أضعاف الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية. سعت الدراسة الثانية إلى تقدير التكاليف الاقتصادية المباشرة للنزاع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الإسرائيلي. توصلت الدراسة إلى أن هذه التكاليف تبلغ 116 مليار شيكل في العام 2011، وهو ما يعادل 15% من الدخل القومي في إسرائيل في ذلك العام. وتتوزع هذه التكاليف تحت 13 عنوان فرعي. وتقدر الدراسة أن ما يزيد على 45% من إجمالي التكاليف يعود على الانحدار في رأس المال البشري نتيجة الخدمة الإلزامية للشباب والشابات في الجيش الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تتطرق إلى التكاليف الإضافية المرتبطة بتشييد وصيانة جدار الفصل والطرق الالتفافية ودعم وحماية المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

# 1- الناتج المحلي الإجمالي

## 1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2015 بنسبة 0.8% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 0.8% في الربع الأول 2015 مقارنة بالربع الأول 2014. من جهة أخرى، شهدت معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهو يعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الأول 2015 انخفاضاً بمقدار 1.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع الرابع من العام 2014، وانخفاضا بمقدار 3.6 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014.

**جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)**

| النشاط الاقتصادي | 2014 | | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | المجموع | الربع الأول |
| **الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)** | **1,877.2** | **1,934.9** | **1,758.3** | **1,878.6** | **7,449.0** | **1,863.0** |
| - الضفة الغربية* | 1,403.5 | 1,454.0 | 1,414.1 | 1,470.9 | 5,742.5 | 1,428.1 |
| - قطاع غزة | 473.7 | 480.9 | 344.2 | 407.7 | 1,706.5 | 434.9 |
| **ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)** | **441.9** | **452.2** | **407.9** | **432.6** | **1,734.6** | **425.9** |
| - الضفة الغربية* | 559.2 | 575.5 | 556.1 | 574.6 | 2,265.4 | 554.2 |
| - قطاع غزة | 272.5 | 274.4 | 194.7 | 228.7 | 970.3 | 241.9 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.
بيانات أرباع 2014 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الأول 2015 هي الإصدار الأول، أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

## 1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، بين الربع الأول 2015 والربع المناظر من العام 2014، فيمكن ملاحظة انخفاض في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 1.4 نقطة مئوية، وانخفاض في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 0.3 نقطة مئوية. كما طرأ انخفاض في حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.7 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة قطاع الأنشطة المالية والتأمين بمقدار 0.6 نقطة مئوية. (انظر الجدول 1- 2).

**جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)**

| النشاط الاقتصادي | 2014 | | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | السنة 2014 | الربع الأول |
| **الزراعة والحراجة وصيد الأسماك** | **3.6** | **4.1** | **3.0** | **4.3** | **3.8** | **3.2** |
| **التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء** | **15.0** | **14.7** | **14.4** | **13.7** | **14.5** | **13.1** |
| التعدين واستغلال المحاجر | 0.6 | 0.6 | 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.5 |
| الصناعات التحويلية | 11.8 | 11.6 | 11.9 | 11.2 | 11.8 | 10.4 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء | 2.0 | 1.8 | 1.1 | 1.3 | 1.5 | 1.5 |
| إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها | 0.6 | 0.7 | 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.7 |

| النشاط الاقتصادي | 2014 | | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثانى | الربع الثالث | الربع الرابع | السنة 2014 | الربع الأول |
| **الإنشاءات** | **7.5** | **7.4** | **6.6** | **7.1** | **7.2** | **7.2** |
| **تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية** | **19.2** | **17.4** | **16.0** | **16.7** | **17.3** | **18.5** |
| **النقل والتخزين** | **1.6** | **1.6** | **1.5** | **1.7** | **1.6** | **1.8** |
| **الأنشطة المالية وأنشطة التأمين** | **3.5** | **3.5** | **3.9** | **3.9** | **3.7** | **4.1** |
| **المعلومات والاتصالات** | **5.7** | **5.5** | **6.1** | **5.8** | **5.8** | **5.8** |
| **الخدمات** | **20.7** | **21.0** | **21.2** | **20.1** | **20.6** | **20.0** |
| أنشطة خدمات الإقامة والطعام | 1.1 | 1.4 | 0.6 | 1.2 | 1.1 | 1.0 |
| الأنشطة العقارية والإيجارية | 4.3 | 4.0 | 3.5 | 3.2 | 3.7 | 3.5 |
| الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية | 1.7 | 1.8 | 1.7 | 2.0 | 1.8 | 1.9 |
| أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة | 0.7 | 0.8 | 0.7 | 0.5 | 0.7 | 0.6 |
| التعليم | 6.9 | 7.0 | 7.8 | 7.0 | 7.1 | 6.9 |
| الصحة والعمل الاجتماعى | 3.3 | 3.4 | 4.0 | 3.5 | 3.5 | 3.5 |
| الفنون والترفيه والتسلية | 0.6 | 0.6 | 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.5 |
| أنشطة الخدمات الأخرى | 2.1 | 2.0 | 2.2 | 2.1 | 2.1 | 2.1 |
| **الإدارة العامة والدفاع** | **12.2** | **12.7** | **14.1** | **13.2** | **13.0** | **12.5** |
| **الخدمات المنزلية** | **0.1** | **0.1** | **0.1** | **0.1** | **0.1** | **0.1** |
| خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة | -2.3 | -2.3 | -2.6 | -2.6 | -2.5 | -2.8 |
| الرسوم الجمركية | 5.4 | 5.8 | 6.7 | 6.7 | 6.2 | 6.7 |
| صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات | 7.8 | 8.5 | 9.0 | 9.3 | 8.7 | 9.8 |
| **المجموع (%)** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله– فلسطين.

بيانات أرباع 2014 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2014 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

## 1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

يعرض الجدول 1- 3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2014، والربع الأول من العام 2015. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي

$$(GDP= C + I + G + X – M)$$

والأرقام بالنسبة للربع الأول 2014، 2015 بمليار الدولارات هي:

| | الربع الأول 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|
| الاستهلاك الخاص | 1.69 | 1.78 |
| الاستثمار (التكوين الرأسمالي) | 0.35 | 0.32 |
| الاستهلاك الحكومي | 0.44 | 0.53 |
| الصادرات | 0.34 | 0.41 |
| الواردات (-) | (1.02) | (1.15) |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | **1.88** | **1.86** |

يلاحظ من الأرقام، أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الضئيل بين الربعين المتناظرين (بمقدار 1%) جاء أساساً من زيادة الواردات بحوالي 12% وانخفاض الاستثمار (التكوين الرأسمالي) بحوالي 8.6%. مقابل ارتفاع في كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي بمقدار 5.3%، 20% على التوالي. كما شهدت حصة الصادرات ارتفاعاً بنحو 21%. ويعرض الجدول 1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالتفصيل.

**جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية***
**(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)**

**القيمة بالمليون دولار**

| فئة الاستخدام | 2014 | | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | السنة | الربع الأول |
| **الإنفاق الاستهلاكي النهائي** | **2,133.3** | **2,286.1** | **2,286.8** | **2,299.0** | **9,005.2** | **2,311.8** |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر | 1,601.3 | 1,684.3 | 1,612.9 | 1,676.9 | 6,575.4 | 1,656.2 |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي | 444.9 | 510.9 | 583.1 | 500.3 | 2,039.2 | 532.9 |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر | 87.1 | 90.9 | 90.8 | 121.8 | 390.6 | 122.7 |
| **التكوين الرأسمالي الإجمالي** | **352.6** | **397.0** | **271.1** | **342.6** | **1,363.3** | **321.9** |
| التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي | 390.4 | 433.6 | 363.9 | 413.1 | 1,601.0 | 393.9 |
| - المباني | 286.4 | 322.0 | 269.5 | 313.9 | 1,191.8 | 296.6 |
| - غير المباني | 104.0 | 111.6 | 94.4 | 99.2 | 409.2 | 97.3 |
| التغير في المخزون | -37.8 | -36.6 | -92.8 | -70.5 | -237.7 | -72.0 |
| صافي الممتلكات القيمة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| **صافي الصادرات من السلع والخدمات** | **-675.5** | **-778.8** | **-746.7** | **-728.5** | **-2,929.5** | **-739.1** |
| الصادرات | 344.6 | 359.1 | 346.2 | 437.1 | 1,487.0 | 407.6 |
| - السلع | 301.2 | 310.2 | 317.1 | 401.2 | 1,329.7 | 373.7 |
| - الخدمات | 43.4 | 48.9 | 29.1 | 35.9 | 157.3 | 33.9 |
| الواردات | 1,020.1 | 1,137.9 | 1,092.9 | 1,165.6 | 4,416.5 | 1,146.7 |
| - السلع | 933.6 | 1,022.3 | 991.1 | 1,068.4 | 4,015.4 | 1,047.5 |
| - الخدمات | 86.5 | 115.6 | 101.8 | 97.2 | 401.1 | 99.2 |
| **صافي السهو والخطأ** | **66.8** | **30.6** | **-52.9** | **-34.5** | **10.0** | **-31.6** |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | **1,877.2** | **1,934.9** | **1,758.3** | **1,878.6** | **7,449.0** | **1,863.0** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2014 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2014 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ✧ أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 24% في الربع الأول من العام 2015. ولقد تم تعويض هذا من فائض الواردات على الصادرات، الذي بلغ 39.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✧ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول من العام 2015 بين 72% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و23% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و5% للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر.
- ✧ ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 3.4% بين الربعين الأول من العام 2015 والأول 2014 ، وارتفاع

- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 19.8% وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح بنحو 40.9% خلال نفس الفترة.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 8.7% بين الربعين الأول من العام 2015 والأول 2014.
- ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الأول من العام 2015 والأول 2014 بنسبة 18.3%، أيضاً ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بمقدار 12.4% خلال نفس الفترة.

### صندوق 1: الأسباب وراء تراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية

أصدرت مجموعة Aix، التي تضم عدداً من الاقتصاديين التقدميين الإسرائيليين، تقريراً عن الاقتصاد الفلسطيني في شهر آذار 2015 يضم سبعة فصول[1]. ويتناول أحد فصول التقرير بروتوكول باريس بالتحليل معرفاً نقاط الضعف فيه، كما يقدم اقتراحات لصياغة مستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين. ويدرس فصل آخر تكلفة الاحتلال على الاقتصاد الإسرائيلي، كما يتناول أحد الفصول بعض الأصعدة الاقتصادية لإعادة إعمار قطاع غزة. سوف نتناول في هذه المراجعة المختصرة التحليل الذي جاء به التقرير والذي يتعلق "بالأثر المدمر للاحتلال على التطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية".

يبدأ التحليل بتقديم صورة عن تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأراضي الفلسطينية منذ ما بعد اتفاق أوسلو وحتى الآن. ويلاحظ أن متوسط النمو السنوي خلال الفترة 1997– 2013 لم يزيد على 1.5% (2.4 في الضفة و0% في قطاع غزة). ولإعطاء بعد إقليمي لمعدلات النمو هذه، يقارن التقرير معدلات النمو في فلسطين مع المعدلات المناظرة في الدول العربية المجاورة (في الفترة السابقة على ما يعرف باسم الربيع العربي). ويستنتج التقرير من تحليل الجدول 1 أن نمو الاقتصاد الفلسطيني كان متدنياً للغاية، لا بل وأدنى من النمو الذي شهدته سوريا، على الرغم من الأزمة الاقتصادية الحادة التي عانت منها سوريا في العقد الأول من القرن الحالي. وعلى ذلك فإن "بطء النمو في فلسطين لا يعكس نزعة عامة في اقتصاديات المنطقة العربية، بل هو انعكاس للشروط الخاصة التي مر ويمر بها هذا الاقتصاد".

**جدول 1: معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)**

| | 99-1997 | 2004-1999 | 07-2004 | 10-2007 | 2010-1997 |
|---|---|---|---|---|---|
| **فلسطين** | 7.2 | −4.1 | 1.3 | 4.2 | 1.0 |
| – **الضفة الغربية** | 10.3 | −4.8 | 4.6 | 4.7 | 2.4 |
| – **قطاع غزة** | 2.7 | −2.1 | −4.6 | 3.3 | 0.0 |
| **مصر** | 3.4 | 1.6 | 5.1 | 3.1 | 3.2 |
| **الأردن** | 0.7 | 3.3 | 5.6 | 1.6 | 3.2 |
| **لبنان** | 0.5 | 0.0 | 2.0 | 5.6 | 1.6 |
| **سوريا** | −1.4 | 2.6 | 1.5 | 1.6 | 1.4 |
| **تونس** | 4.0 | 3.5 | 4.7 | 1.9 | 3.5 |

في مقابل هذه الزيادة (المتواضعة للغاية) في الإنتاج لكل فرد في الأراضي الفلسطينية يلاحظ التقرير أن الإنتاج لقاء كل عامل شهد انخفاضاً حاداً في الأراضي الفلسطينية، خصوصاً خلال السنوات العشر التي أعقبت توقيع بروتوكول باريس. إذ هبط الإنتاج/ عامل (أي إنتاجية العمل) بمقدار 5% في السنة خلال الفترة 1996– 1999، ثم استقر بعد ذلك التاريخ على الرغم من بعض التماوج، ولكنه لم يتحسن حتى الآن عن مستواه في نهاية التسعينات (انظر الشكل 1) والسؤال الذي يسعى هذا الجزء من التقرير إلى الإجابة عليه هو الأسباب وراء الانحدار في إنتاجية العمل.

ينتقل التقرير، في سعيه للإجابة على هذا السؤال، إلى التحليل طويل الأمد للاقتصاد الفلسطيني، أي إلى تحليل دالة الإنتاج الجمعية التي يتم عبرها تقدير الإنتاج على أساس كمية العمل وكمية رأس المال التي تدخل في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه عامل إنتاجية العوامل الكلية (TFP). ومن المعلوم أن هذا العامل الأخير هو العامل الأكثر أهمية في تقرير مستوى وطبيعة النمو الاقتصادي في كل البلدان.

[1] Aix (2015): Economics and politics in the Israeli-Palestinian Conflict.

وتعكس إنتاجية العوامل الكلية أثر متغيرات متعددة في الاقتصاد، مثل مستوى التكنولوجيا، والتعليم (رأس المال البشري)، وكفاءة المؤسسات وغيرها. وهذه الإنتاجية لا تحسب بشكل مباشر ولكن يتم حسابها كمتبقي: هي الزيادة في الإنتاج التي لا تتولد من تأثير زيادة العمل أو رأس المال في العملية الإنتاجية.

**الشكل 1: الإنتاج لكل عامل في الأراضي الفلسطينية (أرقام لوغارتمية)**

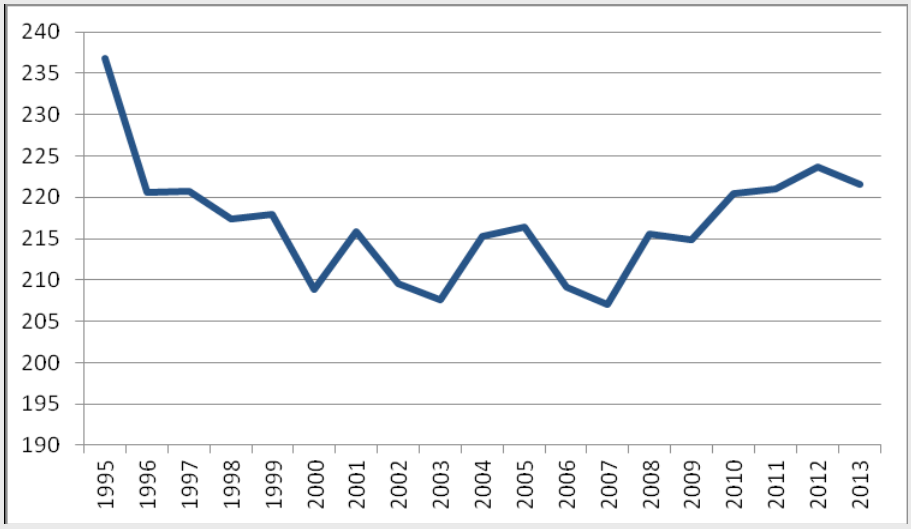


ملاحظة لقراءة المنحنى: الشكل مرسوم على أساس الأرقام اللوغارتمية للإنتاجية (مضروبة بـ 100). كل نقطة على المنحنى تمثل مقدار التغير في معدل النمو عن السنة السابقة. مثلاً في 1995 بلغت قيمة اللوغاريتم 237 مقابل 220 في العام التالي. الفارق بينهما يعادل 17، أي أن إنتاجية العامل انخفضت بمقدار 17% بين 1995 و1996.

**أثر القيود على الاستثمار في تفسير انخفاض الإنتاجية**

يطبق التحليل نموذج "سولو" المعروف ويتوصل إلى حساب قيمة إنتاجية العوامل الكلية في الأراضي الفلسطينية تحت الافتراض بأن الاستثمار يتحرك بحرية على ضوء التحول في العائد على رأس المال. وعند مقارنة منحنى إنتاجية العوامل الكلية المستخلص تحت هذا الفرض مع منحنى إنتاجية العامل الفعلية في الأراضي الفلسطينية (الشكل 1) يتوصل التحليل إلى أن هذه الفرضية غير واقعية ولا تفسر فعلياً ما حدث في الاقتصاد الفلسطيني عبر السنوات.

تذهب الدراسة بعد ذلك إلى حساب إنتاجية العوامل الكلية على أرضية الفرضية المعاكسة: أن رأس المال في الأراضي الفلسطينية لا يتعدل كلياً بسبب القيود على الاستثمار، أي أن نسبة رأس المال/العمل ثابتة في الاقتصاد وليس هناك " تعميق" لرأس المال حتى عندما يطرأ تحسن على الإنتاجية وعلى العائد على رأس المال (أي عند تحسن الربحية). يتوصل التحليل إلى أن إنتاجية العوامل الكلية المستخلصة تحت هذا الفرض توفر تفسيراً ممتازاً لتحولات إنتاجية العامل في الأراضي الفلسطينية، أي أن الاستثمار في فلسطين كان مقيداً إلى حد كبير خلال فترة الدراسة، وأن هذا التقييد هو التفسير الأهم لانخفاض النمو الاقتصادي. وتقدر الدراسة أن النمو الاقتصادي في فلسطين كان يمكن أن يتضاعف خلال الفترة 2003– 2011 في حال كان الاستثمار حراً.

**أثر القيود على الحركة في تفسير انخفاض النمو**

بعد التوصل إلى النتيجة الرئيسية بأن النمو البائس للاقتصاد الفلسطيني يكمن وراءه سببين رئيسيين: انحدار الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في السنوات العشر الأولى عقب اتفاقيات أوسلو، ثم بؤس ونقص الاستثمارات على امتداد الفترة 1995– 2013، ينتقل التحليل إلى دراسة دور القيود المختلفة على حرية الحركة في الضفة والقطاع على الاستثمار وعلى إنتاجية العمل بالتالي. وتستخدم الدراسة لهذا الغرض تقديرات البنك الدولي للزيادة في كلفة الاستيراد والتصدير التي يتحملها المنتج الفلسطيني بسبب القيود الإسرائيلية على حركة البضائع والعمل. وتبلغ هذه الكلفة الإضافية نحو 1,600 دولار على كل حاوية (20 قدم) يتم استيرادها أو تصديرها. ويتوصل التحليل إلى أن الأثر السلبي للقيود على الحركة على الإنتاجية يمكن التوصل إليه على ضوء المعادلة التالية:

انخفاض الإنتاجية = (نسبة زيادة التكاليف) (نسبة الإنتاج إلى القيمة المضافة في اقتصاد يتمتع بحرية حركة كاملة).

على سبيل المثال، إذا أخذنا حاوية لمنتجات الصناعات الغذائية فإن قيمة هذه الحاوية بالمتوسط تبلغ نحو 20 ألف دولار. وعلى ذلك فإن نسبة زيادة التكاليف إلى قيمة الحاوية تبلغ 8% (=20,000/1,600). أما نسبة الإنتاج إلى القيمة المضافة في الصناعات الغذائية في إسرائيل مثلاً فإنها تبلغ نحو 1.4. على ذلك فإن الدراسة تقدر هبوط الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية بسبب القيود على الحركة بمقدار 11% (= 8% *1.4). وبشكل مشابه قدرت الدراسة الانخفاض في إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني بسبب القيود على الحركة بمقدار يتراوح بين 34% و48%.

يتوصل التحليل على ضوء ذلك إلى أن الجزء الأكبر من انخفاض الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، ومن تدهور النمو الاقتصادي بالتالي، يعود على القيود على الحركة في الضفة والقطاع. وهذه النتيجة يدعمها أيضاً ملاحظة أن إنتاجية العمل في قطاع غزة انخفضت بمقدار 30% خلال أقل من ثلاث سنوات (2005– 2007) بالتزامن مع الحصار الخانق الذي فرضته سلطات الاحتلال على القطاع آنذاك.

## 2– سوق العمل

### 2–1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الأول من العام 2015 في الأراضي الفلسطينية 45.6% مقارنة مع 46.3% في الربع المناظر من العام 2014 (انظر الجدول 2–1). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنحو 24 ألف عامل بين الربعين المتناظرين، وبمقدار 14 ألف (بنسبة 1.5%) بين الربع الأول 2015 والربع الرابع 2014 (انظر الجدول 2– 2).

**جدول 2–1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2013– 2015 (%)**

| المنطقة والجنس | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **كلا الجنسين** | | | | | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 45.0 | 44.4 | 44.9 | 45.7 | 45.0 | 47.2 | 46.4 | 46.3 | 46.4 | 46.6 | 45.6 |
| قطاع غزة | 40.5 | 40.4 | 41.4 | 42.4 | 41.2 | 44.8 | 45.2 | 42.8 | 44.9 | 44.4 | 45.5 |
| **الضفة والقطاع** | **43.4** | **43.0** | **43.6** | **44.5** | **43.6** | **46.3** | **46.0** | **45.0** | **45.8** | **45.8** | **45.6** |
| **ذكور** | | | | | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 71.3 | 70.9 | 71.3 | 71.6 | 71.3 | 73.8 | 73.4 | 73.6 | 72.9 | 73.4 | 72.2 |
| قطاع غزة | 65.0 | 64.8 | 66.4 | 67.1 | 65.8 | 68.5 | 69.0 | 66.0 | 69.5 | 68.2 | 70.7 |
| **الضفة والقطاع** | **69.0** | **68.7** | **69.5** | **70.0** | **69.3** | **71.9** | **71.8** | **70.8** | **71.6** | **71.5** | **71.7** |
| **إناث** | | | | | | | | | | | |
| الضفة الغربية | 18.0 | 17.3 | 17.8 | 19.0 | 18.0 | 19.8 | 19.0 | 18.3 | 19.2 | 19.1 | 18.3 |
| قطاع غزة | 15.4 | 15.4 | 15.8 | 17.2 | 16.0 | 20.5 | 20.8 | 19.0 | 19.7 | 20.0 | 19.7 |
| **الضفة والقطاع** | **17.1** | **16.6** | **17.1** | **18.3** | **17.3** | **20.1** | **19.7** | **18.5** | **19.4** | **19.4** | **18.8** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013–2015. رام الله– فلسطين.

**جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2013- 2015**

| مكان العمل | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوة البشرية (ألف) | 2,615 | 2,638 | 2,661 | 2,684 | 2,649 | 2,708 | 2,728 | 2,754 | 2,777 | 2,742 | 2,801 |
| القوى العاملة | 1,134 | 1,133 | 1,161 | 1,194 | 1,155 | 1,254 | 1,254 | 1,239 | 1,273 | 1,255 | 1,276 |
| عدد العاملين (ألف) | 862 | 900 | 886 | 893 | 885 | 926 | 926 | 880 | 936 | 917 | 950 |
| الضفة الغربية (%) | 58.5 | 58.3 | 57.8 | 59.6 | 58.6 | 59.9 | 61.1 | 62.4 | 61.0 | 61.1 | 59.6 |
| قطاع غزة (%) | 30.7 | 31.0 | 30.5 | 28.5 | 30.2 | 28.2 | 27.0 | 25.7 | 27.7 | 27.2 | 28.7 |
| إسرائيل والمستوطنات (%) | 10.8 | 10.7 | 11.7 | 11.7 | 11.2 | 11.9 | 11.9 | 11.9 | 11.3 | 11.7 | 11.7 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2015، مستوعباً 65%، وفي قطاع غزة أيضا حيث يشغل القطاع الخاص أكثر من نصف العاملين هناك. ولكن نسبة العاملين في القطاع العام في غزة تفوق نظيرها في الضفة الغربية (38.9% مقارنة مع 16.8% فقط).

**جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2013- 2015 (%)**

| القطاع | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **فلسطين** | | | | | | | | | | | |
| قطاع عام | 23.6 | 22.5 | 22.9 | 23.1 | 23.0 | 22.9 | 22.4 | 23.5 | 22.9 | 22.9 | 23.2 |
| قطاع خاص | 62.4 | 63.6 | 62.4 | 62.4 | 62.7 | 62.2 | 62.7 | 61.5 | 62.5 | 62.3 | 61.6 |
| قطاعات أخرى | 3.2 | 3.2 | 3.0 | 2.8 | 3.1 | 3.0 | 3.0 | 3.1 | 3.3 | 3.1 | 3.5 |
| إسرائيل ومستوطنات | 10.8 | 10.7 | 11.7 | 11.7 | 11.2 | 11.9 | 11.9 | 11.9 | 11.3 | 11.7 | 11.7 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **الضفة الغربية** | | | | | | | | | | | |
| قطاع عام | 16.6 | 16.4 | 17.1 | 16.4 | 16.6 | 15.9 | 15.6 | 15.8 | 16.5 | 16.0 | 16.8 |
| قطاع خاص | 66.1 | 66.4 | 64.3 | 65.4 | 65.5 | 65.7 | 66.4 | 66.5 | 66.3 | 66.2 | 65.0 |
| قطاعات أخرى | 1.7 | 1.7 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.7 | 1.7 | 1.6 | 1.7 | 1.8 |
| إسرائيل ومستوطنات | 15.6 | 15.5 | 16.8 | 16.4 | 16.1 | 16.6 | 16.3 | 16.0 | 15.6 | 16.1 | 16.4 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **قطاع غزة** | | | | | | | | | | | |
| قطاع عام | 39.3 | 36.2 | 36.2 | 39.5 | 37.8 | 40.5 | 40.7 | 45.7 | 39.6 | 41.5 | 38.9 |
| قطاع خاص | 54.2 | 57.3 | 58.2 | 55.1 | 56.2 | 53.6 | 52.8 | 47.0 | 52.8 | 51.7 | 53.3 |
| قطاعات أخرى | 6.5 | 6.5 | 5.6 | 5.4 | 6.0 | 5.9 | 6.5 | 7.3 | 7.6 | 6.8 | 7.8 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013- 2015. رام الله- فلسطين.

أما فيما يتعلق بالحالة الوظيفية، يشير الجدول (2-4) إلى ارتفاع طفيف في نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بين الربعين الرابع 2014 والأول 2015، وجاء هذا نتيجة ارتفاع النسبة في الضفة الغربية (بنحو نصف نقطة مئوية) وارتفاعها بنحو نقطتين مئويتين في قطاع غزة. كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في قطاع غزة بمقدار 1.7 نقطة مئوية خلال الربع الأول 2015 مقارنة مع الربع الذي سبقه، وانخفاضها بمقدار 3.3 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

**جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة الوظيفية والمنطقة لأرباع الأعوام 2013- 2015 (%)**

| المنطقة والحالة العملية | الربع الأول 2013 | الربع الثانى 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الضفة الغربية** | | | | | | | | | | | |
| صاحب عمل | 7.5 | 7.1 | 7.1 | 6.8 | 7.1 | 6.7 | 6.5 | 7.1 | 7.1 | 7.4 | 6.6 |
| يعمل لحسابه | 17.5 | 18.4 | 18.8 | 18.9 | 18.4 | 18.6 | 19.5 | 18.8 | 20.4 | 19.5 | 20.6 |
| مستخدم بأجر | 67.6 | 65.8 | 65.9 | 64.6 | 65.9 | 67.6 | 66.9 | 66.1 | 64.2 | 64.6 | 64.7 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 7.4 | 8.7 | 8.2 | 9.7 | 8.6 | 7.1 | 7.1 | 8.0 | 8.3 | 8.5 | 8.1 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **قطاع غزة** | | | | | | | | | | | |
| صاحب عمل | 3.3 | 4.2 | 5.2 | 3.6 | 4.1 | 7.5 | 7.6 | 3.7 | 3.8 | 3.9 | 3.5 |
| يعمل لحسابه | 15.8 | 16.3 | 18.5 | 19.1 | 17.4 | 18.8 | 20.2 | 15.9 | 17.1 | 17.3 | 13.7 |
| مستخدم بأجر | 75.1 | 72.9 | 71.6 | 73.8 | 73.3 | 64.8 | 63.5 | 77.2 | 75.2 | 75.7 | 77.2 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 5.8 | 6.6 | 4.7 | 3.5 | 5.2 | 8.9 | 8.7 | 3.2 | 3.9 | 3.1 | 5.6 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **فلسطين** | | | | | | | | | | | |
| صاحب عمل | 6.2 | 6.2 | 6.5 | 5.9 | 6.2 | 4.5 | 3.5 | 6.2 | 6.2 | 6.4 | 5.7 |
| يعمل لحسابه | 17.0 | 17.8 | 18.7 | 19.0 | 18.1 | 18.3 | 17.6 | 18.1 | 19.5 | 18.9 | 18.6 |
| مستخدم بأجر | 69.9 | 68.0 | 67.6 | 67.2 | 68.2 | 74.6 | 76.1 | 69.0 | 67.3 | 67.7 | 68.3 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 6.9 | 8.0 | 7.2 | 7.9 | 7.5 | 2.6 | 2.8 | 6.7 | 7.0 | 7.0 | 7.4 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الربعية إلى حدوث بعض التغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الرابع 2014 والأول 2015. يبين الجدول 2-5 انخفاضاً في نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة بمقدار 2.1 نقطة مئوية خلال هذه الفترة (انخفاض 2.6 نقطة في الضفة مقابل 0.8 في غزة)، ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في فلسطين بمقدار 1.4 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق. كما شهدت نسبة العاملين في قطاع الخدمات ارتفاعاً أيضا بلغ 0.7 نقطة مئوية في فلسطين مقارنة مع الربع السابق (ارتفعت بمقدار 1.4 في الضفة الغربية مقابل انخفاضها بمقدار 1.8 نقطة مئوية)، وارتفعت بمقدار 0.8 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر.

**جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2013- 2015 (%)**

| النشاط الاقتصادي والمنطقة | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **فلسطين** | | | | | | | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 9.6 | 11.2 | 10.3 | 11.0 | 10.5 | 10.2 | 11.2 | 9.3 | 10.8 | 10.4 | 8.7 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 13.5 | 12.3 | 11.3 | 11.6 | 12.2 | 12.4 | 12.8 | 12.7 | 12.4 | 12.6 | 12.6 |
| البناء والتشييد | 15.0 | 15.7 | 16.4 | 15.2 | 15.6 | 14.9 | 15.0 | 16.0 | 15.1 | 15.3 | 14.9 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 18.5 | 19.0 | 20.6 | 20.4 | 19.6 | 21.1 | 20.2 | 19.4 | 20.0 | 20.2 | 21.4 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 6.7 | 6.6 | 6.4 | 6.0 | 6.4 | 5.7 | 5.1 | 5.0 | 5.9 | 5.4 | 5.9 |
| خدمات وغيرها | 36.7 | 35.2 | 35.0 | 35.8 | 35.7 | 35.7 | 35.7 | 37.6 | 35.8 | 36.1 | 36.5 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **الضفة الغربية** | | | | | | | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 10.3 | 12.2 | 11.2 | 12.1 | 11.5 | 10.6 | 11.7 | 10.5 | 11.5 | 11.1 | 8.9 |

| النشاط الاقتصادي والمنطقة | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محاجر وصناعة تحويلية | 16.8 | 15.2 | 14.1 | 14.4 | 15.1 | 15.3 | 15.6 | 15.5 | 15.3 | 15.4 | 15.5 |
| البناء والتشييد | 18.6 | 18.9 | 20.5 | 19.2 | 19.3 | 19.7 | 19.8 | 21.1 | 20.2 | 20.2 | 19.8 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 19.0 | 19.3 | 20.4 | 20.4 | 19.8 | 21.5 | 20.5 | 19.9 | 20.5 | 20.6 | 22.0 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 5.7 | 6.0 | 5.2 | 5.6 | 5.6 | 5.3 | 4.8 | 4.6 | 5.4 | 5.0 | 5.3 |
| خدمات وغيرها | 29.6 | 28.4 | 28.6 | 28.3 | 28.7 | 27.6 | 27.6 | 28.4 | 27.1 | 27.7 | 28.5 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **قطاع غزة** | | | | | | | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 8.2 | 9.2 | 8.3 | 8.0 | 8.4 | 9.4 | 10.0 | 5.8 | 9.0 | 8.6 | 8.2 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 6.2 | 5.7 | 4.9 | 4.4 | 5.3 | 4.9 | 5.3 | 4.7 | 4.8 | 4.9 | 5.3 |
| البناء والتشييد | 6.9 | 8.7 | 7.0 | 5.2 | 7.0 | 2.6 | 2.2 | 1.3 | 1.8 | 2.0 | 2.5 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 17.3 | 18.3 | 21.0 | 20.4 | 19.2 | 20.2 | 19.5 | 18.3 | 18.6 | 19.2 | 20.0 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 8.9 | 7.9 | 9.2 | 7.1 | 8.3 | 6.6 | 6.0 | 6.1 | 7.4 | 6.6 | 7.4 |
| خدمات وغيرها | 52.5 | 50.2 | 49.6 | 54.9 | 51.8 | 56.3 | 57.0 | 63.8 | 58.4 | 58.7 | 56.6 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013–2015. رام الله– فلسطين.

## 2-2 البطالة

انخفض معدل البطالة في فلسطين بنحو نقطة مئوية واحدة، إلى 25.6% خلال الربع الأول 2015 مقارنة مع الربع السابق. وجاء الانخفاض هذا نتيجة انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 1.2 نقطة مئوية، وانخفاضه في الضفة الغربية بمقدار 1.1 نقطة مئوية. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، فلقد انخفض معدل البطالة في فلسطين بمقدار 0.6 نقطة مئوية فقط، نتيجة انخفاضه في الضفة بمقدار 1.9 نقطة مئوية وارتفاعه في القطاع بنحو 0.8 نقطة مئوية (انظر الجدول 2– 6).

**جدول 2–6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2013 – 2015 (%)**

| المنطقة والجنس | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **فلسطين** | | | | | | | | | | | |
| ذكور | 21.2 | 17.6 | 20.3 | 23.1 | 20.6 | 23.3 | 22.6 | 25.8 | 23.8 | 23.9 | 22.8 |
| إناث | 35.3 | 33.6 | 37.8 | 33.5 | 35.0 | 36.5 | 39.4 | 41.5 | 36.5 | 38.4 | 36.2 |
| **المجموع** | **23.9** | **20.6** | **23.7** | **25.2** | **23.4** | **26.2** | **26.2** | **29.0** | **26.5** | **26.9** | **25.6** |
| **الضفة الغربية** | | | | | | | | | | | |
| ذكور | 18.6 | 14.9 | 16.8 | 16.9 | 16.8 | 15.9 | 13.2 | 16.7 | 15.2 | 15.2 | 14.4 |
| إناث | 27.4 | 25.1 | 28.2 | 23.2 | 25.9 | 27.1 | 26.9 | 29.6 | 26.0 | 27.4 | 24.4 |
| **المجموع** | **20.3** | **16.8** | **19.1** | **18.2** | **18.6** | **18.2** | **16.0** | **19.2** | **17.4** | **17.7** | **16.3** |
| **قطاع غزة** | | | | | | | | | | | |
| ذكور | 26.3 | 22.7 | 26.9 | 34.8 | 27.8 | 37.4 | 40.1 | 43.5 | 39.6 | 40.1 | 37.9 |
| إناث | 51.6 | 50.4 | 56.7 | 53.4 | 53.1 | 52.4 | 59.3 | 61.5 | 54.3 | 56.8 | 55.2 |
| **المجموع** | **31.0** | **27.9** | **32.5** | **38.5** | **32.6** | **40.8** | **44.5** | **47.4** | **42.8** | **43.9** | **41.6** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013–2015. رام الله– فلسطين.

ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الأول 2015 ما يلي:

- ✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15- 24 سنة 41% (58% للإناث، 37.6% للذكور). وهذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر الجدول 2- 7).

**جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2013- 2015 (%)**

| الفئات العمرية | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **كلا الجنسين** | | | | | | | | | | | |
| 24-15 | 40.9 | 37.0 | 42.6 | 43.2 | 41.0 | 42.1 | 41.2 | 46.8 | 44.5 | 43.6 | 41.0 |
| 34-25 | 25.2 | 22.0 | 25.5 | 27.9 | 25.2 | 29.4 | 31.0 | 32.2 | 29.8 | 30.6 | 29.2 |
| 44-35 | 13.1 | 11.4 | 11.3 | 12.7 | 12.1 | 14.9 | 14.4 | 16.6 | 13.5 | 14.8 | 14.1 |
| 54-45 | 14.5 | 10.0 | 10.5 | 13.4 | 12.1 | 13.9 | 14.1 | 17.1 | 14.8 | 15.0 | 12.6 |
| +55 | 9.9 | 6.8 | 10.1 | 10.9 | 9.4 | 12.7 | 12.0 | 9.2 | 8.3 | 10.6 | 11.6 |
| **المجموع** | **23.9** | **20.6** | **23.7** | **25.2** | **23.4** | **26.2** | **26.2** | **29.0** | **26.8** | **26.9** | **25.6** |
| **ذكور** | | | | | | | | | | | |
| 24-15 | 36.9 | 32.4 | 37.7 | 40.5 | 36.9 | 38.9 | 36.8 | 42.7 | 41.4 | 39.9 | 37.6 |
| 34-25 | 18.1 | 14.9 | 17.8 | 21.4 | 18.1 | 21.8 | 23.0 | 24.5 | 22.9 | 23.0 | 22.8 |
| 44-35 | 12.8 | 11.0 | 11.0 | 12.8 | 11.9 | 13.9 | 12.6 | 16.3 | 12.9 | 13.9 | 13.6 |
| 54-45 | 16.8 | 10.9 | 11.8 | 15.0 | 13.6 | 15.3 | 15.6 | 18.7 | 16.0 | 16.4 | 13.5 |
| +55 | 11.5 | 8.1 | 12.0 | 13.3 | 11.2 | 15.3 | 13.9 | 11.0 | 9.7 | 12.5 | 13.4 |
| **المجموع** | **21.2** | **17.6** | **20.3** | **23.1** | **20.6** | **23.3** | **22.6** | **25.8** | **23.8** | **23.9** | **22.8** |
| **الإناث** | | | | | | | | | | | |
| 24-15 | 64.4 | 65.2 | 69.3 | 59.5 | 64.7 | 60.1 | 64.0 | 66.4 | 60.3 | 62.8 | 58.0 |
| 34-25 | 48.1 | 45.8 | 50.8 | 47.3 | 48.0 | 51.0 | 54.8 | 55.8 | 50.5 | 53.0 | 49.0 |
| 44-35 | 14.3 | 12.9 | 12.7 | 12.6 | 13.1 | 18.9 | 20.7 | 17.8 | 15.7 | 18.2 | 16.2 |
| 54-45 | 4.1 | 6.1 | 4.4 | 6.6 | 5.3 | 8.8 | 8.5 | 10.1 | 9.7 | 9.2 | 8.6 |
| +55 | 2.2 | - | - | - | 0.5 | 2.9 | 3.9 | 0.3 | 1.7 | 2.3 | 1.9 |
| **المجموع** | **35.3** | **33.6** | **37.8** | **33.5** | **35.0** | **36.5** | **39.4** | **41.5** | **36.5** | **38.4** | **36.2** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

- ✧ أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور والعكس عند الإناث: يبلغ معدل البطالة 25.2% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما يبلغ 17.8% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. ولكن الأمر معكوس عند الإناث. إذ في حين تنخفض البطالة بين الذكور مع ارتفاع التعليم، إلا أنها ترتفع مع ازدياد التعليم عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 44% بينما ينخفض إلى 2.2% للواتي لم يحزن على أي تعليم (انظر الجدول 2-8).

**جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2013- 2015 (%)**

| عدد السنوات الدراسية | الربع الأول 2013 | الربع الثاني 2013 | الربع الثالث 2013 | الربع الرابع 2013 | العام 2013 | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | العام 2014 | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **كلا الجنسين** | | | | | | | | | | | |
| 0 | 18.5 | 6.2 | 10.2 | 16.8 | 13.0 | 15.7 | 10.0 | 18.2 | 18.6 | 15.3 | 13.7 |
| 6-1 | 21.3 | 15.7 | 20.0 | 22.2 | 19.8 | 25.3 | 24.8 | 29.5 | 23.8 | 25.8 | 21.4 |
| 9-7 | 21.8 | 19.5 | 21.7 | 23.8 | 21.7 | 23.0 | 23.0 | 27.3 | 25.2 | 24.6 | 24.8 |
| 12-10 | 21.6 | 18.6 | 20.1 | 23.5 | 21.0 | 23.5 | 22.8 | 25.7 | 24.3 | 24.1 | 25.0 |
| +13 | 28.3 | 25.0 | 29.5 | 28.7 | 27.9 | 30.9 | 32.2 | 33.2 | 30.0 | 31.6 | 27.8 |
| **المجموع** | **23.9** | **20.6** | **23.7** | **25.2** | **23.4** | **26.2** | **26.2** | **29.0** | **26.5** | **26.9** | **25.6** |
| **ذكور** | | | | | | | | | | | |
| 0 | 26.2 | 14.1 | 23.4 | 35.2 | 25.3 | 27.5 | 22.8 | 30.3 | 32.2 | 28.1 | 25.2 |
| 6-1 | 24.3 | 17.5 | 22.3 | 26.1 | 22.6 | 29.2 | 28.4 | 32.5 | 26.7 | 29.2 | 23.2 |
| 9-7 | 23.2 | 20.4 | 23.0 | 25.4 | 23.0 | 24.5 | 23.7 | 28.7 | 26.8 | 25.9 | 25.6 |
| 12-10 | 22.0 | 18.9 | 20.5 | 24.5 | 21.5 | 24.1 | 23.0 | 26.5 | 24.8 | 24.6 | 24.8 |
| +13 | 17.1 | 13.3 | 17.0 | 17.8 | 16.4 | 18.8 | 18.9 | 19.7 | 18.9 | 19.1 | 17.8 |
| **المجموع** | **21.2** | **17.6** | **20.3** | **23.1** | **20.6** | **23.3** | **22.6** | **25.8** | **23.8** | **23.9** | **22.8** |
| **إناث** | | | | | | | | | | | |
| 0 | 10.9 | - | - | 1.7 | 2.8 | 6.0 | 0.0 | 4.6 | 4.1 | 3.6 | 2.2 |
| 6-1 | 2.6 | 3.6 | 3.9 | 1.6 | 2.8 | 5.8 | 5.1 | 9.1 | 6.8 | 6.5 | 9.9 |
| 9-7 | 5.1 | 9.7 | 4.0 | 6.3 | 6.4 | 9.1 | 15.0 | 10.9 | 9.4 | 11.1 | 16.8 |
| 12-10 | 16.9 | 15.2 | 14.6 | 12.1 | 14.7 | 17.7 | 20.7 | 16.1 | 19.3 | 18.6 | 27.2 |
| +13 | 46.7 | 45.2 | 49.9 | 46.1 | 47.0 | 49.7 | 52.4 | 53.3 | 47.1 | 50.6 | 44.0 |
| **المجموع** | **35.3** | **33.6** | **37.8** | **33.5** | **35.0** | **36.5** | **39.4** | **41.5** | **36.5** | **38.4** | **36.2** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2015. رام الله- فلسطين.

## 2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والكليات المتوسطة

يسجّل الجدول 2- 9 توزّع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين عاطلين وعاملين. وبلغت نسبة العاطلين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 29.3% في الربع الأول 2015؛ بانخفاض ملحوظة عن النسبة في الربع السابق (32.0%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال الربع الأول 2015، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 6.3%، (أي أنه من بين 100 خريج كان هنالك حوالي 6 عاطلين عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 40.9% خلال الربع الأول 2015. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والإعلام مرتفعة، 38.1%.

**جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2013- 2015 (%)**

| التخصص | العام 2013 | | الربع الرابع 2014 | | العام 2014 | | الربع الأول 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العاملون | العاطلون | العاملون | العاطلون | العاملون | العاطلون | العاملون | العاطلون |
| علوم تربوية وإعداد معلمين | 57.3 | 42.7 | 50.2 | 49.8 | 49.2 | 50.8 | 59.1 | 40.9 |
| علوم إنسانية | 66.5 | 33.5 | 73.6 | 26.4 | 66.5 | 33.5 | 66.8 | 33.2 |
| العلوم الاجتماعية والسلوكية | 65.7 | 34.3 | 64.2 | 35.8 | 62.3 | 37.7 | 68.9 | 31.1 |
| الصحافة والإعلام | 60.1 | 39.9 | 61.5 | 38.5 | 63.1 | 36.9 | 61.9 | 38.1 |
| الأعمال التجارية والإدارية | 73.8 | 26.2 | 68.7 | 31.3 | 68.7 | 31.3 | 69.9 | 30.1 |
| القانون | 91.6 | 8.4 | 88.5 | 511. | 90.3 | 9.7 | 93.7 | 6.3 |
| العلوم الطبيعية | 68.0 | 32.0 | 60.6 | 39.4 | 60.9 | 39.1 | 74.9 | 25.1 |
| الرياضيات والإحصاء | 69.2 | 30.8 | 66.7 | 33.3 | 62.4 | 37.6 | 70 | 30.0 |
| الحاسوب | 67.4 | 32.6 | 73.0 | 27.0 | 68.6 | 31.4 | 69.3 | 30.7 |
| الهندسة والمهن الهندسية | 75.7 | 24.3 | 66.7 | 33.3 | 70.8 | 29.2 | 78.4 | 21.6 |
| العلوم المعمارية والبناء | 81.2 | 18.8 | 81.0 | 19.0 | 77.0 | 23.0 | 75.1 | 24.9 |
| الصحة | 78.9 | 21.1 | 77.2 | 822. | 75.6 | 24.4 | 78.6 | 21.4 |
| الخدمات الشخصية | 65.3 | 34.7 | 77.9 | 22.1 | 61.4 | 38.6 | 89.2 | 10.8 |
| باقي التخصصات | 69.2 | 30.8 | 76.7 | 23.3 | 72.4 | 27.6 | 79.7 | 20.3 |
| **المجموع** | **69.8** | **30.2** | **68.0** | **32.0** | **66.1** | **33.9** | **70.7** | **29.3** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013- 2015. رام الله- فلسطين.

## 2-4 الأجر وساعات العمل

طرأ ارتفاع ملحوظ على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بلغ 3.1% بين الربعين الرابع 2014 والأول 2015، وانخفاض ملحوظ على متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة بنحو 7.3%. وارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 1.1% خلال نفس الفترة.

وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 4.4% وارتفاع بنحو 7.6% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 0.6% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2- 10).

**جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2013- 2015**

| مكان العمل | متوسط الساعات الأسبوعية | متوسط أيام العمل الشهرية | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|---|---|---|---|---|
| | | **العام 2013** | | |
| الضفة الغربية | 43.4 | 22.4 | 89.0 | 76.9 |
| قطاع غزة | 37.6 | 23.7 | 63.1 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 42.4 | 19.8 | 175.6 | 160.0 |
| المجموع | **41.7** | **22.3** | **97.2** | **80.0** |
| | | **الربع الأول 2014** | | |
| الضفة الغربية | 44.2 | 21.9 | 90.2 | 80.0 |
| قطاع غزة | 38.3 | 23.9 | 61.7 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 43.1 | 19.8 | 182.6 | 173.1 |
| المجموع | **42.4** | **22.0** | **99.3** | **83.3** |

| مكان العمل | متوسط الساعات الأسبوعية | متوسط أيام العمل الشهرية | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|---|---|---|---|---|
| **الربع الثاني 2014** | | | | |
| الضفة الغربية | 44.7 | 22.7 | 90.7 | 80.0 |
| قطاع غزة | 37.3 | 23.8 | 61.1 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 43.4 | 20.2 | 184.3 | 180.0 |
| المجموع | **42.6** | **22.5** | **99.6** | **80.0** |
| **الربع الثالث 2014** | | | | |
| الضفة الغربية | 44.3 | 22.6 | 91.2 | 80.0 |
| قطاع غزة | 38.1 | 23.8 | 69.9 | 65.4 |
| إسرائيل والمستوطنات | 41.8 | 20.0 | 189.2 | 180.0 |
| المجموع | **42.9** | **22.3** | **107.4** | **90.0** |
| **الربع الرابع 2014** | | | | |
| الضفة الغربية | 43.4 | 22.9 | 91.4 | 80.0 |
| قطاع غزة | 37.2 | 24.0 | 66.1 | 56.5 |
| إسرائيل والمستوطنات | 41.9 | 19.8 | 194.2 | 192.3 |
| المجموع | **41.6** | **22.6** | **101.9** | **84.6** |
| **العام 2014** | | | | |
| الضفة الغربية | 44.1 | 22.5 | 90.9 | 80.0 |
| قطاع غزة | 37.7 | 23.9 | 63.9 | 54.1 |
| إسرائيل والمستوطنات | 42.6 | 20.0 | 187.5 | 180.0 |
| المجموع | **42.4** | **22.4** | **101.8** | **84.6** |
| **الربع الأول 2015** | | | | |
| الضفة الغربية | 43.0 | 21.9 | 94.2 | 83.3 |
| قطاع غزة | 37.0 | 22.6 | 61.3 | 46.2 |
| إسرائيل والمستوطنات | 40.9 | 18.8 | 196.4 | 192.3 |
| المجموع | **40.9** | **21.6** | **103.0** | **84.6** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013– 2015. رام الله– فلسطين.

## 2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة[2]

شهد الربع الرابع من العام 2015 الإعلان عن 621 وظيفة شاغرة في الأراضي الفلسطينية، بانخفاض بنسبة 40% مقارنة مع الربع السابق وبنسبة 29% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). وتجدر الإشارة إلى أن هناك 20 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. كذلك يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع الفرص المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[3].

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2015 بنسبة 52.7% (327 شاغراً). يليه القطاع الخاص بنسبة 35.4% (220 شاغراً)، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته تقريباً 11.9% (74 شاغراً).

[2] قام المعهد بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من صحيفة القدس اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[3] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 45.4%، في حين كانت حصة كل من جنوب وشمال الضفة 17.4% و12.6% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 24.6%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 77.1%، في حين كان الطلب على درجات الماجستير فأعلى 6.6%، دبلوم 10.3%، ثانوية عامة فأقل 6.0%. (انظر جدول 2-11).

**جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والربع الرابع 2014، والربع الأول 2015**

| | الربع الأول 2014 | الربع الرابع 2014 | الربع الاول 2015 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | كانون الثاني | شباط | آذار | المجموع |
| **حسب القطاع** | | | | | | |
| القطاع الخاص | 358 | 245 | 36 | 55 | 129 | 220 |
| القطاع العام | 99 | 129 | 14 | 26 | 34 | 74 |
| المنظمات غير الحكومية | 419 | 650 | 117 | 89 | 121 | 327 |
| **حسب المنطقة الجغرافية** | | | | | | |
| شمال الضفة | 133 | 164 | 16 | 22 | 40 | 78 |
| وسط الضفة | 505 | 417 | 76 | 53 | 153 | 282 |
| جنوب الضفة | 107 | 150 | 22 | 42 | 44 | 108 |
| قطاع غزة | 131 | 293 | 53 | 53 | 47 | 153 |
| **حسب الدرجة العلمية** | | | | | | |
| ماجستير فأعلى | 133 | 69 | 11 | 6 | 24 | 41 |
| بكالوريوس | 505 | 757 | 143 | 137 | 199 | 479 |
| دبلوم | 107 | 137 | 11 | 25 | 28 | 64 |
| أقل من ذلك | 131 | 61 | 2 | 2 | 33 | 37 |
| **المجموع** | | | | | | |
| | 876 | 1,024 | 167 | 170 | 284 | 621 |

المصدر: قام المعهد بتجميعها من صحيفة القدس اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps .

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 40.7%، يليه الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 22.5%، ثم الطلب على العلوم التطبيقية بنسبة 18.4%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 10%، والتخصصات والمهن الأخرى 8.4%. (انظر جدول 2- 12).

**جدول 2- 12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2015**

| التخصص | الضفة الغربية | | | قطاع غزة | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قطاع عام | قطاع خاص | قطاع أهلي | قطاع عام | قطاع خاص | قطاع أهلي | |
| علوم طبية وصحية | 4 | 13 | 27 | 4 | 2 | 12 | 62 |
| علوم إنسانية واجتماعية | 12 | 29 | 50 | 1 | 1 | 47 | 140 |
| علوم تطبيقية | 23 | 50 | 17 | 0 | 1 | 23 | 114 |
| علوم إدارية واقتصادية | 25 | 96 | 78 | 1 | 1 | 52 | 253 |
| أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ) | 4 | 27 | 13 | 0 | 0 | 8 | 52 |
| **المجموع** | 68 | 215 | 185 | 6 | 5 | 142 | 621 |

المصدر: قام المعهد بتجميعها من صحيفة القدس اليومية، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

## صندوق 2: قطاع غزة: دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في 1994 والمانحون نفذوا ثلث تعهداتهم

خصص مكتب البنك الدولي في الضفة والقطاع تقريره نصف السنوي عن الاقتصاد الفلسطيني إلى موضوع الانهيار الاقتصادي الذي يواجهه قطاع غزة.[4] ووفر التقرير أيضاً معلومات حول درجة التزام الدول المانحة بالتعهدات التي قدمتها في مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني 2014.

ذكر التقرير أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أثرت سلبياً على الاقتصاد عبر أربع قنوات: أولاً، خسارة الإنتاج خلال فترة الحرب. ثانياً، تدمير المنشآت الإنتاجية سواء بشكل كلي أو جزئي وتقليص الطاقة الإنتاجية. ثالثاً، تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية بما فيها شبكات المواصلات والكهرباء والماء. وتم تقدير خسائر البنية التحتية بنحو 400 مليون دولار. رابعاً، خسارة المستهلكين وثقة المستثمرين بالنسبة للمنشآت التي لم تعان من التدمير، فضلاً عن الخسائر نتيجة انسداد أبواب الاستيراد والتصدير. وأكد التقرير أن القطاع سوف يستمر بالمعاناة، ليس فقط بسبب تدهور الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص، ولكن أيضاً بسبب انهيار البنية التحتية وثقة رجال الأعمال بالمستقبل وخسارة رأس المال البشري.

قدر البنك الدولي أن العدوان على قطاع غزة في 2014 أدى إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي في القطاع بمقدار 460 مليون دولار، وهو ما انعكس في انخفاض بنسبة 15% في الناتج المحلي، وارتفاع معدل البطالة إلى 43% وهو المعدل الأعلى في العام حسب التقرير. ولإعطاء فكرة عن مدى الخسارة التي عانى منها قطاع غزة في السنوات الماضية، ذكر تقرير البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي في القطاع يجب أن يكون الآن أعلى بمقدار 4.5 مرة عن مستواه الفعلي إذا ما أخذنا مستوى الدخل بالعلاقة مع درجة انتشار التعليم كما هو عليه في البلدان الأخرى. وبحسابات أكثر واقعية يذكر التقرير أن اقتصاد الضفة الغربية نما، على الرغم من القيود المتنوعة، بمقدار 245% خلال 20 سنة بين 1994–2014. وعلى افتراض أن اقتصاد القطاع كان ينمو خلال نفس الفترة على معدل نمو اقتصاد الضفة، فإن الناتج المحلي الإجمالي في القطاع سيكون أعلى بمقدار 3.9 مليار دولار مما هو عليه الآن. وتوصل التقرير أيضاً إلى أن الدخل الحقيقي للفرد في قطاع غزة الآن هو أقل بنسبة 31% مما كان عليه في العام 1994.

يذكر التقرير أن لجنة الارتباط الخاصة (هيئة التنسيق بين كافة الجهات المانحة للاقتصاد الفلسطيني) كلفت البنك الدولي بمتابعة موضوع تسديد المانحين للالتزامات التي تعهدوا بها في مؤتمر إعادة إعمار غزة. وسيقوم البنك بإصدار تقارير دورية حول تنفيذ التعهدات، وهو ما باشر به في التقرير الحالي.

بلغ إجمالي تعهدات المانحين للسلطة الفلسطينية في المؤتمر المذكور 5,078 مليون دولار للفترة 2014– 2017.[5] ويتوزع المبلغ بين 3,512 مليون دولار إلى قطاع غزة (70%) والباقي (1,575 مليون دولار) إلى مساعدات أخرى. وبعد ما يزيد على 6 أشهر من تاريخ عقد المؤتمر، فإن الإنفاق الفعلي للمساعدات إلى غزة بلغ 967 مليون دولار، أي نحو 27% فقط من إجمالي المبالغ التي تم التعهد بها لإعادة بناء القطاع. ويسجل الجدول رقم 1 مقدار تعهدات الدول والهيئات المختلفة لتمويل برنامج إعادة إعمار القطاع، إلى جانب درجة تنفيذ هذه التعهدات حتى تاريخ 24 نيسان 2015.

[4] World Bank (2015): Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. May 27. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2015/05/22/090224b082eb7780/3_0/Rendered/PDF/Economic0monit0oc0liaison0committee.pdf

[5] من أجل عرض للمراحل التي يمر بها منح وإنفاق المساعدات الدولية (التعهد، الالتزام، الصرف)، إلى جانب معلومات عن برنامج إعادة إعمار غزة ومقدار تعهدات الدول المختلفة لتمويل برنامج المساعدات للسلطة الفلسطينية، انظر *المراقب* (العدد 38).

**جدول 1: تعهدات الدول والهيئات لتمويل برنامج إعادة إعمار غزة والإنفاق الفعلي حتى 24 نيسان 2015**

(مليون دولار)

| الجهة المانحة | التعهد | الإنفاق | % | الجهة المانحة | التعهد | الإنفاق | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 61.4 | 36.4 | 59 | الكويت | 200 | 0 | 0 |
| الأرجنتين[1] | 2.14 | 0 | 0 | لوكسمبورغ | 8.97 | غ.م | غ.م |
| أستراليا | 13.18 | 13.18 | 100 | ماليزيا | 0.1 | 0.1 | 100 |
| النمسا | 8.8 | 4.4 | 50 | المكسيك | 1.1 | 1.1 | 100 |
| البحرين | 6.5 | 5.7 | 88 | النرويج[8] | 144.98 | 56.21 | 39 |
| بلجيكا[2] | 7.92 | 7.92 | 100 | بولندا | 0.1 | 0.1 | 100 |
| البرازيل[3] | 5 | 0 | 0 | البرتغال | 0.03 | 0.03 | 100 |
| بلغاريا | 0.06 | 0.06 | 100 | قطر | 000,1 | 102 | 10 |
| كندا | 14.66 | 14.66 | 100 | رومانيا | 0.05 | 0.05 | 100 |
| تشيلي | 0.25 | 0.25 | 100 | روسيا | 10 | 0 | 0 |
| الصين | 1.6 | غ.م | غ.م | المملكة العربية السعودية | 500 | 48.5 | 10 |
| كرواتيا | 0.4 | 0.15 | 38 | صربيا | 0.05 | 0 | 0 |
| الجمهورية التشيكية | 0.75 | 0 | 0 | سنغافورة | 0.1 | 0.1 | 100 |
| الدنمارك | 14.46 | 14.46 | 100 | سلوفاكيا | 0.05 | 0.05 | 100 |
| استونيا | 1.27 | 0 | 0 | سلوفينيا | 0.19 | 0.06 | 33 |
| بنك الاستثمار الأوروبي[4] | 70 | غ.م | غ.م | جنوب إفريقيا | 1 | 1 | 100 |
| الاتحاد الأوروبي[5] | 348.28 | 140.58 | 40 | جنوب كوريا | 2 | 2 | 100 |
| فنلندا | 9.31 | 9.31 | 100 | إسبانيا | 22.8 | 3.47 | 15 |
| فرنسا[6] | 10.13 | 10.13 | 100 | السودان[9] | 20 | غ.م | غ.م |
| ألمانيا | 63.32 | 45.09 | 71 | السويد | 10 | 6.69 | 67 |
| اليونان | 1.27 | 0.63 | 50 | سويسرا | 69.88 | 35.74 | 51 |
| هنغاريا | 0.16 | 0.16 | 100 | هولندا | 15.31 | 15.31 | 100 |
| الهند | 4 | 4 | 100 | تركيا | 200 | 0.52 | 0 |
| إندونيسيا | 1 | غ.م | غ.م | الإمارات العربية المتحدة | 200 | غ.م | غ.م |
| ايرلندا | 3.17 | 1.27 | 40 | المملكة المتحدة | 32.16 | 25.65 | 80 |
| إيطاليا[7] | 23.68 | 3.42 | 14 | الولايات المتحدة الأمريكية | 277 | 233.35 | 84 |
| اليابان | 61 | 61 | 100 | البنك الدولي | 62 | 62 | 100 |
| | التعهد | الإنفاق | | الإنفاق | % | | |
| المجموع الكلي | 3512 | | | 967 | 27.50 | | |

1 تعهدت الأرجنتين بتقديم مساعدة تقنية لدعم قطاع غزة من خلال توقيع اتفاقية مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية.

2 المساهمة البلجيكية هي فعلياً مساهمتها بالصندوق العام للأونروا في 2014.

3 تمثلت مساهمة البرازيل على شكل تقديم 6,000 طن من الأرز، 4,000 طن من الفاصوليا.

4 تمثلت مساهمة بنك الاستثمار الأوروبي على شكل قروض.

5 شملت مساهمة الاتحاد الأوروبي بمنحة لصندوق الأونروا ومنحة مماثلة لقطاع غزة خلال 2014– 2015

6 المساهمة الفرنسية تشمل المساعدات الكلية للأراضي الفلسطينية لعام 2014 فقط.

7 تتضمن المساهمة الإيطالية قروض ميسرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بمقدار 15 مليون يورو.

8 لم تحدد النرويج كيفية توزيع دعمها الكلي بين الضفة وغزة، والرقم هو تقديري.

9 تمثلت مساهمة السودان على شكل مساعدات عينية (100 ألف طن من الأسمنت، و3 مليون دولار من المستلزمات الطبية).

## 3- المالية العامة

شهد أداء المالية العامة خلال الربع الأول من العام 2015 مجموعة من التطورات مقارنة بالربع السابق سوف نتناولها بالتفصيل في هذا الجزء من المراقب. ويمكن تلخيص هذه التطورات كما يلي: تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بشكل ملحوظ بمقدار 25% تقريباً (إلى 2.4 مليار شيكل)، جراء تراجع كل من إيرادات المقاصة والمساعدات الخارجية. بالمقابل شهدت النفقات العامة تراجعا بنسبة أقل، بنحو 6.3% (إلى 2.7 مليار شيكل) بالترافق مع تخلف الحكومة عن سداد ما يقارب من نصف فاتورة الرواتب. أدى هذا إلى ارتفاع العجز الجاري في الربع الأول 2015 قبل المنح والمساعدات بشكل ملحوظ مقارنة بالربع االرابع 2014 ليبلغ حوالي 897.8 مليون شيكل، . بالمقابل بلغ العجز الكلي بعد المنح والمساعدات نحو 265.3 مليون شيكل. وفي الوقت ذاته ارتفع الرصيد القائم من الدين العام الحكومي بنحو 9.2% ليستقر عند 9.4 مليار شيكل، أو ما يعادل 20.4% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

**جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة – الربع الأول 2014- الربع الأول 2015**
**(مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)**

| البيان | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)** | **3,633.2** | **3,218.5** | **4,247.5** | **3,254.0** | **2,419.3** |
| **إجمالي الإيرادات العامة (صافي)** | **2,837.7** | **2,362.9** | **2,726.4** | **2,023.9** | **1,571.7** |
| الإيرادات الضريبية | 848.9 | 468.7 | 401.7 | 429.4 | 727.3 |
| الإيرادات غير الضريبية | 276.0 | 242.8 | 216.8 | 230.0 | 225.0 |
| التحصيلات المخصصة* | – | – | – | – | 111.2 |
| إيرادات مقاصة | 1,825.7 | 1,856.2 | 2,253.8 | 1,382.2 | 524.5 |
| ارجاعات ضريبية | 112.9 | 204.8 | 145.9 | 17.7 | 16.3 |
| **الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)** | **795.5** | **855.6** | **1,521.1** | **1,230.1** | **847.6** |
| لدعم الموازنة | 631.5 | 690.1 | 1,347.7 | 1,006.8 | 788.8 |
| لدعم المشاريع التطويرية | 164.0 | 223.3 | 173.4 | 223.3 | 58.8 |
| **إجمالي النفقات العامة** | **3,097.7** | **2,994.0** | **3,902.8** | **2,866.3** | **2,684.6** |
| **النفقات الجارية، ومنها:** | **2,904.3** | **2,932.2** | **3,806.5** | **2,631.4** | **2,469.5** |
| الأجور والرواتب | 1,615.6 | 1,662.0 | 2,045.2 | 1,443.7 | 949.7 |
| نفقات غير الأجور | 1,076.7 | 982.7 | 1,475.8 | 950.3 | 1,061.6 |
| المدفوعات المخصصة* | – | – | – | – | 3.5 |
| صافي الإقراض | 212.0 | 287.5 | 285.5 | 237.4 | 454.7 |
| **النفقات التطويرية** | **193.4** | **61.8** | **96.3** | **234.9** | **215.1** |
| ممولة من قبل الخزينة | 29.4 | (103.7) | (77.1) | 11.6 | 156.3 |
| ممولة من قبل الدول المانحة | 164.0 | 165.5 | 173.4 | 223.3 | 58.8 |
| **العجز/الفائض الجاري** | **(66.6)** | **(569.3)** | **(1,080.1)** | **(607.5)** | **(897.8)** |
| **الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)** | **(260.0)** | **(631.1)** | **(1,176.4)** | **(842.4)** | **(1,112.9)** |
| **الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)** | **535.5** | **224.5** | **344.7** | **387.7** | **(265.3)** |
| **صافي التمويل من المصارف المحلية** | **(523.1)** | **191.6** | **(197.5)** | **22.3** | **303.4** |
| **المتبقي** | **(152.8)** | **122.5** | **(166.3)** | **178.5** | **27.5** |
| **بنود تذكيرية** | | | | | |
| **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون شيكل)** | **11,530.4** | **11,631.4** | **10,917.0** | **11,479.4** | **11,572.9** |
| **متوسط سعر الصرف (شيكل لكل دولار)** | **3.51** | **3.47** | **3.51** | **3.81** | **3.94** |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة
* هي ضرائب وإيرادات تخص هيئات الحكم المحلية، 90% من ضرائب الاملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

يستعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات في موازنة الحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2015 وأرباع العام 2014.

## 3-1 الإيرادات العامة والمنح

بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 2.4 مليار شيكل في الربع الأول من العام 2015. ويمثل هذا انخفاضا بمقدار 25.7% مقارنة بالربع الرابع 2014. ونجم هذا بشكل رئيس من تراجع كل من إيرادات المقاصة والمنح الخارجية.

**إجمالي الإيرادات العامة الصافية**

شهد الربع الأول من العام 2015 تراجعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات العامة الصافية بنحو 22.3% مقارنة مع الربع السابق، لتبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل. ويعود مصدر هذا التراجع إلى انخفاض المتحصلات من إيرادات المقاصة، التي انحصرت حصتها لهذا الربع في ثلث إجمالي الإيرادات العامة الصافية مقارنة بحوالي 73.5% بالمعدل في الأرباع السابقة (انظر الشكل 3-1).

شهد الربع الأول من عام 2015 تراجعاً في إيرادات المقاصة بنحو 62.1% مقارنة مع الربع السابق لتبلغ نحو نصف مليار شيكل، وبنحو 71.3 مقارنةً بالربع المناظر من العام 2014. ويعزى ذلك إلى قيام إسرائيل بحجز ما قيمته 1.3 مليار شيكل في سياق سياستها المتبعة باستخدام هذا البند كورقة ضغط سياسية على الجانب الفلسطيني.[6]

**شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة**

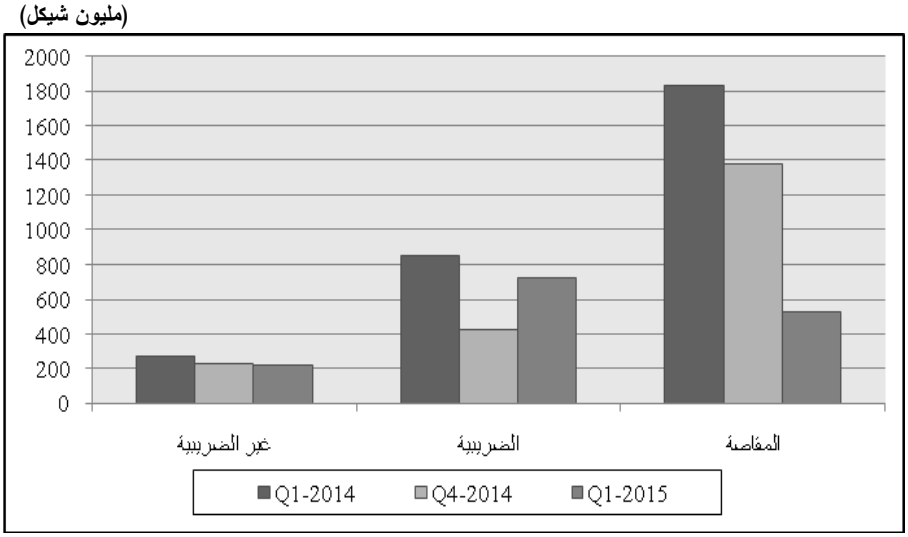


المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادرا لتمويل.

أما الإيرادات الضريبية التي شكلت خلال الربع الأول 2015 نحو 46.3% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية، فقد ارتفعت بنحو 69.4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 727.3 مليون شيكل. ويعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عوامل أساسية: (1) عامل موسمي يتمثل في أن الربع الأول من كل عام يشهد استحقاق ضريبتي الدخل والأملاك، والتي تترافق مع الخصومات التشجيعية التي تقدمها الحكومة خلال هذه الفترة[7] (2) تواصل الارتفاع في إيرادات ضريبة القيمة المضافة (ارتفاع بنحو 44.7% مقارنةً بالربع السابق) على خلفية سياسة التشجيع الضريبي لهذا البند التي قامت وزارة المالية بتطبيقها في العام المنصرم، والتي تتمثل بمنح خصم ضريبي قدره 8% على ضريبة القيمة المضافة المدفوعة مسبقاً[8] (3) استمرار ارتفاع عائدات الجمارك (المحصلة خارج نطاق بند المقاصة) بنحو 19.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي

[6] الأرقام هي على الأساس النقدي. مكونات إيرادات المقاصة على أساس الالتزام واردة في الجدول 3-6 لاحقاً، وهي توضح أن هناك زيادة في إيرادات المقاصة بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، ونحو 4.1% مقارنة بالربع المناظر 2014.

[7] بلغت إيرادات ضريبة الدخل خلال الربع الأول من العام 2015 حوالي 324.1 مليون شيكل مقارنةً مع 107.6 مليون شيكل في الربع السابق بالمقابل بلغت إيرادات ضريبة الاملاك حوالي 6.7 مليون شيكل مقارنةً مع 0.7 مليون شيكل لنفس الفترة.

[8] بلغ المتحصل من ضريبة القيمة المضافة (خارج نطاق بند المقاصة) في الربع الأول من العام 2015 حوالي 258.8 مليون شيكل مقارنةً مع 178.8 مليون شيكل في الربع السابق.

96.3 مليون شيكل. علماً أن هذه البنود الثلاثة شكلت في مجموعها ما يزيد عن 90% من الإيرادات الضريبية. وساهمت الإيرادات الضريبية بتغطية نحو 29.5% من النفقات الجارية خلال الربع الأول 2015.

أما الإيرادات غير الضريبية فقد تراجعت بنحو 2.2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 225 مليون شيكل خلال الربع الأول 2015، مشكلة نحو 14.3% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية. علماً بأن هذه الإيرادات عبارة عن رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية، وتشمل: رسوم الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي ورسوم التربية وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية.

**المنح والمساعدات الخارجية**

شهد الربع الأول من العام 2015 استمرار التراجع في التمويل الخارجي بنحو 31.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 847.6 مليون شيكل. فقد تراجع الدعم المقدم من خلال الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) والبنك الدولي بشكل ملحوظ. ولم تزد مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية عن 5% من إجمالي مساهمتها في الربع السابق. بالمقابل عوض الدعم العربي، الذي بلغ حوالي 617 مليون شيكل، نسبياً عن انخفاض المعونة الدولية. وشكلت مساهمة المملكة العربية السعودية نحو 78.0% منه، والعراق نحو 18.2%، في حين غطت المساهمة من جمهورية مصر العربية النسبة المتبقية (3.8%). وقد خُصص نحو 93.1% من إجمالي الدعم الخارجي أو ما قيمته 788.8 مليون شيكل لتمويل الموازنة، في حين ذهب الباقي إلى دعم الإنفاق التطويري.

**جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية**

**(مليون شيكل)**

| البيان | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **دعم الموازنة** | **631.5** | **690.0** | **1347.6** | **1006.9** | **788.8** |
| منح عربية | 452.5 | 264.0 | 747.3 | 0.0 | 617.1 |
| منح دولية | 179.0 | 426.0 | 600.3 | 1006.9 | 171.7 |
| **التمويل التطويري** | **164.0** | **165.5** | **173.4** | **223.3** | **58.8** |
| **إجمالي التمويل الخارجي** | **795.5** | **855.5** | **1521.0** | **1230.2** | **847.6** |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

ويبين الجدول 3-3 أهم مؤشرات الايرادات العامة والمنح.

**جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح**

| البيان | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **إجمالي الإيرادات العامة الصافية (مليون شيكل)** | **2,837.7** | **2,362.9** | **2,726.4** | **2,023.9** | **1,571.7** |
| نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%) | 78.1 | 73.4 | 64.2 | 62.2 | 65.0 |
| نسبة إلى النفقات الجارية (%) | 97.7 | 80.6 | 71.6 | 76.9 | 63.6 |
| نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 24.6 | 20.3 | 25.0 | 17.6 | 13.6 |
| **المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)** | **795.5** | **855.6** | **1,521.1** | **1,230.1** | **847.6** |
| نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%) | 21.9 | 26.6 | 35.8 | 37.8 | 35.0 |
| نسبة إلى النفقات الجارية (%) | 27.4 | 29.2 | 40.0 | 46.7 | 34.3 |
| نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 6.9 | 7.4 | 13.9 | 10.7 | 7.3 |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

## 3-2 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة خلال الربع الأول 2015 تراجعاً ملحوظاً بنسبة 6.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 2.7 مليار شيكل (23.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ويتكون الإنفاق العام في معظمه من النفقات الجارية (نحو 92%)، في حين يشكل الإنفاق التطويري نحو 8% من الإجمالي.

تراجع الإنفاق الجاري خلال الربع الأول 2015 بنحو 6.2% مقارنة بالربع السابق وبنحو 15% مقارنة بالربع المناظر 2014، ليبلغ حوالي 2.5 مليار شيكل. وقد توزع الإنفاق الجاري خلال هذا الربع بين الأجور والرواتب (نحو 38.5%) ونفقات غير الأجور (نحو 43%) وصافي الإقراض (نحو 18.4%)، (انظر الشكل 3- 2).

**النفقات الجارية**

**شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية**

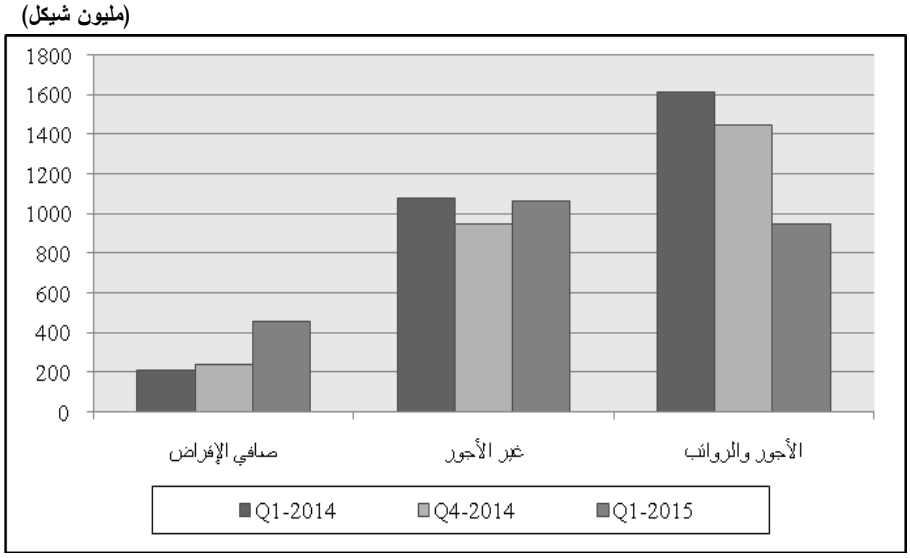


المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

وبالنظر إلى التطورات في فاتورة الأجور والرواتب يتبين أنها تراجعت بنحو 34.2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 949.7 مليون شيكل. ولقد شهد الربع الأول 2015 عجز الحكومة عن صرف كامل رواتب موظفيها بسبب وقف المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى مضاعفة العجز النقدي في تسديد فاتورة الرواتب خلال الربع إلى حوالي 852 مليون شيكل مقارنةً بنحو 433 مليون شيكل في الربع السابق.

بالمقابل، ارتفعت نفقات غير الأجور خلال الربع الأول 2015 بنحو 11.7% مقارنة بالربع السابق، ومع ذلك ظلت أقل بنحو 1.4% عن الربع المناظر من العام 2014، لتبلغ نحو 1,061.6 مليون شيكل. ويتوزع هذا البند بين إنفاق تشغيلي (استخدام السلع والخدمات) بنسبة 29.7%، ونفقات تحويلية بنحو 67.7%.[9]

كما تضاعف الإنفاق على بند صافي الإقراض خلال الربع الأول 2015 ليبلغ نحو 454.7 مليون شيكل، مقارنة بنحو 237.4 مليون شيكل في الربع السابق، ونحو 212.2 مليون شيكل في الربع المناظر 2014. وجاءت الزيادة نتيجة قيام الجانب الإسرائيلي باستقطاع مبالغ من حسابات المقاصة، بشكل مباشر ودون تنسيق مع وزارة المالية الفلسطينية في أغلب

[9] توزعت النفقات التحويلية خلال الربع الأول 2015، بين مساعدات اجتماعية بنحو 262.5 مليون شيكل، وفوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) بنحو 260.7 مليون شيكل، ومساعدات العوائل غير المقتدرة بنحو 92.5 مليون شيكل. وبلغت إعانات البطالة حوالي 57.2 مليون شيكل، فيما بلغت النفقات الأخرى (دعم المجالس والبلديات، نفقات طارئة، إعانات المنح الدراسية، مدفوعات إلى منظمات غير حكومية والمجتمع المدني وغيرها) نحو 45.9 مليون شيكل.

الحالات، لسداد المستحقات المترتبة على البلديات لصالح شركات المنافع الإسرائيلية.

أما النفقات التطويرية فقد تراجعت بنحو 8.4%خلال الربع الأول 2015 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 215.1 مليون شيكل. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض التحويلات المخصصة للدعم التطويري من الخارج والتي بلغت 58.8 مليون شيكل للربع الحالي مقارنةً مع 223.3 مليون شيكل للربع السابق. الجدير ذكره أن الإنفاق التطويري لم يتعدى في أفضل حالاته نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات السابقة.

**جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة**

| البيان | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **النفقات الجارية (مليون شيكل)** | **2904.3** | **2932.2** | **3806.5** | **2631.4** | **2469.5** |
| نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%) | 93.8 | 97.9 | 97.5 | 91.8 | 92.0 |
| نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 25.2 | 25.2 | 34.9 | 22.9 | 21.3 |
| **النفقات التطويرية (مليون شيكل)** | **193.4** | **61.8** | **96.3** | **234.9** | **215.1** |
| نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%) | 6.2 | 2.1 | 2.5 | 8.2 | 8.0 |
| نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 1.7 | 0.5 | 0.9 | 2.0 | 1.9 |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

## 3-3 الفائض/العجز المالي

أدى التراجع الكبير في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية إلى ارتفاع مستوى العجز الجاري قبل المساعدات (على الأساس النقدي) ليبلغ خلال الربع الأول 2015 نحو 897.8 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 607.5 مليون شيكل في الربع السابق. ويمثل العجز هذا نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 5.3% في الربع السابق. كما ارتفع العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) بنحو 32.1% مقارنةً بما كان عليه للربع السابق، وبنحو أربعة أضعاف العجز في الربع المناظر 2014، ليبلغ 1.1 مليار شيكل.

**شكل 3-3: مؤشرات الرصيد المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي**

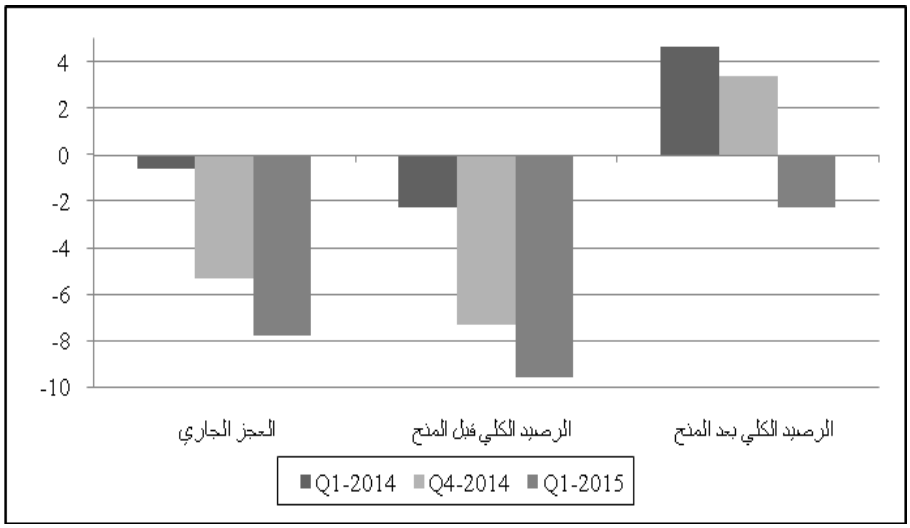


المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

وفيما يتعلق بالرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، فقد سجلت الموازنة عجزاً بلغ حوالي 265.3 مليون شيكل خلال الربع الحالي مقارنة مع فائض بنحو 387.7 مليون شيكل خلال الربع السابق (انظر الجداول 3-3 و3-4 والشكل 3- 3).

### 3-4 تراكم المتأخرات

بلغت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2015 حوالي 1,837.1 مليون شيكل، توزّعت بين متأخرات الأجور والرواتب (852.2 مليون شيكل)، ومتأخرات لصالح القطاع الخاص (663.6 مليون شيكل)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية (142.2 مليون شيكل)، فيما بلغت متأخرات النفقات التطويرية ومتأخرات المدفوعات المخصصة حوالي 71.4 و107.7 مليون شيكل، على الترتيب. من جهة أخرى بلغت قيمة المبالغ المستحقة لصالح الحكومة الفلسطينية وغير المسددة من إسرائيل في حسابات المقاصة 1,366.8 مليون شيكل (انظر الجدول 3-5).

وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات (470.3 مليون شيكل) إلى عجز الموازنة على الأساس النقدي (عجز بنحو 897.8 مليون شيكل) خلال الربع الأول 2015، يصبح رصيد العجز على أساس الالتزام حوالي 1,368.1 مليون شيكل.

**جدول 3-5: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية**

**(مليون شيكل)**

| البيان | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| إرجاعات ضريبية | 93.2 | -44.3 | 10.4 | 87.5 | 142.2 |
| الأجور والرواتب | 144.2 | 159.9 | -167.6 | 433.1 | 852.2 |
| للقطاع الخاص | 169.1 | 553.6 | 497.1 | 492.1 | 663.6 |
| النفقات التطويرية | 56.8 | 109.5 | 99.6 | 85 | 71.4 |
| المدفوعات المخصصة | – | – | – | – | 107.7 |
| **إجمالي متأخرات بنود الإنفاق** | **463.3** | **778.7** | **439.5** | **1,097.7** | **1,837.1** |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.
القيم الموجبة: تمثل متأخرات مستحقة على السلطة الفلسطينية في حين تمثل القيم السالبة وجود مدفوعات تجاوزت أصل المستحق عليها

### 3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

يعرض الجدول 3-6 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,891.3 مليون شيكل خلال الربع الأول من العام 2015 مرتفعةً بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 4.1% مقارنة بالربع المناظر من عام 2014. وتتوزع إيرادات المقاصة على المكونات الرئيسية الثلاثة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) بشكل متساو تقريباً، الثلث لكل بند.

**جدول 3-6: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام**

**(مليون شيكل)**

| البيان | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **إيرادات المقاصة** | **1,816.5** | **1,851.2** | **1,789.7** | **1,873.8** | **1,891.3** |
| الجمارك | 565.9 | 631.7 | 651.3 | 671.7 | 656.3 |
| القيمة مضافة | 579.6 | 575.6 | 549.8 | 573.3 | 578.3 |
| ضريبة الشراء (المبيعات) | -1.1 | 7.3 | -0.6 | 1.0 | -7.5 |
| المحروقات | 634.4 | 631.0 | 589.2 | 619.8 | 658.2 |
| ضريبة الدخل | 37.7 | 5.6 | 0.0 | 8.0 | 6.0 |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

### 3-6 الدين العام

ارتفع الدين العام خلال الربع الأول من العام 2015 بنحو 9.2% مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 9.4 مليار شيكل، أو ما يعادل 20.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار ارتفعت بنحو 7.2% (إلى 2,375.8 مليون دولار) في الربع الأول مقارنةً بالربع السابق. ويعود الاختلاف إلى التطور في سعر صرف الشيكل مقابل الدولار خلال الفترة.

بلغت حصة الدين المحلي من إجمالي الدين العام نحو 55.1% في نهاية الربع الأول 2015، مقابل 44.9% للدين الخارجي. وتوزع الدين الخارجي في نهاية هذا الربع، بين مؤسسات مالية عربية (بنسبة 57.9%)، ومؤسسات دولية وإقليمية (32%) وقروض ثنائية (10%). أما الدين المحلي فهو في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 14.3% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (انظر جدول 3-7). وقد ارتفعت نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا الربع لتبلغ 20.4%. كما بلغت قيمة الفوائد المدفوعة في الربع الأول حوالي 24.2 مليون شيكل مقارنة مع 15.6 مليون شيكل في لربع السابق. وتوزعت مدفوعات الفوائد بين 22.0 مليون شيكل على الدين المحلي، ونحو 2.2 مليون شيكل على الدين الخارجي.

**جدول 3-7: الدين العام الحكومي خلال الربع الأول 2015**

**(مليون شيكل)**

| البيان | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **أ- الدين المحلي** | **4268.3** | **4290.4** | **4514.1** | **4399.4** | **5207.9** |
| قروض البنوك (طويلة الأجل) | 2228.8 | 2079.0 | 2253.1 | 2460.9 | 2778.9 |
| تسهيلات بنكية (قصيرة الأجل) | 1171.1 | 1396.2 | 1464.9 | 1180.5 | 1633.7 |
| قروض هيئة البترول (قصيرة الأجل) | 817.6 | 762.9 | 743.8 | 705.7 | 743.0 |
| قروض مؤسسات عامة أخرى (قصيرة الأجل) | 50.8 | 52.3 | 52.3 | 52.3 | 52.3 |
| **ب- الدين الخارجي** | **3854.7** | **3791.6** | **4060.3** | **4246.7** | **4236.0** |
| **مؤسسات مالية عربية** | **2195.7** | **2152.5** | **2298.7** | **2421.6** | **2453.3** |
| صندوق الأقصى | 1826.9 | 1774.7 | 1909.2 | 2018.0 | 2056.8 |
| الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية | 202.2 | 200.2 | 210.7 | 221.7 | 219.8 |
| البنك الإسلامي للتنمية | 166.6 | 177.6 | 178.8 | 181.9 | 176.7 |
| **مؤسسات مالية إقليمية ودولية** | **1185.2** | **1175.8** | **1300.1** | **1356.4** | **1357.0** |
| البنك الدولي | 982.3 | 961.4 | 1026.4 | 1079.3 | 1091.5 |
| بنك الاستثمار الأوروبي | 122.8 | 135.6 | 188.9 | 187.7 | 174.9 |
| الصندوق الدولي للتطوير الزراعي | 10.6 | 10.2 | 10.5 | 10.6 | 10.3 |
| الأوبك | 69.5 | 68.6 | 74.3 | 78.8 | 80.3 |
| **قروض ثنائية** | **473.8** | **463.3** | **461.5** | **468.7** | **425.7** |
| **الدين العام الحكومي** | **8123.0** | **8082.0** | **8574.4** | **8646.1** | **9443.9** |
| **الفوائد المدفوعة** | **52** | **58.5** | **45** | **15.6** | **24.2** |
| **نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي** | **17.6%** | **17.4%** | **19.6%** | **19.0%** | **20.4%** |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

## صندوق 3: صافي إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة

يستفاد من أرقام وزارة المالية الفلسطينية أن إجمالي إنفاق الموازنة في قطاع غزة بلغ 332 مليون شيكل شهرياً في أواخر العام 2013. ويعرض الجدول 1 تفاصيل الإنفاق الشهري.[10]

**جدول 1: إنفاق الموازنة الجارية الفلسطينية في قطاع غزة شهرياً**
**(2013، أساس نقدي)**

| بند الإنفاق | مليون شيكل |
|---|---|
| رواتب العسكريين | 138.0 |
| رواتب المدنيين | 104.2 |
| تحويلات لعائلات الأسرى | 2.9 |
| تحويلات العائلات المحتاجة | 15.2 |
| تحويلات اجتماعية | 12.8 |
| مشاريع الحكومات المحلية | 0.5 |
| مشاريع سلطة الطاقة | 0.5 |
| مشاريع سلطة المياه | 1.9 |
| تسديد فاتورة الكهرباء (صافي الإقراض) | 40.0 |
| تحويلات المرضى | 16.0 |
| المجموع | 332.5 |

MoF, Budget department, November 2013

تدل أرقام الإنفاق الشهري في الجدول أن إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة بلغ تقريبا 4 مليارات شيكل بالسنة، وهو ما يعادل نحو 34% من إجمالي إنفاق الموازنة الفلسطينية في العام 2013 (أساس نقدي).

بالمقابل، بلغت الإيرادات المباشرة التي حققتها الموازنة الفلسطينية من قطاع غزة (ضرائب الواردات) ما يقارب من 15% من إجمالي إيرادات المقاصة مع إسرائيل في العام 2014. وهذه تعادل 1,080 مليون شيكل. أي أن صافي إنفاق الموازنة الفلسطينية في قطاع غزة يبلغ نحو 2.6 مليار شيكل سنوياً، أو نحو 22% من إجمالي إنفاق الموازنة الذي بلغ 11.7 مليار شيكل في العام 2014. بكلمات أخرى، إن إيرادات الموازنة الفلسطينية من قطاع غزة تغطي فقط ما يقارب ثلث ما تقوم خزينة السلطة الوطنية بإنفاقه في القطاع.

[10] وردت الأرقام في دراسة أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=19529

## 4- القطاع المصرفي

يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الأول 2014 وحتى الربع الأول 2015. وسوف نتناول في هذا القسم من المراقب بالتفصيل جانب الأصول والخصوم، ومؤشرات أداء المصارف وحركة المدفوعات وأخيراً أداء مؤسسات الإقراض حتى نهاية الربع الأول من العام 2015.

**جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الأول، 2015**

**(مليون دولار)**

| البيان* | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **إجمالي الأصول** | **11,450.8** | **12,006.0** | **11,895.2** | **11,815.4** | **11,925.4** |
| التسهيلات الائتمانية المباشرة | 4,675.5 | 4,902.5 | 4,843.4 | 4,895.1 | 5,126.0 |
| الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف | 4,108.4 | 3,999.8 | 4,359.2 | 4,391.1 | 4,088.5 |
| *- أرصدة لدى سلطة النقد* | *984.0* | *1,047.6* | *1,131.1* | *1,041.5* | *1,061.0* |
| *- أرصدة لدى المصارف في فلسطين* | *472.4* | *486.3* | *441.4* | *509.8* | *471.6* |
| *-أرصدة لدى المصارف في الخارج* | *2,652.0* | *2465.9* | *2,786.7* | *2,839.8* | *2,555.9* |
| محفظة أوراق الدين المالية | 788.4 | 901.7 | 937.2 | 985.6 | 992.8 |
| النقدية والمعادن الثمينة | 1,023.3 | 1,180.6 | 808.8 | 658.5 | 721.5 |
| الاستثمارات | 158.6 | 143.4 | 147.1 | 145.1 | 145.4 |
| القبولات المصرفية | 5.3 | 5.8 | 4.4 | 6.0 | 5.5 |
| الموجودات الأخرى | 691.3 | 872.2 | 795.0 | 734.1 | 845.6 |
| **إجمالي الخصوم** | **11,450.8** | **12,006.0** | **11,895.2** | **11,822.3** | **11,925.4** |
| إجمالي ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)** | 8,454.4 | 8765.3 | 8,884.0 | 8,934.5 | 8,974.1 |
| حقوق الملكية | 1,411.2 | 1,376.5 | 1,410.7 | 1,464.9 | 1,446.2 |
| أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية) | 911.1 | 970.6 | 839.2 | 728.1 | 771.7 |
| *- ودائع سلطة النقد* | *200.0* | *249.2* | *279.8* | *134.6* | *190.1* |
| *- ودائع المصارف في فلسطين* | *458.6* | *470.5* | *427.0* | *499.9* | *461.6* |
| *- ودائع المصارف خارج فلسطين* | *252.5* | *250.9* | *132.4* | *93.6* | *120.0* |
| المطلوبات الأخرى | 202.7 | 415.6 | 260.1 | 265.1 | 317.7 |
| المخصصات والاهتلاك | 471.4 | 478.0 | 501.2 | 429.7 | 415.6 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، آذار 2015.
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية)

### 4-1 جانب الأصول (الموجودات)

عاد إجمالي موجودات المصارف المرخصة في فلسطين لينمو من جديد خلال الربع الأول من العام 2015، بعد التراجع الذي شهده في الربعين السابقين. تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصارف نهاية الربع الأول بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق، وبحوالي 4.1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، لتبلغ 11.9 مليار دولار. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لنمو معظم بنود الموجودات، وبشكل خاص التسهيلات الائتمانية والنقدية والمعادن الثمينة. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي حصلت على بنود الموجودات:

- **إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة**

شهد الربع الأول من عام 2015 زيادة ملحوظة في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 4.7% مقارنة بالربع السابق ونحو 9.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، لتبلغ 5,126.0 مليون دولار. وبذلك ارتفعت حصة التسهيلات

الائتمانية من إجمالي موجودات المصارف إلى نحو 43.0% نهاية الربع الأول من العام 2015. وتجدر الإشارة أن وقف تحويل إيرادات المقاصة من قبل إسرائيل دفع كلاً من الحكومة والقطاع الخاص للتوجه إلى القطاع المصرفي من أجل سد الفجوة المالية الناجمة عن نقص الإيرادات ، وهو ما أدى إلى زيادة ملحوظة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة. فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 4.6% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 3.8 مليار دولار، فيما ارتفعت التسهيلات المقدمة للحكومة بنحو 4.9% لتبلغ 1.3 مليار دولار بين الربعين الأول 2015 والرابع 2014.

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 78.2%، وجاري مدين بنسبة 21.4%. ويشير هذا التوزيع إلى زيادة حصة الجاري مدين بحوالي 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق على حساب حصة القروض (انظر الجدول 4-2).

أما على المستوى الجغرافي، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بنحو 10.4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 634.4 مليون دولار، مشكلة حوالي 16.7% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2015. وقد استحوذت محافظة غزة على نحو 69.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في القطاع. كذلك، أيضاً، ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية بحوالي 3.5% لتبلغ نحو 3.2 مليار دولار. وتركزت معظم التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 61.8%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 10.6%.

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة، ما زال الدولار يستحوذ على النصيب الأكبر وبنسبة 57.2% في نهاية الربع الأول من العام 2015، تلاه الشيكل الإسرائيلي بنسبة 30.0%، ثم الدينار الأردني بنسبة 12.3% (انظر جدول 4-2).

**جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة**

**(مليون دولار)**

| | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **حسب الجهة المستفيدة** | | | | | |
| قطاع عام | 1,355.8 | 1,382.8 | 1,333.3 | 1,239.8 | 1,300.3 |
| قطاع خاص مقيم | 3,285.1 | 3,491.2 | 3,484.4 | 3,632.1 | 3,800.3 |
| *- الضفة الغربية* | *2,775.6* | *2,954.8* | *2,973.4* | *3,057.5* | *3,165.9* |
| *- قطاع غزة* | *509.5* | *536.4* | *510.9* | *574.6* | *634.4* |
| قطاع خاص غير مقيم | 34.6 | 28.5 | 25.7 | 24.0 | 25.4 |
| **حسب النوع** | | | | | |
| قروض | 3,442.5 | 3,577.0 | 3,714.2 | 3,854.5 | 4,009.2 |
| جاري مدين | 1,218.2 | 1,309.9 | 1,112.6 | 1,021.1 | 1,094.7 |
| تمويل تأجيري | 14.8 | 15.6 | 16.6 | 20.3 | 22.2 |
| **حسب العملة** | | | | | |
| دولار أمريكي | 2,696.9 | 2,799.7 | 2,789.8 | 2,839.4 | 2,929.7 |
| دينار أردني | 472.4 | 513.1 | 544.9 | 582.7 | 629.6 |
| شيكل إسرائيلي | 1,470.7 | 1,552.6 | 1,478.0 | 1,443.6 | 1,537.1 |
| عملات أخرى | 35.5 | 37.1 | 30.7 | 30.2 | 29.6 |
| **المجموع** | **4,675.5** | **4,902.5** | **4,843.4** | **4,895.9** | **5,126.0** |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، آذار 2015.

يوضح الجدول 4- 3 التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية. لم يطرأ تبدل ملحوظ على التوزيع بين الربعين المتلاحقين. إذ ظل تمويل السلع الاستهلاكية يستحوذ على النسبة الأعلى من هذه التسهيلات بنسبة 25.6%، ثم قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.4%، ثم قطاع التجارة بشقيها الداخلية والخارجية بنسبة 19.2%.

**جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص**
**حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)**

| القطاع الاقتصادي | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| العقارات والإنشاءات | 21.4 | 21.2 | 21.8 | 21.6 | 21.4 |
| تطوير الأراضي | 1.7 | 1.8 | 1.1 | 1.1 | 2.8 |
| التعدين والصناعة | 7.0 | 7.1 | 7.0 | 7.0 | 6.8 |
| التجارة الداخلية والخارجية | 19.3 | 19.2 | 20.4 | 20.4 | 19.2 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | 1.9 | 1.9 | 1.2 | 1.3 | 1.6 |
| السياحة والفنادق والمطاعم | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.6 | 1.5 |
| النقل والمواصلات | 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.8 | 0.6 |
| الخدمات | 10.3 | 10.6 | 10.5 | 10.2 | 10.1 |
| تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية | 1.2 | 1.0 | 0.8 | 0.8 | 0.8 |
| تمويل شراء السيارات | 3.7 | 3.7 | 4.5 | 4.5 | 4.2 |
| تمويل السلع الاستهلاكية | 26.8 | 26.6 | 25.8 | 25.2 | 25.6 |
| أخرى في القطاع الخاص | 4.8 | 4.6 | 4.5 | 5.4 | 5.5 |
| **الإجمالي (مليون دولار)** | **3,319.7** | **3,519.7** | **3,505.6** | **3,656.1** | **3,825.7** |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، آذار 2015.

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف**

تراجع إجمالي أرصدة المصارف خلال الربع الأول من العام 2015 بنحو 6.9% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 0.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، ليبلغ 4.1 مليار دولار. ويعزى هذا التراجع، إلى انخفاض الأرصدة لدى المصارف في فلسطين وفي الخارج، حيث تراجعت أرصدة المصارف في فلسطين بنحو 7.5% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 471.6 مليون دولار، كما انخفضت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنحو 10.0% لتبلغ نحو 2.6 مليار دولار خلال نفس الفترة. بالمقابل شهدت أرصدة سلطة النقد نمواً بنسبة 1.9% خلال فترة المقارنة لتبلغ نحو 1.1 مليار دولار، علماً أن هذه الأرصدة تتكون من الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 75%، والحسابات الجارية بنسبة 14% والحسابات الأخرى بنسبة 11%.

✧ **النقدية والمعادن الثمينة**

بلغت قيمة النقدية والمعادن الثمينة حوالي 721.5 مليون دولار نهاية الربع الأول 2015 مرتفعة بحوالي 9.6% مقارنة بالربع السابق. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع النقد لدى مكاتب وفروع المصارف في قطاع غزة بنسبة 31.8%، وبنسبة 3.2% في فروع ومكاتب المصارف في الضفة الغربية. وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن بند النقدية بقي أقل بنحو 29.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014.

وتشير إحصائيات عمليات شحن الشيكل، إلى أنه تم خلال الربع الأول من العام 2015 شحن حوالي 1,611.8 مليون شيكل من فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل، كما تم استبدال تالف بقيمة 50.1 مليون شيكل من فروع المصارف العاملة في قطاع غزة.

أما فيما يخص التطورات على بنود الموجودات الأخرى، فقد استقر بند محفظة الأوراق المالية عند نحو 992.8 مليون دولار خلال الربع الأول 2015، فيما استقر حجم الاستثمارات خلال هذا الربع عند نحو 145.4 مليون دولار (انظر جدول 4-1)

## 4-2 جانب المطلوبات

بلغ إجمالي الودائع (ودائع الجمهور+ الودائع المصرفية) 9.7 مليار دولار وهو ما يعادل نحو 81.7% من إجمالي مطلوبات المصارف المرخصة نهاية الربع الأول 2015. ارتفعت ودائع الجمهور بنسبة 0.4% نهاية الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 9 مليار دولار. وتتكون

ودائع الجمهور من ودائع القطاع العام (بما فيها السلطات المحلية والمؤسسات العامة) بنسبة 7.7% وبقيمة 687.0 مليون دولار، وودائع القطاعات الأخرى بنسبة 92.3% وبقيمة 8.3 مليار دولار (انظر جدول 4-4). ويوضح الشكل 4-1 أدناه النمو في ودائع الجمهور (على أساس ربعي) خلال الفترة من الربع الأول 2014 حتى نهاية الربع الأول 2015.

**شكل 4-1: النمو في ودائع الجمهور**

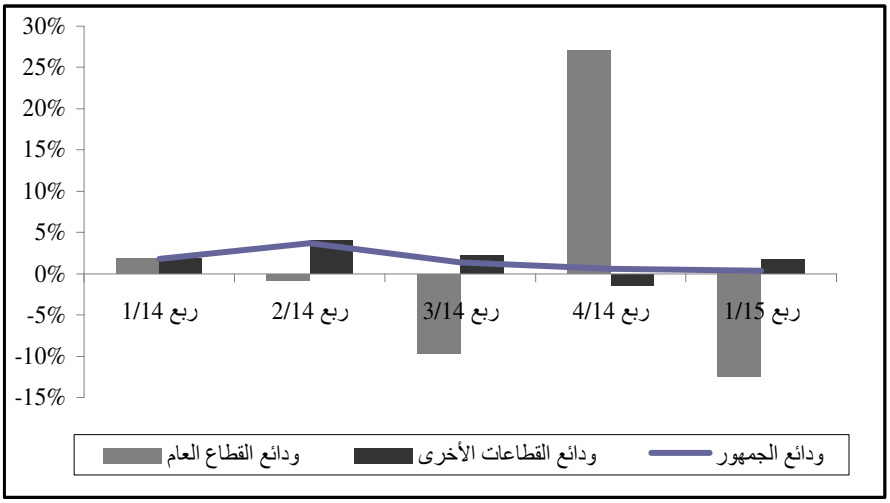


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أما على المستوى الجغرافي، فقد ارتفعت حصة قطاع غزة من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع الأول من العام 2015 إلى حوالي 11.6% ، لتبلغ 1,042.6 مليون دولار. بالمقابل بلغت حصة الضفة الغربية حوالي 88.4% من إجمالي ودائع الجمهور وبقيمة بلغت 7,931.5 مليون دولار. ويبين الشكل 4-2 توزيع ودائع الجمهور والتسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية الربع الأول 2015.

**شكل 4-2: الأهمية النسبية لودائع الجمهور والتسهيلات الممنوحة حسب المحافظات في نهاية الربع الأول 2015.**

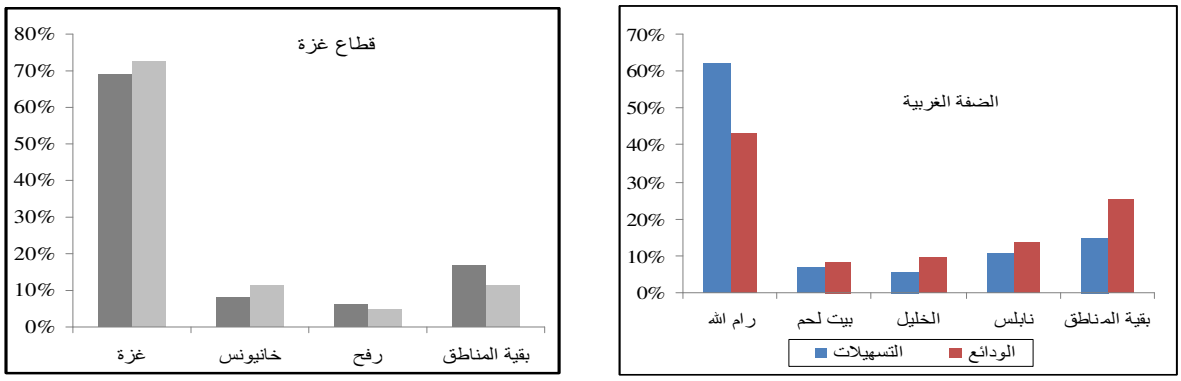


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية – الميزانية المجمعة للمصارف.

توزعت ودائع الجمهور على مستوى نوع الوديعة، بين ودائع جارية (تحت الطلب) بنسبة 40.2%، وودائع لأجل بنسبة 27.9%، وودائع توفير بنسبة 31.9%. وبمقارنة هذه النسب بنظيراتها بالربع السابق يلاحظ ارتفاع الودائع الجارية وودائع التوفير على حساب حصة الودائع لأجل.

وفيما يتعلق بهيكل توزيع ودائع الجمهور حسب عملة إيداع، يلاحظ استمرار سيطرة الدولار على نحو 37.3% من ودائع العملاء، أما حصة الشيكل فلقد بلغت 32.8%، وجاء في المرتبة الثالثة الودائع بالدينار الأردني بنسبة 25.3%. (انظر جدول 4-4)

**جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة**

(مليون دولار)

| | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **حسب الجهة المودعة** | | | | | |
| قطاع عام | 689.7 | 684.5 | 618.2 | 785.2 | 687.0 |
| قطاع خاص مقيم | 7,465.4 | 7,757.8 | 7,946.2 | 7,840.9 | 7,962.4 |
| قطاع خاص غير مقيم | 299.3 | 323.0 | 319.6 | 309.3 | 324.7 |
| **حسب نوع الوديعة** | | | | | |
| ودائع جارية | 3,380.1 | 3,450.9 | 3,607.6 | 3,506.5 | 3,609.4 |
| ودائع أجلة | 2,410.2 | 2,803.2 | 2,462.8 | 2,591.5 | 2,502.3 |
| ودائع توفير | 2,664.1 | 2,511.2 | 2,813.6 | 2,837.3 | 2,862.5 |
| **حسب نوع عملة إيداع** | | | | | |
| دولار أمريكي | 3,477.2 | 3,507.4 | 3,481.6 | 3,551.2 | 3,347.1 |
| دينار أردني | 2,226.2 | 2,284.2 | 2,337.0 | 2,299.4 | 2,270.8 |
| شيكل إسرائيلي | 2,430.7 | 2,662.1 | 2,716.6 | 2,750.5 | 2,940.6 |
| عملات أخرى | 320.3 | 311.6 | 348.8 | 334.2 | 415.6 |
| **المجموع** | **8,454.4** | **8,765.3** | **8,884.0** | **8,935.3** | **8,974.1** |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، آذار 2015 .

### ✧ حقوق الملكية

شكل بند حقوق الملكية في الربع الأول 2015 حوالي 12.1% من إجمالي المطلوبات. وقد شهد انخفاضاً بنسبة 1.3% في نهاية الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع السابق، ليبلغ نحو 1.4 مليار دولار. ويعزى هذا التراجع لانخفاض رأس المال المدفوع للمصارف، على ضوء عملية الاستحواذ التي قام بموجبها البنك الوطني بالاستحواذ على أصول والتزامات بنك الاتحاد في فلسطين. وشهدت حقوق الملكية ارتفاعاً بنسبة 2.5% مقارنة مع الربع المناظر (انظر الجدول 4-1).

### ✧ أرصدة سلطة النقد والمصارف

طرأ ارتفاع على بند أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 6.0% خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع السابق لتبلغ 771.7 مليون دولار، نتيجةً لزيادة ودائع سلطة النقد بنسبة 41.2% لتبلغ 190.1 مليون دولار، وزيادة ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 28.2% لتبلغ 120 مليون دولار. بالمقابل تراجعت ودائع المصارف في فلسطين بنحو 7.7% لتصل إلى 461.6 مليون دولار خلال فترة المقارنة. ونظراً لأن حصة هذا البند في إجمالي مطلوبات المصارف لا تتعدى 6.5%، فإن التباينات فيه، وإن كانت كبيرة، أثرها محدود على إجمالي المطلوبات.

## 4-3 مؤشرات أداء المصارف

تواصل التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور، إذ وصلت هذه النسبة خلال الربع الأول من العام 2015 إلى 57.1%، مرتفعة بنحو 2.3 نقطة مئوية قياساً على الربع السابق، وبنحو 1.8 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. كما استمر التحسن في نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص بحوالي 1.3 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة لتصل إلى 46.2%. أما نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات فقد ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى 2.6% مقارنةً مع 2.5% في الربع الأخير من العام 2014، حيث بلغت قيمة التسهيلات المتعثرة نحو 136 مليون دولار (انظر جدول 4-5).

**جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين**

(نسبة مئوية)

| المؤشر | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| حقوق الملكية/ إجمالي الأصول | 12.3 | 11.5 | 11.9 | 12.4 | 12.1 |
| نسبة الإيرادات من الفوائد إلى إجمالي الدخل | 75.3 | 74.4 | 74.3 | 68.0 | 72.2 |
| إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور | 55.3 | 55.9 | 54.5 | 54.8 | 57.1 |
| إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص | 42.7 | 43.6 | 42.5 | 44.9 | 46.2 |
| التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع* | 36.8 | 34.6 | 38.3 | 39.4 | 36.4 |
| التسهيلات المتعثرة/إجمالي التسهيلات | 2.9 | 2.6 | 2.7 | 2.5 | 2.6 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، آذار 2015.

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

يشير الجدول 4-5 إلى انخفاض نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع لتصل حوالي 36.4% نهاية الربع الأول من العام 2015 مقارنة بنحو 39.4% في الربع السابق[11]. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأرصدة في الخارج (المكون الرئيسي للتوظيفات الخارجية).

✧ **أرباح المصارف المرخصة**

حققت المصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الأول من العام 2015 دخلاً صافياً بلغ 36.1 مليون دولار، مسجلاً انخفاضاً بنحو 8.4% مقارنة بالربع السابق، ونحو 10.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014. ويتضح من الجدول 4-6 أن المصارف حققت إيراداً صافياً بلغ 123 مليون دولار خلال الربع الأول من العام ترتب عليه نفقات عامة بقيمة بلغت 86.9 مليون دولار.

**جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف المرخصة 2014- 2015**

(مليون دولار)

| | 2014 | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **صافي الإيرادات** | **118.6** | **123.8** | **122.7** | **129.8** | **123.0** |
| الفوائد | 89.3 | 92.1 | 91.0 | 88.3 | 88.8 |
| العمولات | 19.8 | 21.5 | 21.7 | 24.0 | 22.6 |
| أوراق الدين المالية والاستثمارات | 3.0 | 2.1 | 0.5 | 0.6 | 1.7 |
| عمليات تبديل وتقييم وتقييموالعملات الأجنبية | 4.4 | 6.4 | 7.2 | 7.3 | 8.2 |
| عمليات التحوط والمتاجرة | 0.6 | 0.2- | 1.0 | 0.5 | 0.1 |
| الدخول التشغيلية الأخرى | 1.5 | 1.9 | 1.3 | 8.5 | 1.6 |
| **النفقات** | **78.1** | **89.2** | **91.4** | **89.8** | **86.9** |
| النفقات التشغيلية | 64.7 | 75.3 | 77.2 | 78.3 | 73.6 |
| المخصصات | 1.6 | 0.3 | 0.03 | 0.05- | 3.3 |
| الضريبة | 11.8 | 13.6 | 14.2 | 11.5 | 10.0 |
| **صافي الدخل*** | **40.5** | **34.6** | **31.3** | **39.4** | **36.1** |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، قائمة الأرباح والخسائر، آذار 2015 (بيانات غير منشورة).

* صافي الدخل= صافي الإيرادات – النفقات

[11] تتوزع التوظيفات الخارجية بين الأرصدة الموظفة في الخارج بنسبة 72.1%، والاستثمار في أدوات الاستثمار بنسبة 26.3%، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين بنسبة 1.5% من إجمالي التوظيفات الخارجية

وتشير البيانات إلى أن البند الذي ساهم بأكبر نسبة في صافي الإيرادات كان بند الفوائد وبنسبة 72.2%، وهو ما يدل على أن المصارف لا تزال تعتمد على الوساطة المالية بين القطاعات المختلفة كوظيفة أساسية لتوليد الدخل. ويوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الأول 2014 وحتى الربع الأول 2015.

### 4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض

ارتفعت نسبة الفائدة على تسهيلات وودائع الدينار في الربع الأول مقارنة بالربع السابق بنحو 0.01 نقطة مئوية، و0.1 نقطة مئوية على الإقراض. ووصل معدل الفائدة على قروض الدينار 8.79%، وعلى ودائع الدينار 2.15%. كما ارتفع معدل الفائدة على الإيداعات بالشيكل بنحو 0.44 نقطة مئوية مقابل انخفاض معدل الفائدة على التسهيلات بنحو 0.5 نقطة مئوية، ليصل معدل الفائدة على التسهيلات بالشيكل 10.32%، مقابل 2.03% على الودائع. أما بالنسبة للدولار، فقد انخفضت الفائدة على الودائع بنحو 0.06 نقطة مئوية لتصل إلى 0.86%، في حين لم تتغير نسبة الفائدة على تسهيلات القروض الممنوحة بالدولار خلال فترة المقارنة. (انظر الجدول 4-7)

**جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)**

| الفترة | | الدينار الأردني | | الدولار | | الشيكل | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الودائع | القروض | الودائع | القروض | الودائع | القروض |
| 2014 | الربع الأول | 2.13 | 9.38 | 0.77 | 6.01 | 1.40 | 11.35 |
| | الربع الثاني | 2.19 | 8.71 | 0.85 | 6.18 | 1.40 | 11.05 |
| | الربع الثالث | 2.13 | 9.35 | 0.76 | 6.57 | 1.46 | 10.61 |
| | الربع الرابع | 2.14 | 8.69 | 0.92 | 6.88 | 1.59 | 10.82 |
| **المتوسط** | | **2.15** | **9.03** | **0.82** | **6.41** | **1.46** | **10.96** |
| **2015** | الربع الأول | 2.15 | 8.79 | 0.86 | 6.88 | 2.03 | 10.32 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، آذار 2015.

### 4-5 نظام المدفوعات

#### ✧ حركة المقاصة

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة خلال الربع الأول من العام 2015 حوالي 1.2 مليون شيك، بقيمة 2.6 مليار دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 5.5% من حيث العدد مقارنةً بالربع السابق، كما هبطت قيمتها بنسبة 7.4% خلال هذه الفترة. جدير بالذكر أن معظم الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل بنسبة 93.3%، يليها الشيكات بعملة الدولار بنسبة 4.3%، ثم الشيكات بعملة الدينار الأردني بنسبة 2.4%.

**جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة**

| الفترة | | الشيكات المقدمة للتقاص | | الشيكات المعادة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد (شيك) | القيمة (مليون$) | العدد(شيك) | القيمة(مليون$) |
| 2014 | الربع الأول | 1,093,504 | 2,779.3 | 110,488 | 168.4 |
| | الربع الثاني | 1,140,775 | 2,802.0 | 107,158 | 154.0 |
| | الربع الثالث | 1,143,268 | 2,724.5 | 124,461 | 179.4 |
| | الربع الرابع | 1,260,225 | 2,795.6 | 125,329 | 162.0 |
| **المجموع** | | **4,637,772** | **11,101.4** | **467,436** | **663.8** |
| **2015** | الربع الأول | 1,191,145 | 2,588 | 143,401 | 162.0 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، آذار 2015.

وفي نفس الوقت، بلغ عدد الشيكات المرتجعة نحو 143 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 162 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً في نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص من 9.9% في الربع الرابع من العام 2014 إلى 12.0% في الربع الأول من العام الحالي من حيث العدد (من 5.8% إلى 6.3% من حيث القيمة).

## 4-6 الانتشار المصرفي

بلغ عدد المصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الأول من العام الحالي 16 مصرفاً[12]، (منها تسعة مصارف وافدة، وسبعة محلية)، تقدم خدماتها المصرفية من خلال 264 فرعاً ومكتباً، موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة (214 في الضفة الغربية، و50 في قطاع غزة). ويبين الجدول 4-9 الانتشار المصرفي للمصارف المرخصة في فلسطين كما في نهاية شهر آذار من العام 2015.

**جدول 4-9: الانتشار المصرفي للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الأول، 2015**

| | مصارف محلية | | مصارف وافدة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الضفة الغربية | قطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة |
| **عدد فروع ومكاتب المصارف** | **116** | **33** | **98** | **17** | **214** | **50** |
| عدد أجهزة الصراف الآلي | 258 | 57 | 221 | 16 | **479** | **73** |
| عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي | 123,225 | 46,570 | 9,243 | 1,007 | **132,468** | **47,577** |
| عدد بطاقات الائتمان | 14,014 | 18,181 | 40,993 | 530 | **55,007** | **18,711** |
| **عدد بطاقات الخصم المباشر** | 131,595 | 85,451 | 231,589 | 17,361 | **363,184** | **102,812** |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- دائرة الرقابة والتفتيش، آذار 2015

## 4-7 مؤسسات الإقراض المتخصصة[13]

تعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها نهاية الربع الأول من العام 2015 76 فرع ومكتب. وتنتشر هذه الفروع والمكاتب في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل بها حوالي 644 موظف. وبلغ عدد عملائها نحو63,254 منهم حوالي 70% في الضفة الغربية، و30% في قطاع غزة. وبلغت نسبة الإناث نحو 41.5% من إجمالي عملاء الشبكة في نهاية الربع الأول 2015 .

من جانبٍ آخر، ارتفع إجمالي محفظة القروض المقدمة من هذه المؤسسات بنسبة 13.5% نهاية الربع الأول من العام الحالي لتبلغ حوالي 124.4 مليون دولار. أما من حيث التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة، فقد استمرت سيطرة قروض الإسكان على النصيب الأعلى بنسبة 28.7%، تلاه قطاع التجارة العامة بنحو 21.1%، ثم قطاع الخدمات بحوالي 16.2%، وجاء في المرتبة الرابعة قطاع الاستهلاك بنسبة 13.9%، ثم قطاعي الزراعة والإنتاج بواقع 13.6% و6.4% على التوالي (انظر الشكل 4-5)

[12] تم خلال هذا الربع توقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية بين البنك الوطني (بنك محلي) وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (بنك أردني وافد) تم بموجبها استحواذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد في فلسطين.

[13] مصدر البيانات الواردة في هذا الجزء هو من الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة). وتضم الشركة ثمانية مؤسسات إقراض هي: أصالة، المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، وفاتن، وريف، وصندوق التنمية الفلسطيني (pdf)، ودائرة التمويل الصغير – الأونروا، وإبداع، وفيتاس فلسطين للإقراض الصغير.

**شكل 4-5: التوزيع الجغرافي والقطاعي للتمويلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الأول 2015**

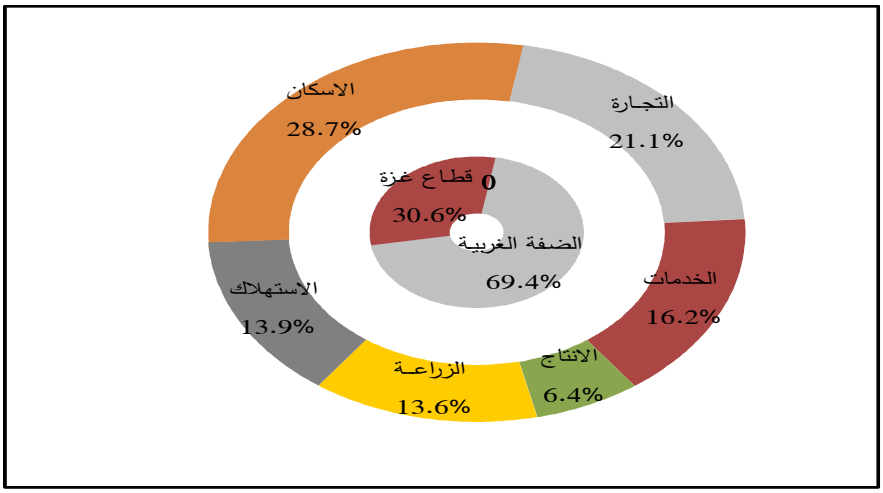


## 4-8 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

❖ مؤشرات السوق المالي:

– الرسملة السوقية[14]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2014 نحو 25% مقارنة مع 24% في العام 2013.

– عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2014، 48 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركة)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

❖ مؤشرات السيولة:

– قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الأول من العام 2015 نحو 3.2% مقارنة مع 2.5% خلال الربع الرابع من العام 2014.

– نسبة الدوران[15]: بلغت هذه النسبة في الربع الأول من العام 2015 نحو 3.1%، مقارنة مع 2.4% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم البنوك والخدمات المالية 6.6%، قطاع الاستثمار 2.6%، قطاع الخدمات 1.7%، قطاع التأمين 0.4% وقطاع الصناعة 0.6%.

❖ درجة التركيز[16]:

حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 92% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2015، وهذه الشركات هي بنك فلسطين (43%)، الاتصالات الفلسطينية (21%)، البنك الوطني (15%)، فلسطين للتنمية والاستثمار "باديكو" (9%)، العربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك" (4%).

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2015 حوالي 3 مليار دولار مقارنة مع 3.2 بنهاية العام 2014. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 42%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 28% (انظر شكل 4- 6).

[14] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها

[15] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

[16] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

**شكل 4-6: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2015**

(مليون دولار)

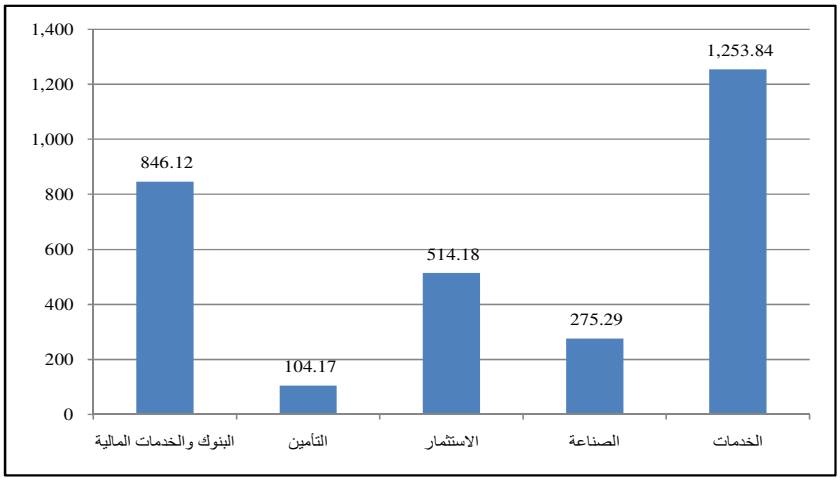


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2015 نحو 48.4 مليون سهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 23.5% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 93 مليون دولار في الربع الأول من العام 2015، بارتفاع مقداره 23% عن الربع السابق (انظر الشكل 4-7).

**شكل 4-7: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الرابع 2014 والربع الأول 2015**

(مليون دولار)

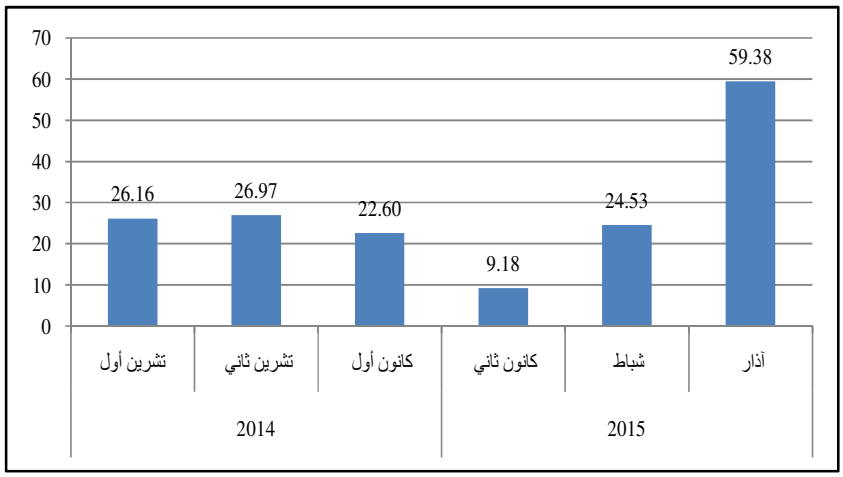


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر منها في الربع الأول من العام 2015، بنسبة 60%، يليه كلاً من قطاع الخدمات والاستثمار بنسب 23% و15% على التوالي (نظر الشكل 4-8).

**شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين**
**حسب القطاع خلال الربع الأول 2015**

(مليون دولار)

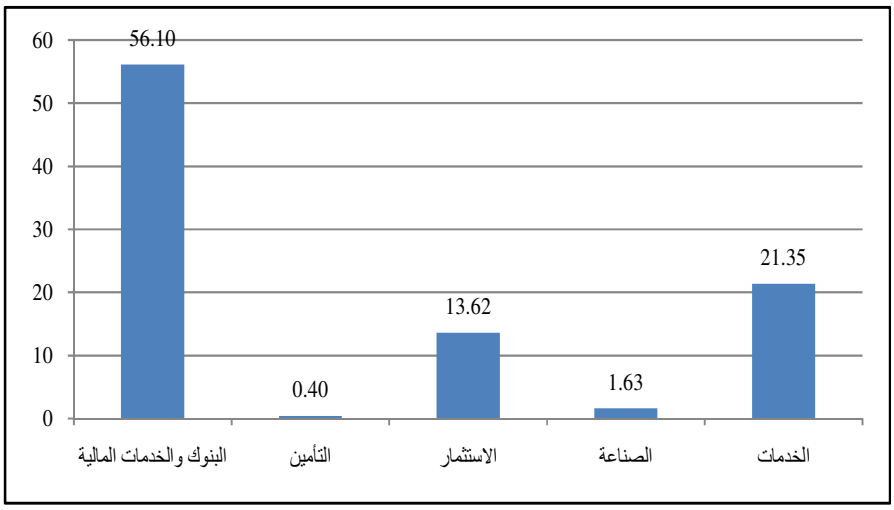


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

**مؤشر القدس**

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الأول من العام 2015 عند 474.94 نقطة، متراجعاً بـ 36.83 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر الشكل 4-9).

**شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الرابع 2014، وأشهر الربع الأول 2015**

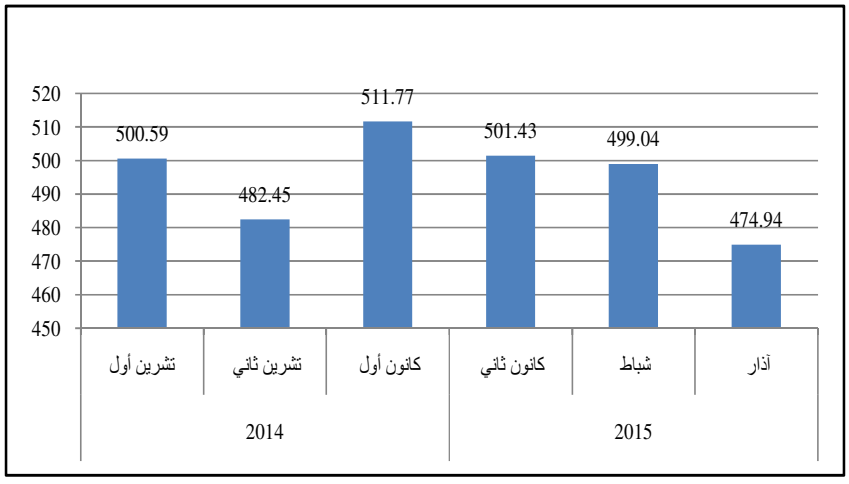


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

## صندوق 4: الدين العام: 5 مليار دولار وأكثر من نصفه على شكل متأخرات

نشر صندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي عن الاقتصاد الفلسطيني تحليلاً لاستدامة الدين العام للسلطة الفلسطينية[17]. ويستفاد من التحليل أن الدين العام ارتفع في العام 2014 بمقدار 300 مليون دولار، تحديداً بسبب زيادة المتأخرات، ووصل إلى نحو 5 مليار دولار، أو ما يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسبة هي الحد الأقصى الذي يسمح به قانون الدين العام للسلطة الفلسطينية.

ارتفعت قيمة المتأخرات بين نهاية 2013 ونهاية 2014 بمقدار 420 مليون دولار، حتى وصلت إلى 2.5 مليار دولار (72% منها لصندوق التقاعد والباقي للموردين والدائنين). ويلاحظ أن الحكومة قامت في العام الماضي بتقليص ديونها ذات الكلفة الباهظة للمصارف المحلية (تقليص بمقدار 110 مليون دولار) وتعويض ذلك بالمقابل في زيادة المتأخرات تجاه القطاع الخاص (انظر الجدول 1). ويبلغ معدل الفائدة على قروض الحكومة من المصارف المحلية 4% بالمتوسط، في حين ترتفع إلى 7– 8% على ديون حساب الجاري_ مدين.

لا تقتصر المتأخرات على ديون الحكومة تجاه القطاع المحلي الخاص، إذ يذكر التقرير أن المتأخرات تجاه تسديد الدين الخارجي وصلت إلى 52 مليون دولار في نهاية العام 2014، كما أن المتأخرات المتراكمة على الحكومة للمصارف المحلية بلغت 152 مليون دولار. وتوصل تحليل الاستدامة المالية للدين إلى أن هذه الاستدامة حساسة للغاية تجاه توقعات النمو في المستقبل. إذ أن هزة عكسية قوية على النمو الاقتصادي يمكن أن ترفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 53% مع العام 2020.

**جدول 1: الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها المتأخرات**

**(مليون دولار)**

| | 2012 | 2013 | 2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | | | مليون دولار | % |
| الإجمالي | 4,041 | 4,638 | 4,986 | 100 |
| • الدين المحلي | 1,467 | 1,349 | 1,233 | 25 |
| – قروض مصارف | 719 | 661 | 631 | 13 |
| – جاري مدين | 480 | 366 | 303 | 6 |
| – قروض هيئة البترول | 178 | 225 | 181 | 4 |
| – قروض أخرى للمؤسسات العامة | 8 | 15 | 13 | 0 |
| – قروض من صندوق الاستثمار | 79 | 79 | 102 | 2 |
| – قروض من سلطة النقد | 3 | 3 | 3 | 0 |
| • الدين الخارجي | 1,247 | 1,269 | 1,259 | 25 |
| – مؤسسات عربية | 629 | 630 | 621 | 12 |
| ▪ صندوق الأقصى | 522 | 524 | 517 | 10 |
| ▪ الصندوق العربي | 52 | 58 | 57 | 1 |
| ▪ البنك الإسلامي | 50 | 48 | 47 | 1 |
| – هيئات دولية وإقليمية | 339 | 343 | 348 | 7 |
| ▪ البنك الدولي | 290 | 284 | 277 | 6 |
| ▪ بنك الاستثمار الأوروبي | 26 | 36 | 48 | 1 |
| ▪ إيفاء | 3 | 3 | 3 | 0 |
| ▪ أوبيك | 19 | 20 | 20 | 0 |
| – قروض ثنائية | 280 | 296 | 290 | 6 |
| • متأخرات إضافية | 1,327 | 2,019 | 2,494 | 50 |
| – صندوق التقاعد | 1,058 | 1,465 | 1,799 | 36 |
| – للموردين المحليين | 269 | 555 | 695 | 14 |
| بنود تذكيرية: – ديون لشركة الكهرباء الإسرائيلية | | 375 | 466 | |

Source: IMF (2015): West Bank and Gaza, Report to the AD_HOC Liaison Committee, May 18.

[17] Source: IMF (2015): West Bank and Gaza, Report to the AD_HOC Liaison Committee, May 18. http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2015/051815.pdf

# 5- مؤشرات الاستثمار

## 5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[18]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الأول من العام 2015 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 358 شركة، بانخفاض بنسبة 4% مقارنة مع الربع السابق، وبنحو 19% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. (انظر جدول 5-1).

**جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2015)**

| الربع | العام 2008 | العام 2009 | العام 2010 | العام 2011 | العام 2012 | العام 2013 | العام 2014 | العام 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الربع الأول** | 247 | 454 | 334 | 389 | 319 | 272 | 440 | 358 |
| **الربع الثاني** | 334 | 412 | 428 | 373 | 278 | 317 | 367 | |
| **الربع الثالث** | 315 | 349 | 164 | 287 | 228 | 302 | 311 | |
| **الربع الرابع** | 287 | 438 | 290 | 337 | 245 | 281 | 372 | |
| **المجموع** | **1,183** | **1,653** | **1,216** | **1,386** | **1,070** | **1,172** | **1,490** | |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2014.

**شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول، 2015**

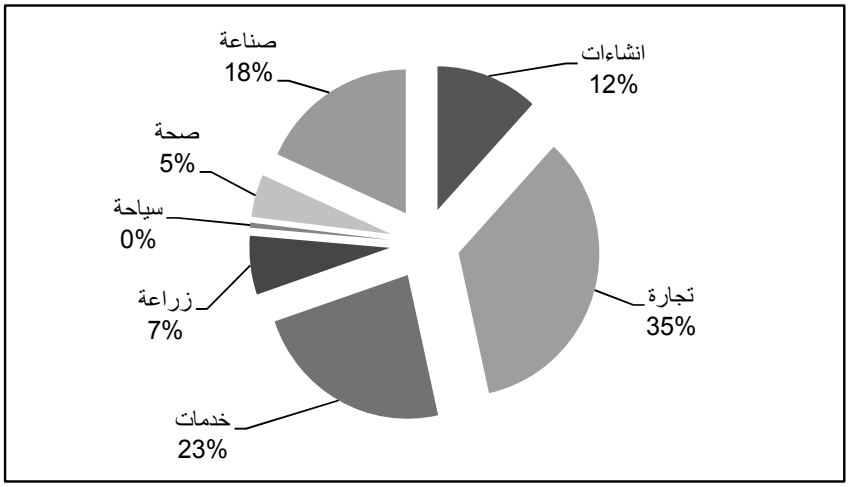


المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

[18] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2015 حوالي 37 مليون دينار أردني[19]، بانخفاض مقداره 37% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2015، بنسبة 35% (13 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 23% (8.7 مليون دينار أردني)، وجاء في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الصناعة والإنشاءات بنسب 18% و12% على التوالي (6.8 و4.4 مليون دينار) (انظر الشكل 5-1).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2015 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (144 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (212 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (شركتان)، واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية على 62.6% من إجمالي رأس المال المسجل، بينما استحوذت كلاً من الشركات العادية العامة والمساهمة الأجنبية على 34% و3.4% على التوالي (انظر جدول 5- 2).

**جدول 5- 2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2014 والربع الأول 2015**

**(مليون دينار)**

| السنة | الكيان القانوني | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | عادية عامة | مساهمة خصوصية | مساهمة عامة | مساهمة أجنبية | |
| الربع الأول 2014 | 20.882 | 38.295 | 0 | 0.672 | 59.244 |
| الربع الثاني 2014 | 16.743 | 29.534 | 0 | 11.345 | 57.627 |
| الربع الثالث 2014 | 13.010 | 34.651 | 0 | 0 | 47.662 |
| الربع الرابع 2014 | 14.850 | 44.887 | 0 | 0 | 59.736 |
| **2014** | **65.485** | **147.367** | **0** | **12.017** | **224.269** |
| **الربع الأول 2015** | **12.694** | **23.414** | **0** | **1.277** | **37.385** |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

## 5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

انخفض عدد الرخص الصادرة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2015 بنسبة 8.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2014 (1,970 رخصة مقارنة مع 2,144 رخصة خلال الربع الرابع 2014). وسجَّلت مساحة الأبنية المرخصة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2015 انخفاضا بنسبة 8.4% مقارنة بالربع الرابع 2014 (انظر الجدول 5- 3). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014 يلاحظ انخفاض عدد الرخص الصادرة بنسبة 19.4%، ويلاحظ أيضاً انخفاض في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 22.1%.

[19] تم تسجيل الشركات في الربع الأول من العام 2015 بعملتين، هما الدينار الأردني والدولار الأمريكي. وتم اعتماد متوسط معدل سعر الصرف بينهما خلال الربع الأول من السنة والذي بلغ 0.7061.

**جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2014- 2015**

(المساحة ألف م$^2$)

| المؤشر | 2014 | | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | المجموع | الربع الأول |
| **مجموع الرخص الصادرة** | **2,445** | **2,447** | **2,039** | **2,144** | **9,075** | **1,970** |
| مبنى سكني | 2,239 | 2,257 | 1,866 | 1,950 | 8,312 | 1,795 |
| مبنى غير سكني | 206 | 190 | 173 | 194 | 763 | 175 |
| **مجموع المساحات المرخصة** | **1,149.4** | **1,032.0** | **917.6** | **978.0** | **4,077** | **895.7** |
| عدد الوحدات الجديدة | 3,804 | 3,592 | 2,929 | 3,452 | 13,777 | 3,226 |
| مساحة الوحدات الجديدة | 686.5 | 640.7 | 600.2 | 618.7 | 2,546.1 | 595.3 |
| عدد الوحدات القائمة | 842 | 905 | 642 | 664 | 3,053 | 452 |
| مساحة الوحدات القائمة | 140.3 | 151.1 | 105.3 | 104.0 | 500.7 | 75.3 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

## 5-3 استيراد الإسمنت

انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الأول من العام 2015 بمقدار 3.1% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014. جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الاسمنت المستورد إلى الضفة الغربية (12.0%) وارتفاع الاسمنت المستورد إلى قطاع غزة (146.9%). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يلاحظ ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين بمقدار 10.2% (انظر جدول 5- 4).

**جدول 5- 4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2014-2015 (ألف طن)**

| المؤشر | 2014 | | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | المجموع | الربع الأول |
| الضفة الغربية | 350.6 | 419.2 | 339.1 | 382.5 | 1,491.4 | 336.6 |
| قطاع غزة | 5.6 | 9.3 | 2.3 | 22.6 | 39.7 | 55.8 |
| فلسطين | 356.2 | 428.5 | 341.4 | 405.0 | 1,531.1 | 392.4 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سجلات إدارية، 2015. رام الله- فلسطين.

## 5-4 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 5,429 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 14% مقارنة مع الربع السابق وبنحو 44% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 61% من السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و17% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي، مقابل 22% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، (انظر جدول 5- 5).

**جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية**

| | سيارات من السوق الخارجي (جديد) | سيارات من السوق الخارجي (مستعمل) | سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل) | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الربع الأول 2014 | 1,259 | 1,903 | 601 | 3,764 |
| الربع الرابع 2014 | 1,660 | 2,466 | 654 | 4,780 |
| كانون الثاني | 298 | 1,075 | 319 | 1,692 |
| شباط | 353 | 1,158 | 273 | 1,784 |
| آذار | 561 | 1,082 | 310 | 1,953 |
| الربع الأول 2015 | 1,212 | 3,315 | 902 | 5,429 |

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

## 5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 111 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2015 مقارنة مع 109 فنادق في نهاية الربع الرابع من العام 2014. ووصل عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2015 ما مجموعه 99,689 نزيلاً، أقاموا 291,917 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2014 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 34.6%، وانخفاض بنسبة 33.3% مقارنة مع الربع الأول من العام 2014. وتوزع النزلاء بين 52.7% في فنادق جنوب الضفة الغربية، و28.7% في فنادق القدس و13.6% في فنادق وسط الضفة الغربية. أما نسبة النزلاء في فنادق

**جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2014-2015**

| المؤشر | 2014 | | | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | العام | الربع الأول |
| عدد الفنادق العاملة | 116 | 114 | 111 | 109 | **109** | 111 |
| متوسط عدد العاملين | 3,034 | 3,016 | 2,961 | 2,970 | **2,995** | 3,075 |
| عدد النزلاء | 149,506 | 207,083 | 101,227 | 152,531 | **610,347** | 99,689 |
| عدد ليالي المبيت | 361,704 | 493,104 | 276,109 | 406,394 | **1,537,311** | 291,917 |
| متوسط إشغال الغرف | 1527.4 | 2029.4 | 1520.6 | 1650.5 | **1681.9** | 1,359.6 |
| متوسط إشغال الأسرة | 4018.9 | 5418.7 | 3001.2 | 4417.3 | **4211.8** | 3,243.5 |
| نسبة إشغال الغرف % | 23.1 | 30.6 | 22.8 | 24.5 | **25.2** | 19.8 |
| نسبة إشغال الأسرة % | 27.4 | 36.8 | 20.3 | 29.6 | **28.5** | 21.2 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

## صندوق 5: تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2015: تراجع في مرتبة فلسطين على الرغم من التحسن الطفيف في الأداء!

أصدر البنك الدولي تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2015: ما وراء الفعالية[20] في أيار من العام 2015. ويحمل التقرير رقم 12 من سلسلة تقارير "سهولة ممارسة الأعمال" التي تصدر بشكل سنوي. تهدف هذه السلسلة إلى تصنيف الدول بناء على مدى التقدم أو التراجع في مؤشرات تقيس مدى سهولة البدء بالأعمال أو السير بها، باعتبار أن سرعة وسهولة تأسيس الأعمال هو واحد من أهم الحوافز وراء نمو وتطور الاقتصاد. وتركز تقارير البنك الدولي عن ممارسة الأعمال على التشريعات ذات الأثر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عشر مجالات: البدء بمشروع، التعامل مع تراخيص البناء، الحصول على كهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على تمويل، حماية صغار المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة الخارجية، الالتزام بالعقود وتسوية حالات الإعسار (الإفلاس). ويغطي تقرير السنة الحالية هذه المتغيرات في 189 دولة أو منطقة.[21]

يستعرض الصندوق الحالي أهم التعديلات التي طرأت على المنهجية في تقرير العام الحالي، كما يركز على مؤشرات سهولة البدء بالأعمال وممارستها في الأراضي الفلسطينية بالمقارنة مع الدول الأخرى بشكل عام ومع اقتصاد إسرائيل بشكل خاص نظراً لأن التباين في مؤشرات الأعمال بينهما يعكس في معظم الأحيان تأثير القيود التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني.

يقدم التقرير ثلاثة تطويرات رئيسية على المنهجية مقارنة بتقارير السنوات الماضية. أولاً، توسيع انتقاء العينة من أكبر مدينة اقتصادية في كل بلد إلى أكبر مدينتين اقتصاديتين في الدول التي يزيد عدد سكانها عن 100 مليون نسمة. ويساعد إضافة مدينة ثانية على إمكانية القيام بمقارنات ليس بين الدول فحسب ولكن أيضا بين المدن الكبرى. ثانياً، توسيع نطاق التغطية لثلاثة مؤشرات من المؤشرات العشر وهي؛ تسوية حالات الإعسار، الحصول على الائتمان، حماية صغار المستثمرين. ثالثاً، يقوم التقرير بحساب مرتبة كل اقتصاد، من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية، بالعلاقة مع كل مؤشر، على أساس المسافة بينه وبين الدولة ذات الأداء الأفضل. وكلما ارتفعت أرقام الأداء في اقتصاد ما كلما تقلصت المسافة بينه وبين دولة الممارسات العالمية الفضلى في تنظيم الأعمال.

**جدول (1): مرتبة كل من اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة والاقتصاد الإسرائيلي وفق تقرير سهولة ممارسة الأعمال:2015"، والتغير في مرتبة كل اقتصاد مقارنة مع تقرير العام 2014.**

| المواضيع | مرتبة اقتصاد إسرائيل 2015 | التغير في الترتيب عن العام 2014 | مرتبة اقتصاد الضفة والقطاع 2015 | التغير في الترتيب عن العام 2014 |
|---|---|---|---|---|
| **بدء نشاط تجاري** | 53 | 8- | 162 | 7- |
| **استخراج تصاريح بناء** | 121 | 3- | 173 | 4- |
| **الحصول على كهرباء** | 109 | 6- | 83 | 9- |
| **تسجيل الملكية** | 135 | 5- | 99 | 1- |
| **الحصول على الائتمان** | 36 | 6- | 116 | 5- |
| **حماية المستثمرين الأقلية** | 11 | 1- | 141 | 11- |
| **دفع الضرائب** | 97 | 1- | 51 | **28** |
| **التجارة عبر الحدود** | 12 | لا تغير | 130 | 7- |
| **إنفاذ العقود** | 111 | لا تغير | 105 | 1- |
| **تسوية حالات الإعسار** | 24 | 1- | 189 | لا تغير |

1. World Bank: Doing Business in West Bank and Gaza http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/west-bank-and-gaza
2. World Bank: Doing Business in Israel http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/israel

احتل اقتصاد الضفة وقطاع غزة المرتبة (143) بين دول ومناطق العالم التي تمت دراستها (189) متراجعاً بخمسة مراتب مقارنة بالعام الفائت. وحدث هذا على الرغم من أن محصلة درجات التقييم المطلقة للضفة والقطاع ارتفعت بشكل طفيف، من 53.00 نقطة في العام 2014 إلى 53.62 نقطة في تقرير العام 2015 (0 يمثل الأداء الأسوأ و100 هو للأداء الأفضل). وبالمقارنة مع الاقتصادات، كان أداء فلسطين أسوء من

[20] http://www.doingbusiness.org/~/media/GIAWB/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/English/DB15-Full-Report.pdf

[21] لتفاصيل أكثر عن التقرير ومنهجيته أنظر، صندوق 8: فلسطين تحتل المرتبة 138 بين 189 دولة في تقرير "سهولة ممارسة الأعمال"، *مراقب عدد 35*

المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أحرزت 59.23 علامة برتبة 106. ولكن أداء فلسطين كان أفضل من ليبيا (22.35 في المرتبة 188) وسوريا (46.51، في المرتبة 175). إلا أن كل من الأردن (المرتبه 117) ومصر (المرتبه 112) ولبنان (المرتبه 104) وتركيا (المرتبه 55) قد حققت أداءا أفضل.[22]

أما بالنسبة لأداء اقتصاد الضفة وغزة مقارنة بأداء الاقتصاد الإسرائيلي، فنستعرضه من خلال مقارنة أداء كل اقتصاد في كل مؤشر من المؤشرات التي يتناولها تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2015، وكذلك مدى التقدم والتراجع عن العام السابق في كل مؤشر (انظر الجدول 1).

يلاحظ من خلال الجدول (1) تفوق الاقتصاد الإسرائيلي في أداءه على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في مواضيع (بدء النشاط التجاري، التجارة عبر الحدود، حماية المستثمرين الأقلية، تسوية حالات الإعسار) بشكل كبير، حيث تفوق الاقتصاد الإسرائيلي بما يزيد بـ100 مرتبة عن اقتصاد الضفة وغزة في كل منها. فمثلاً، بالنسبة لسهولة بدء النشاط التجاري يسبق الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد الضفة وغزة بـ109 مرتبة. ويعود ذلك إلى التباين بينهما في مؤشرات من نوع: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل مشروع أو شركة، الوقت اللازم لهذا الغرض، التكلفة كنسبة من الدخل القومي للفرد. بلغ عدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط التجاري في الضفة وغزة 9 إجراءات والوقت اللازم لإتمامها 44 يوم، ونسبة تكلفة هذه الإجراءات من متوسط الدخل القومي للفرد 86.2%. مقابل تكلفة زمنية ومادية أقل بكثير في إسرائيل (عدد الإجراءات 5 فقط، وعدد الأيام 13 يوم، ونسبة التكاليف 3.5%).

كذلك بالنسبة لموضوع التجارة الخارجية، فقد كان الفرق في رتبة الاقتصادين كبير جداً، بفارق 118 رتبة لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. ويأتي هذا الاختلاف نتيجة التفاوت الشديد في ثمانية مؤشرات تتعلق بالتصدير والاستيراد كما يوضحها الجدول رقم 2.

**جدول (2): التكاليف الإضافية التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني في عمليات الاستيراد والتصدير مقارنة مع إسرائيل عام 2014**

| | إسرائيل | | فلسطين | |
|---|---|---|---|---|
| | المدة (يوم) | التكلفة (دولار/ حاوية) | المدة (يوم) | التكلفة (دولار/ حاوية) |
| *** التصدير** | | | | |
| – تحضير الوثائق | 4 | 110 | 10 | 325 |
| – فحص وتخليص الجمارك | 1 | 110 | 6 | 300 |
| – معاملات الميناء | 3 | 200 | 3 | 300 |
| – النقل الداخلي | 2 | 200 | 4 | 825 |
| **المجموع** | **10** | **620** | **23** | **1,750** |
| *** الاستيراد** | | | | |
| – تحضير الوثائق | 4 | 120 | 17 | 320 |
| – فحص وتخليص الجمارك | 1 | 70 | 10 | 285 |
| – معاملات الميناء | 3 | 200 | 7 | 370 |
| – النقل الداخلي | 2 | 175 | 4 | 450 |
| **المجموع** | **10** | **565** | **38** | **1,425** |

World Bank: Doing Business in West Bank and Gaza:
http://www.doingbusiness.org/~/media/giawb/doing%20business/documents/profiles/country/WBG.pdf
Doing Business in Israel:
http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/israel/#trading-across-borders

يلاحظ من خلال الجدول (2) أن التكاليف الإضافية التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني في عمليات الاستيراد والتصدير تزيد بمعدل الضعف عن التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي. إذ بلغ مجموع التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني من أجل تصدير حاوية واحدة 1,750 دولار، مقابل 620 دولار/ حاوية تكاليف التصدير من إسرائيل.

[22] Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency, West Bank and Gaza, Figure 1.2. p:8.
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/~/media/giawb/doing%20business/documents/profiles/country/WBG.pdf

في المقابل حصد اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبة أعلى من الاقتصاد الإسرائيلي في مؤشرات الحصول على كهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، إنفاذ العقود. وتراوح التباين لصالح فلسطين في هذه المؤشرات بين 6 و46 مرتبة. وتولد التفاوت نتيجة الاختلاف في مؤشرات الوقت والجهد والتكلفة اللازمة لإتمام كل من المؤشرات السابق ذكرها. أما فيما يتعلق بمؤشر دفع الضرائب، والذي أحرز فيه أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2015 تقدماً ب 28 مرتبة عن عام 2014، فلقد تفوق اقتصاد الضفة والقطاع فيه على اقتصاد إسرائيل بمقدار 46 مرتبة. ونتج هذا عن تقدم فلسطين في المؤشرات الفرعية المتعلقة بدفع الضرائب، مثل مستوى الضرائب (كلما انخفضت كلما تحسن المؤشر)، الوقت اللازم لعملية التسديد، عدد مرات التسديد، وغيرها من المؤشرات الفرعية.

(ساهمت إيمان سعادة في تحرير هذا الصندوق)

## 6- الأسعار والقوة الشرائية

### 6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.03% خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع الرابع من العام 2014، وارتفاعاً بنسبة 0.58% خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من العام 2015 هي أسعار مجموعة النقل والمواصلات، إذ انخفضت أسعار هذه المجموعة بمقدار 2.66%، وبمقدار 2.51% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014. وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته، إذ انخفضت أسعار هذه المجموعة بمقدار 2.27% خلال الربع الأول من العام 2015، وبمقدار 2.91% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ انخفضت أسعار هذه المجموعة بمقدار 0.23% خلال الربع الأول من العام 2015، وبمقدار 1.90% مقارنة بالربع المناظر (انظر الجدول 6-1).

**جدول 6-1: نسب التغير الربعية في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين على مستوى المجموعات الرئيسية**

| المجموعة | نسبة تغير الربع الأول 2015 عن الربع الرابع 2014 | نسبة تغير الربع الأول 2015 عن الربع الأول 2014 |
|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات المرطبة | (0.23) | (1.90) |
| المشروبات الكحولية والتبغ | 2.88 | 19.14 |
| الأقمشة والملابس والأحذية | 1.59 | 4.22 |
| المسكن ومستلزماته | (2.27) | (2.91) |
| الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية | 1.57 | 4.46 |
| الخدمات الطبية | 0.18 | 1.63 |
| النقل والمواصلات | (2.66) | (2.51) |
| الاتصالات | (0.41) | (2.50) |
| السلع والخدمات الترفيهية والثقافية | 0.63 | 1.15 |
| خدمات التعليم | 3.01 | 3.36 |
| خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق | 0.97 | 1.79 |
| سلع وخدمات متنوعة | 0.96 | 1.32 |
| **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك** | **(0.03)** | **0.58** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع السابق. سجلت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة ك-وقود للسيارات انخفاضاً مقداره 12.72%، حيث وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص إلى 5.93 شيقل /1 لتر. كما وصل سعر السولار إلى 5.33 شيقل /1 لتر خلال شهر شباط 2015، كما انخفضت أسعار الوقود المنزلي بمقدار 3.68%، حيث انخفضت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بمقدار 12.83%، إذ وصل سعر الكاز إلى 5.31 شيقل /1 لتر. وانخفضت أسعار الغاز بمقدار 5.67%، حيث وصل سعر أسطوانة الغاز – تعبئة محلية إلى 63.86 شيقل/12 كغم خلال شهر شباط 2015. كما انخفضت أسعار الدواجن الطازجة بمقدار 5.07%، حيث وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش إلى 13.87 شيقل /1 كغم خلال شهر كانون ثاني 2015، كما انخفضت أسعار الفواكه الطازجة بمقدار 2.03%، حيث انخفضت أسعار الليمون بمقدار 6.81%. كما انخفضت أسعار الموز بمقدار 17.30%. بالمقابل ارتفعت أسعار الأرز بنسبة 6.57%، (وصل سعر أرز حبة قصيرة – شقحة – صن وايت – استراليا 137.61 شيقل / 25 كغم خلال شهر شباط 2015) كما ارتفعت أسعار اللحوم الطازجة بنسبة 2.29%. (وصل سعر لحم غنم مع العظم طازج – محلي إلى 69.08 شيقل /1 كغم خلال شهر آذار 2015). كما سجلت أسعار مجموعة الخضروات الطازجة ارتفاعاً بنسبة 2.01%، حيث ارتفعت أسعار الباذنجان بنسبة 45.75%، وصل سعر باذنجان عجمي كبير الحجم – محلي 4.31 شيقل / 1 كغم خلال شهر آذار 2015. كما ارتفعت أسعار الخيار بنسبة 18.50%، وصل سعر خيار بيوت بلاستيكية – محلي 4.22 شيقل /كغم خلال شهر كانون ثاني 2015. في المقابل انخفضت أسعار البندورة بمقدار 30.32%، حيث وصل سعر بندورة عناقيد حب كبير – محلي 3.35 شيقل / 1 كغم خلال شهر شباط 2015، كما انخفضت أسعار الدرنيات بمقدار 24.94%، حيث وصل سعر بطاطا حبة متوسطة الحجم – محلي إلى 2.41 شيقل/1 كغم خلال شهر شباط 2015.

**جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2015**

| السلع الاستهلاكية الأساسية | نسبة تغير الربع الأول 2015 عن الربع الرابع 2014 |
|---|---|
| المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات | (12.72) |
| أسعار الوقود المنزلي | (3.68) |
| الخضراوات الطازجة | 2.01 |
| اللحوم الطازجة | 2.29 |
| السكر | 0.28 |
| الأرز | 6.57 |
| الدواجن الطازجة | (5.07) |
| الطحين | (1.19) |
| منتجات الألبان والبيض | 1.86 |
| الفواكه الطازجة | (2.03) |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

## 6-2 أسعار المنتج والجملة

### 6-2-1 الرقم القياسي لأسعار الجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملاً لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً مقداره 0.64% خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع الرابع من العام 2014. نتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 2.71%، وأسعار مجموعة الزراعة بمقدار 0.90% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، وأسعار مجموعة

الصناعات التحويلية بمقدار 0.55% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، على الرغم من ارتفاع أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.70%. وبمقارنة الربع الأول 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً مقداره 0.81%.

من المعلوم أن التبدل في الرقم القياسي لأسعار الجملة يتوزع على تبدل أسعار السلع المستوردة وأسعار السلع المحلية الصنع. ولقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 1.79%، في حين ارتفعت أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 0.40%.

### 6-2-2 الرقم القياسي لأسعار المنتج

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 0.12% خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع الرابع من العام 2014، نتيجة لانخفاض أسعار مجموعة الزراعة بمقدار 0.59% (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج)، بينما سجلت أسعار مجموعة صيد الأسماك ارتفاعاً بنسبة 16.73%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.09%، كما سجلت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.07% (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج) خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة مع الربع السابق. وبمقارنة الربع الأول 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.51%.

من المعلوم أن التبدل في الرقم القياسي لأسعار المنتج يتوزع على تبدل أسعار بضائع التصدير وتبدل أسعار السلع المستهلكة محلياً. ولقد انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة ومصدرة للخارج بمقدار 0.39%، كما انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 0.10%.

### 6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

#### الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.73% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.83% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني "العظم" في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.98% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014.

**جدول 6-3: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية**

| الفترة الزمنية | الرقم القياسي | | | | نسبة التغير الربعية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكاليف البناء للمباني السكنية | تكاليف البناء للمباني غير السكنية | تكاليف البناء لمباني العظم | تكاليف الطرق | تكاليف البناء للمباني السكنية | تكاليف البناء للمباني غير السكنية | تكاليف البناء لمباني العظم | تكاليف الطرق |
| | سنة الأساس 2013 = 100 | سنة الأساس 2013 = 100 | سنة الأساس 2013 = 100 | شهر الأساس كانون أول 2008 = 100 | | | | |
| تشرين أول 2014 | 101.63 | 101.85 | 100.75 | 116.64 | 0.07 | 0.08 | 0.13 | (0.55) |
| تشرين ثاني 2014 | 101.45 | 101.61 | 100.50 | 116.02 | (0.18) | (0.23) | (0.24) | (0.53) |
| كانون أول 2014 | 101.47 | 101.74 | 100.39 | 116.04 | 0.03 | 0.13 | (0.11) | 0.02 |
| **الربع الرابع 2014** | **101.51** | **101.73** | **100.55** | **116.23** | **0.52** | **0.55** | **0.45** | **(0.83)** |
| كانون ثاني 2015 | 101.01 | 101.19 | 99.78 | 114.32 | (0.46) | (0.54) | (0.61) | (1.49) |
| شباط 2014 | 100.78 | 100.85 | 99.61 | 111.98 | (0.23) | (0.34) | (0.17) | (2.04) |
| آذار 2014 | 100.54 | 100.65 | 99.31 | 113.02 | (0.24) | (0.20) | (0.30) | 0.93 |
| **الربع الأول 2015** | **100.78** | **100.89** | **99.56** | **113.11** | **(0.73)** | **(0.83)** | **(0.98)** | **(2.69)** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فلقد سجل انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2015 مقداره 2.69% مقارنة بالربع الرابع من العام 2014. (انظر جدول 6-3).

**جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل**

| | البيان | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم* | دولار/شيكل | | | دينار/شيكل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) |
| **2014** | **الربع الأول** | **109.454** | **0.636** | **3.496** | **(0.848)** | **(1.484)** | **4.931** | **(0.855)** | **(1.491)** |
| | **الربع الثاني** | **108.025** | **(1.305)** | **3.466** | **(0.874)** | **0.432** | **4.891** | **(0.814)** | **0.491** |
| | **الربع الثالث** | **110.101** | **1.922** | **3.516** | **1.461** | **(0.461)** | **4.960** | **1.422** | **(0.499)** |
| | **الربع الرابع** | **110.116** | **0.014** | **3.830** | **8.933** | **8.919** | **5.400** | **8.873** | **8.859** |
| | **الربع الأول** | **110.085** | **(0.028)** | **3.939** | **2.830** | **2.858** | **5.567** | **3.085** | **3.113** |
| **2015** | كانون أول | 110.172 | (0.403) | 3.922 | (0.309) | 0.094 | 5.567 | 0.368 | 0.771 |
| | شباط | 109.710 | (0.419) | 3.895 | (0.692) | (0.273) | 5.494 | (1.319) | (0.899) |
| | آذار | 110.373 | 0.604 | 3.999 | 2.659 | 2.055 | 5.640 | 2.657 | 2.053 |

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* يقيس معدل التضخم التبدل في القوة الشرائية للشيكل.

## 6-4 الأسعار والقوة الشرائية[23]

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك دون تغير يُذكر خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة بالربع السابق عند نحو 110.09 (حدث انخفاض طفيف للغاية بنحو 0.03%). بالمقابل شهد هذا الربع تحسناً في متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 2.83% (إلى 3.94 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). وفي المحصلة تحسنت القوة الشرائية للدولار بنحو 2.86% خلال الربع الأول 2015 مقارنة بالربع السابق. وينطبق هذا التحسن في القوة الشرائية على الدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار. أما عند المقارنة بين الربع الأول والربع المناظر من عام 2014، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 0.6% بمقابل ارتفاع سعر صرف الدولار بنحو 12.7% تجاه الشيكل، وهو ما أدى بالمحصلة إلى تحسن القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار بنحو 12.1% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 6-4). ويفترض هذا الارتفاع في القوة الشرائية للأشخاص الذين يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار أنهم يقومون بإنفاق كامل دخلهم بعملة الشيكل، كما يفترض أيضاً ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

[23] تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار والتبدل فيسعر صرف العملة. لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل – معدل التضخم.

## صندوق 6: التكاليف الاقتصادية للنزاع الفلسطيني_الإسرائيلي ومكاسب حل الدولتين

صدر في الآونة الأخيرة دراستان تتناولان تكاليف النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وتناولت الدراسة الأولى التي قامت بها مؤسسة "راند" الأمريكية حيث درست التكاليف لكل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية، في حين ركزت الدراسة الثانية على تكاليف الصراع على الاقتصاد الإسرائيلي فحسب، وفيما يلي عرض مختصر للدراستين.

مؤسسة راند (Rand Corporation) هي مركز أبحاث خاص كبير في الولايات المتحدة يرمي، كما تقول صفحته الإلكترونية، "إلى أن يكون أكثر المصادر موثوقية في العالم لأفكار السياسات والتحليلات، وإلى مساعدة أصحاب القرار على اتخاذ قرارات مؤسسة على أفضل ما يمكن من المعلومات". ولقد وجه المركز تقليدياً جزءاً من اهتمامه إلى القضايا المتعلقة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، بما فيها فرص التنمية الاقتصادية في المنطقة. ومن بين أبرز مشاريع البحث التي نفذها المركز في الماضي حول هذا الموضوع، مشروع "القوس"، وهو المشروع الذي يقترح ربط مدن الضفة الغربية وقطاع غزة بخط قطار خفيف مع محطات وشبكة مواصلات فرعية تخدم مناطق الإسكان في المدن القائمة ومناطق السكن الجديدة.

نشرت المؤسسة في أواسط شهر حزيران الحالي تقريراً جديداً، عمل عليه عدد كبير من الباحثين على امتداد عامين، يحمل عنوان "تكاليف النزاع الإسرائيلي الفلسطيني".[24] ويرمي التقرير إلى تقدير التكاليف الاقتصادية للاحتمالات المختلفة لتطور الأوضاع السياسية بين إسرائيل وفلسطين خلال السنوات العشرة القادمة (2014– 2024). تبدأ الدراسة بتقدير مستويات الدخل في إسرائيل وفلسطين في العام 2024 في حال ظلت الأوضاع على ما كانت عليه في الماضي. واعتمد هذا على تمديد متوسط معدل النمو السنوي في الماضي (خلال 1999– 2013) على السنوات العشرة القادمة. ويبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا 4.1% في إسرائيل (1.9% في دخل الفرد) و3.6% في الأراضي الفلسطينية (0.6% في دخل الفرد). الخطوة التالية تمثلت في التساؤل عما سيحدث لمستوى الدخل هذا في حال تبدلت الظروف السياسية؟ تقترح الدراسة هنا خمسة سيناريوهات لما يمكن أن يحدث في العقد القادم: تطبيق حل الدولتين، انسحاب إسرائيلي جزئي من الأراضي المحتلة دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، انسحاب جزئي مع تنسيق، اندلاع موجات من المقاومة السلمية ضد الاحتلال، وأخيراً سيناريو اندلاع مقاومة عنيفة ضد الاحتلال. السؤال الذي سعت الدراسة للإجابة عليه إذن هو ما هي التكاليف/ المكاسب الاقتصادية لكل سيناريو من هذه السيناريوهات مقارنة باستمرار الوضع كما هو عليه خلال عقد من الزمن.

المنهجية

واضح أن الإجابة على هذا السؤال تعتمد حصرياً على عناصر التكاليف التي يتم أخذها بالاعتبار، وعلى كيفية تقدير هذه التكاليف في كل سيناريو. وهذه بطبيعة الحال تحتمل الكثير من التأويل والنقاش، إذ يستحيل أن يتم تقديرها بشكل موضوعي. تقسم الدراسة تكاليف/مكاسب كل سيناريو إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة. وتورد ثلاثة عناصر بالعلاقة مع التكاليف المباشرة بالنسبة إلى إسرائيل: الإنفاق على الأمن (مثلاً سيزداد هذا بمقدار 3% في سيناريو المقاومة العنيفة)، الإنفاق على المستعمرات (على سبيل المثال يترافق سيناريو حل الدولتين مع تقليص الإنفاق على المستعمرات بمقدار 16%)، تكاليف إدارة الأراضي المحتلة (مثلا سوف تضطر إسرائيل إلى تحمل تكاليف الصحة والتعليم والإنفاق على الخدمات الاجتماعية في سيناريو المقاومة العنيفة). أما بالنسبة للتكاليف غير المباشرة على إسرائيل فهي تشتمل على خمسة عناصر: أثر عدم الاستقرار وعدم اليقين (انخفاض الاستثمار وإنتاجية العمل بمقدار 15% سنويا في 4 سنوات في سيناريو المقاومة العنيفة)، تأثير المقاطعة (هبوط بمعدل 2% في الناتج المحلي في سيناريو المقاومة السلمية)، السياحة (ارتفاع بمقدار 20% في حال سيناريو الدولتين)، التجارة مع فلسطين (ارتفاع بمقدار 10% في سيناريو الانسحاب مع تنسيق)، العمال الفلسطينيين (انخفاض 30 ألف في تصاريح العمل في سيناريوهات الانسحاب الجزئي والمقاومة السلمية، وإلغاء التصاريح كلياً في سيناريو المقاومة العنيفة).

من الملفت للنظر أن الدراسة تفترض أن إسرائيل ستقوم بسحب 100 ألف مستعمر فقط من الأراضي الفلسطينية في سيناريو حل الدولتين، و60 ألف في سيناريو الانسحاب مع تنسيق وأخيراً 30 ألف في سيناريو الانسحاب دون تنسيق[25]. وهذا يترافق مع تقليص الإنفاق الحكومي على المستعمرات بمقدار 16% و10% و5% على التوالي. كما تفترض الدراسة أن كافة تكاليف إعادة توطين المستعمرين الذين سيتم استرجاعهم سوف تقع على عاتق المجتمع الدولي.

---

[24] Rand Corporation (2015): The Cost of Israeli-Palestinian Conflict.
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR700/RR740/RAND_RR740.pdf

[25] مع العلم أن إجمالي عدد سكان المستعمرات في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) بلغ في العام 2013 نحو 547 ألف مستوطن حسب آخر البيانات التي وفّرها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم).

تختلف عناصر التكاليف/المكاسب بالنسبة لفلسطين عنها في إسرائيل، وتتضمن تحت عنوان التكاليف المباشرة خسائر تدمير الأملاك والبنية التحتية، مكاسب استغلال الثروات في المياه الإقليمية ومناطق ج، المكاسب الناتجة عن حرية الحركة والعمل في إسرائيل بالإضافة إلى تحرير الأسرى. أما بالنسبة للتكاليف غير المباشرة فهي تتضمن 7 عناصر، منها تحرير (أو مزيد من التقييد) على النشاط التجاري، الأثر على حركة السياحة، وأثر السيناريوهات المختلفة على تشجيع (أو إحباط) الاستثمار المحلي.

أخيراً، وجهت الدراسة اهتماماً كبيراً إلى موضوع الأمن. كما حللت باستفاضة الترتيبات اللازمة لضمان الأمن ودرجة تحققه في السيناريوهات المختلفة. وركز التحليل هنا بوجه خاص على متطلبات "أمن إسرائيل"، دون الالتفات بشكل جدي إلى أمن الفلسطينيين الذي هو عملياً موضع الانتهاك منذ عقود طويلة.

النتائج

ليس هناك ما يفاجئ في النتائج إذ أنها حصيلة عناصر الكلفة التي أخذها الباحثون بالاعتبار والفرضيات التي قاموا بوضعها. وتقول النتائج أن حل الدولتين سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بمقدار 23 مليار دولار في العام 2024 مقارنة بما سيحدث في حال استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن. ويعادل هذا زيادة في دخل الفرد تبلغ 2,200 دولار (نمو 5%). أما بالنسبة إلى فلسطين فإن الزيادة تعادل 9.7 مليار دولار، أو ارتفاع بمقدار 1,100 دولار في دخل الفرد (نمو 36%). سيناريو الانسحاب الجزئي مع تنسيق يترافق مع زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بمقدار 1.5 مليار في حين يظل الدخل في إسرائيل على حاله. وتأتي الارتفاع في الدخل في فلسطين في هذا السيناريو نتيجة المكاسب من تحقق بعض السيطرة على المناطق ج مطروحاً منها خسائر تقليص عدد العمال في إسرائيل بمقدار 30 ألف شخص. أما سيناريو الانسحاب دون تنسيق فلن يؤدي إلى أثر ملحوظ على الاقتصاد الفلسطيني في حين سوف يترافق مع انخفاض طفيف في دخل الفرد الإسرائيلي يعادل نحو 1%. وتستنتج الدراسة أن المكاسب/التكاليف المباشرة في حال الانسحاب الجزئي ستكون هامشية للطرفين.

سيناريو المقاومة السلمية سيترافق مع انخفاض في دخل الفرد في إسرائيل بمعدل 3.4% في العام 2024، في حين يتوقع أن يبلغ الانخفاض 10% في سيناريو المقاومة العنيفة (نحو 45 مليار دولار انخفاض إجمالي). الأرقام بالنسبة إلى فلسطين أكثر دراماتيكية، إذ يترافق سيناريو المقاومة السلمية مع انخفاض بمقدار 2.4 مليار في الناتج المحلي، أو 12% في دخل الفرد (370 دولار) في العام 2024. سيناريو المقاومة العنيفة يترافق مع خسائر في الناتج المحلي تعادل المكاسب الممكنة في سيناريو حل الدولتين (نحو 9 مليار دولار)، ويمثل هذا انخفاضاً في دخل الفرد بمقدار 46% مع حلول العام 2024.

أما عند أخذ الخسائر المتراكمة على امتداد السنوات خلال الفترة 2014– 2024 فإن خسائر الاقتصاد الفلسطيني في سيناريو المقاومة العنيفة سوف تبلغ بحسب الدراسة 46 مليار دولار، وهو مبلغ يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية. خسائر إسرائيل المتراكمة في سيناريو المقاومة العنيفة ستبلغ 250 مليار دولار (أقل بقليل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014). بالمقابل فان سيناريو حل الدولتين سيجلب مكاسب متراكمة خلال العقد تبلغ نحو 170 مليار دولار تتوزع بين 123 مليار في الاقتصاد الإسرائيلي و50 مليار للاقتصاد الفلسطيني.

الدراسة الثانية قام بها باحثان إسرائيليان عن التكاليف الاقتصادية التي تتحملها إسرائيل نتيجة النزاع في الشرق الأوسط[26]. وتوصلت الدراسة إلى صياغة الجدول 1 الذي يلخص مجموع هذه التكاليف المادية المباشرة في العام 2011. ويتكون الجدول من العناصر التالية:

مخصصات وزارة "الحرب" الإسرائيلية. لاحظت الدراسة أن هذه المخصصات انخفضت بشكل كبير خلال الثمانينات من القرن الماضي بعد اتفاق السلام مع مصر. ولقد تجاوزت هذه الموازنة 30% بالسنة خلال 1973– 1976، ثم استقرت بالمتوسط على نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي حتى أواسط الثمانينات. وبدأت بعد ذلك بالانخفاض إلى أقل من 10% وبلغت في العام 2010 نحو 7% ثم 5.8% (54 مليار شيكل) في العام 2011.

غالباً ما يحصل الجيش على موازنات إضافية خلال العام لمواجهة التكاليف الإضافية الطارئة. هذا حدث مثلا في العام الماضي أثناء الحرب على غزة عندما طالب الجيش بزيادة موازنته بأكثر من 1% من الناتج المحلي. وتشير الدراسة أن هذه المبالغ الإضافية تخصص أيضاً لتمويل

[26] J. Zeira and T. Wolfson (2015): The Economic Costs of the Conflict to Israel: The Burden and Potential Risks. http://tal.wolfson.co.il/lab/The_Economic_Costs_of_the_Conflict_to_Israel_-_The_Burden_and_Potential_Risks.pdf

المخابرات والعمليات السرية. ولقد بلغت قيمة هذه المخصصات الإضافية في العام 2011 (وهي سنة بدون حوادث أمنية طارئة كبيرة) 8.4 مليار شيكل.

تكاليف خسارة رأس المال البشري بسبب الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي. يخدم معظم الشبان والشابات في الجيش الإسرائيلي (2 سنة للإناث و3 للذكور) دون مقابل. وطبقت الدراسة تحليلاً مفصلاً لتقدير الخسارة في رأس المال البشري، نتيجة التأخر في التحصيل الدراسي وخسارة رواتب العمل وغيرها من العوامل المرتبطة بالخدمة الإلزامية. وتوصلت إلى أن رأس المال البشري في إسرائيل سيكون أعلى بمقدار 4.3% بدون وجود الخدمة العسكرية الإلزامية. أي أن الخسارة تعادل 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

تذكر الدراسة أن ما يقرب من 50% من مساحة إسرائيل هي تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي بشكل أو آخر. ويضع تقرير المراقب العام للحكومة نسبا أعلى، إذ يذكر أن للجيش سيطرة مباشرة على 39% من الأراضي وهو يفرض قيودا على استخدام 40% أخرى. وبافتراض أن قيمة الأراضي تحت سيطرة الجيش تبلغ 60 مليار شيكل، وأن العلاقة بين الكراء السنوي للأرض وقيمتها هي 3.4%، تكون كلفة الاستغلال الحربي للأراضي نحو 2 مليار شيكل.

الخسارة نتيجة الضحايا العسكريين. وهذه لا تتضمن التعويضات إلى أهل الضحايا ولكن خسارة إنتاج وعمل هؤلاء الضحايا الذين يبلغ عددهم 6,500 شخص. باستخدام متوسط إنتاج الفرد في العام 2011 فإن قيمة الخسارة تقدر بنحو 1.8 مليار شيكل.
بشكل مشابه للسابق فإن عدد الضحايا المدنيين بلغ 700 شخص (خسارة دخل تبلغ نحو 200 مليون شيكل) يضاف لها نحو نصف مليار على شكل مدفوعات من التأمين الوطني للضحايا.

يتحمل المواطنون مباشرة تكاليف معظمهم تجهيزات الدفاع المدني. على سبيل المثال يفرض القانون ضرورة وجود غرفة حماية، بمتطلبات أمنية خاصة، في كل شقة ومنزل في إسرائيل. وتبلغ تكاليف تشييد مثل هذه الغرفة 100 ألف شيكل. ونظرا لأنه تم تشييد 45.5 ألف شقة تحتوي على أكثر من غرفتي نوم في إسرائيل في العام 2011 فان تكاليف هذا البند تصل إلى 4.5 مليار شيكل.

**جدول 1: التكاليف المادية للنزاع على الاقتصاد الإسرائيلي (2011)**

| | المكون | التكاليف | |
|---|---|---|---|
| | | مليار شيكل | % من الناتج المحلي الإجمالي |
| 1 | موازنة وزارة "الحرب" | 54.0 | 5.8 |
| 2 | مخصصات إضافية لوزارة "الحرب" | 8.4 | 0.9 |
| 3 | خسارة رأس المال البشري بسبب الخدمة الإلزامية | 39.4 | 4.3 |
| 4 | تكاليف الأراضي | 2.0 | 0.22 |
| 5 | الخسارة نتيجة الضحايا العسكريين | 1.8 | 0.19 |
| 6 | الخسارة نتيجة الضحايا المدنيين | 0.7 | 0.08 |
| 7 | بناء الغرف الآمنة | 4.55 | 0.49 |
| 8 | الحماية الأمنية | 3.4 | 0.37 |
| 9 | لجنة الطاقة النووية | 0.15 | 0.02 |
| 10 | الإدارة المدنية في "المناطق" | 0.18 | 0.02 |
| 11 | الدفاع المدني | 0.27 | 0.03 |
| 12 | صندوق المحاربين القدماء | 1.6 | 0.17 |
| 13 | تخزين الطوارئ | 0.2 | 0.02 |
| | الإجمالي | 116.0 | 13.0 |

بدأت الحماية الأمنية في الأماكن العامة في إسرائيل ( مطاعم، فنادق، محلات بيع... الخ) في العام 2000 عقب اندلاع الانتفاضة الثانية. وبلغ عدد هؤلاء العاملين في شركات الحراسة الأمنية 45 ألف شخص (6 آلاف منهم مدراء). وبافتراض أن راتب كل حارس أمن يعادل الحد الأدنى للأجور (ورواتب المدراء تعادل متوسط مستوى الرواتب في إسرائيل) فإن تكاليف توظيف هؤلاء تبلغ 3.4 مليار شيكل.

لم تتمكن الدراسة من التوصل إلى تكاليف المفاعل النووي في ديمونا، ولكنها أضافت تكاليف لجنة الطاقة النووية (145 مليون شيكل) التي يرتبط نشاطها مباشرة بالجهد الحربي.

تكاليف الهيئة المسؤولة عن شؤون المناطق المحتلة (COGAT). ولقد بلغت تكاليف هذه الهيئة 184 مليون شيكل في العام 2011.
الدفاع المدني، تكاليف الحماية من الحرب الكيميائية والبيولوجية وبناء الملاجئ وغيرها. وتقدر هذه التكاليف بنحو 276 مليون شيكل في السنة.

يوجد في إسرائيل صندوق خاص لدعم المحاربين القدماء. وبلغت موازنة الصندوق في العام 2011 نحو 1.6 مليار شيكل.

تكاليف تخزين وتجديد تخزين الأغذية لحالات الطوارئ، وهو نشاط يتم تنسيقه من قبل المؤسسة العسكرية، وتبلغ كلفته السنوية 201 مليون شيكل.
توصلت الدراسة إلى أن التكاليف المادية الإجمالية التي يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي بسبب النزاع في الشرق الأوسط بلغت نحو 116 مليار شيكل في العام 2011، أو ما يعادل 13% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل أيضاً نحو 15% من الدخل القومي في إسرائيل. وتؤكد الدراسة أن هذا الرقم هو الحد الأدنى وأن التكاليف الواقعية تزيد على هذا الرقم. ويجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تتطرق إلى تكاليف اقتصادية أخرى ترتبط بشكل وثيق باحتلال الأراضي الفلسطينية، مثل تكاليف تشييد وصيانة جدار الفصل والطرق الالتفافية، وتكاليف دعم وحماية المستعمرات في الأراضي الفلسطينية، فضلا عن الآثار الاقتصادية لحملات مقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية التي تتصاعد وتزداد حدة في الأسواق العالمية.

## 7- التجارة الخارجية

### 7-1 الميزان التجاري

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات فلسطين من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة[27] خلال الربع الأول من عام 2015 حوالي 1,123.9 مليون دولار (انظر جدول 7-1). ويلاحظ أن قيمة الواردات السلعية المرصودة انخفضت بمقدار 6.9% خلال الربع الأول من عام2015 مقارنة مع الربع الرابع من عام 2014. كما انخفضت الواردات السلعية بمقدار 9.9% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الأول من عام 2015 فقد بلغت نحو 211 مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضاً بمقدار 9.3% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2014. وارتفاعاً بنسبة 0.2% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014. أما العجز في الميزان التجاري السلعي فقد وصل إلى حوالي 913 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2015 وهو يقل بمقدار 6.3% عن الربع الرابع من عام 2014، وبنسبة 11.9% عن الربع المناظر من عام 2014.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة واردات الخدمات من إسرائيل خلال الربع الأول من عام 2015 نحو 33.3 مليون دولار، وهذا يشكل انخفاضاً بمقدار 10.5% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2014، وانخفاضاً بنحو 23.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. في حين بلغ إجمالي قيمة صادرات الخدمات إلى إسرائيل خلال الربع الأول من عام 2015 نحو 37 مليون دولار، ويشكل هذا انخفاضاً بنحو 5.4% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2014، وانخفاضاً بنحو 0.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. هذه التطورات أدت إلى فائض في ميزان تجارة الخدمات بنحو 4 مليون دولار.

[27] الصادرات "المرصودة" والواردات "المرصودة" هي فقط التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للاستيراد والتصدير مع إسرائيل) وفي "البيانات الجمركية" (للاستيراد والتصدير مع العالم الخارجي). يضاف إلى ذلك التجارة بالمواد الزراعية التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها. وأرقام التجارة المسجلة هنا هي على الأغلب أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية لتجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل والخارج.
أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في الحسابات القومية تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين تسجل أرقام الحسابات القومية تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين تسجل الحسابات القومية التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

**جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2014، 2015**

**(مليون دولار)**

| المؤشر | الربع الأول 2014** | الربع الثاني 2014** | الربع الثالث 2014** | الربع الرابع 2014** | إجمالي عام 2014** | الربع الأول 2015** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| واردات سلع | 1,246.7 | 1,387.9 | 1,213.3 | 1,206.6 | 5,054.5 | 1,123.9 |
| واردات خدمات* | 43.6 | 45.4 | 38.7 | 37.2 | 165.0 | 33.3 |
| صادرات سلع | 210.7 | 221.0 | 200.3 | 232.8 | 864.8 | 211.2 |
| صادرات خدمات* | 37.1 | 38.5 | 35.2 | 39.0 | 149.7 | 36.9 |

**المصدر** : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة

*تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

** بيانات عام 2014، 2015 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

## 7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري في الربع الأول 2015 (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج مع الخارج وصافي التحويلات الجارية الخارجية) بلغ 323.4 مليون دولار بما يعادل 11.0% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 66.4% عن الربع السابق. ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري السلعي[28] بلغت قيمته 1,218.6 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بلغت قيمته 331.8 مليون. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 565.7 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الميزان الجاري والحساب الرأسمالي. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 237.6 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 85.8 مليون دولار.

## 7-3 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

في المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,615 مليون دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 51.7%، واستثمارات حافظة 14.3%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 34.0%. وعلى المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 32.5% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,575 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 67.7%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 28.2%.

[28] أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

**جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني* لأرباع عام 2014 والربع الأول لعام 2015**

(مليون دولار)

| | الربع الأول 2014 | الربع الثاني 2014 | الربع الثالث 2014 | الربع الرابع 2014 | 2014** | الربع الأول 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*** ** | **-1,304.7** | **-1,504.3** | **-1,398.9** | **-1,275.3** | **-5,483.2** | **-1,220.9** |
| - صافي السلع | -1,284.6 | -1,462.7 | -1,362.9 | -1,284.1 | -5,394.3 | -1,218.6 |
| - صافي الخدمات | -20.1 | -41.6 | -36.0 | 8.8 | -88.9 | -2.3 |
| **2. ميزان الدخل** | **338.5** | **354.7** | **349.1** | **339.0** | **1,381.3** | **331.8** |
| - تعويضات العمال المقبوضة من الخارج | 328.5 | 343.8 | 319.2 | 306.8 | 1,298.3 | 307.8 |
| - دخل استثمار المقبوض من الخارج | 38.9 | 37.4 | 51.5 | 56.3 | 184.1 | 29.1 |
| - الدخل المدفوع للخارج | 28.9 | 26.5 | 21.6 | 24.1 | 101.1 | 5.1 |
| **3. ميزان تحويلات الجارية** | **571.7** | **598.2** | **803.5** | **742.0** | **2,715.4** | **565.7** |
| - تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة) | 186.1 | 205.4 | 392.8 | 328.7 | 1,113.0 | 206.0 |
| - تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى) | 497.9 | 507.4 | 524.3 | 527.6 | 2,057.2 | 484.8 |
| - تحويلات مدفوعة للخارج | 112.3 | 114.6 | 113.6 | 114.3 | 454.8 | 125.1 |
| **4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)** | **-394.5** | **-551.4** | **-246.3** | **-194.3** | **-1,386.5** | **-323.4** |
| **5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي** | **371.7** | **463.6** | **372.2** | **186.1** | **1,393.6** | **237.6** |
| - صافي التحويلات الرأسمالية | 75.7 | 76.0 | 78.5 | 99.9 | 330.1 | 99.1 |
| **- صافي الحساب المالي** | **296.0** | **387.6** | **293.7** | **86.2** | **1,063.5** | **138.5** |
| - صافي الاستثمار الأجنبي المباشر | 50.8 | 18.6 | 48.2 | 38.5 | 156.1 | -27.8 |
| - صافي استثمار الحافظة | 81.7 | -110.4 | -42.7 | 16.1 | -55.3 | -36.0 |
| - صافي الاستثمارات أخرى | 67.6 | 441.0 | 365.8 | 75.5 | 949.9 | 186.0 |
| - التغير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع) | 95.9 | 38.4 | -77.6 | -43.9 | 12.8 | 16.3 |
| **6. صافي السهو والخطأ** | **22.8** | **87.8** | **-125.9** | **8.2** | **-7.1** | **85.8** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2015. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الأول 2015.

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** بيانات عام 2014 هي تقديرات ربعيه سيتم تعديلها حين يتم إعداد البيانات السنوية في نهاية عام 2015.

*** أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الأول من العام 2015 نحو 5,923 مليون دولار. ولقد شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 2.7%، واستثمارات الحافظة 19.6%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 66.6%، في حين شكلت الأصول الاحتياطية 11.1%. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 1.3% (انظر الجدول 7-3).

يعني الفارق بين الأصول والخصوم أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون في الخارج" 1,308 مليون دولار أكثر من "استثمار" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج. ويتوجب التنويه أن بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين يزيد على الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بمقدار 2,228 مليون دولار تقريباً.

**جدول 7-3: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين**
**في نهاية الربع الأول 2015**

(مليون دولار)

| البند | الرصيد في نهاية الربع الأول 2015 |
|---|---|
| **مجموع الأصول** | **5,923** |
| الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج | 158 |
| استثمارات الحافظة في الخارج | 1,163 |
| الاستثمارات الأخرى في الخارج: | 3,946 |
| *منها: عملة وودائع* | 3,551 |
| الأصول الاحتياطية | 656 |
| **مجموع الخصوم** | **4,615** |
| الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين | 2,386 |
| استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين | 658 |
| الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين | 1,571 |
| **صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)** | **1,308** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2015

# المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000– 2014

| المؤشر | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | [d]2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السكان في منتصف العام** (ألف نسمة) | | | | | | | | | | | | | | | |
| الأراضي الفلسطينية | 3,053.3 | 3,138.5 | 3,225.2 | 3,314.5 | 3,407.4 | 3,508.1 | 3,612.0 | 3,719.2 | 3,825.5 | 3,935.25 | 4,048.4 | 4,169 | 4,293 | 4,421 | 4,550 |
| الضفة الغربية | 1,943.7 | 1,992.6 | 2,042.3 | 2,093.4 | 2,146.4 | 2,203.7 | 2,262.7 | 2,323.5 | 2,385.2 | 2,448.4 | 2,513.3 | 2,580 | 2,649 | 2,719 | 2,790 |
| قطاع غزة | 1,109.7 | 1,145.9 | 1,182.9 | 1,221.1 | 1,261.0 | 1,304.4 | 1,349.3 | 1,395.7 | 1,440.3 | 1,486.8 | 1,535.1 | 1,589 | 1,644 | 1,702 | 1,760 |
| **سوق العمل** | | | | | | | | | | | | | | | |
| - عدد العاملين (ألف شخص) | 600 | 505 | 477 | 564 | 578 | 603 | 636 | 690 | 667 | 718 | 745 | 837 | 858 | 885 | 917 |
| -نسبة المشاركة (%) | 41.5 | 38.7 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.4 | 41.0 | 41.7 | 41.2 | 41.6 | 41.1 | 43 | 43.4 | 43.6 | 45.8 |
| – معدل البطالة (%) | 14.1 | 25.2 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 | 20.9 | 23.0 | 23.4 | 26.9 |
| الضفة الغربية | 12.2 | 21.6 | 28.2 | 23.7 | 22.8 | 20.4 | 18.8 | 17.9 | 19.7 | 17.8 | 17.2 | 17.3 | 19.0 | 18.6 | 17.7 |
| قطاع غزة | 18.9 | 34.0 | 37.9 | 29.1 | 35.3 | 30.3 | 34.8 | 29.7 | 40.6 | 38.6 | 37.8 | 28.7 | 31.0 | 32.6 | 43.9 |
| **[a]الحسابات القومية** | | | | | | | | | | | | | | | |
| – الناتج محلي إجمالي (مليون دولار) | 4,313.6 | 4,003.7 | 3,555.8 | 3,968.0 | 4,329.2 | 4,831.8 | 4,910.1 | 5,505.8 | 6,673.5 | 7,268.2 | 8,913.1 | 10,465.4 | 11,279.4 | 12,476.0 | 12,765.8 |
| الإنفاق الأسري | 3,713.0 | 3,594.6 | 3,217.7 | 3,736.3 | 4,270.3 | 4,891.7 | 5,111.7 | 5,595.3 | 6,575.8 | 6,822.8 | 7,976.0 | 9,199.0 | 9,693.6 | 10,522.5 | 11,599.0 |
| الإنفاق الحكومي | 1,098.9 | 1,116.4 | 985.8 | 906.0 | 1,227.0 | 1,363.3 | 1,374.5 | 1,603.2 | 1,832.8 | 2,342.7 | 2,500.8 | 2,892.3 | 3,126.9 | 3,381.7 | 3,578.3 |
| إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح | 153.8 | 170.8 | 180.2 | 195.8 | 174.9 | 194.6 | 208.5 | 251.9 | 339.9 | 351.4 | 378.7 | 403.4 | 464.9 | 540.1 | 674.8 |
| التكوين الرأسمالي الإجمالي | 1,358.9 | 1,184.2 | 930.5 | 1,143.0 | 1,151.5 | 1,241.3 | 1,155.1 | 1,204.9 | 1,371.9 | 1,504.8 | 1,921.5 | 1,863.8 | 2,378.5 | 2,707.3 | 2,375.1 |
| **الناتج المحلي للفرد (دولار)** | | | | | | | | | | | | | | | |
| بالأسعار الجارية | 1,518.9 | 1,369.4 | 1,181.8 | 1,281.4 | 1,358.1 | 1,470.1 | 1,448.8 | 1,575.6 | 1,855.5 | 1,963.2 | 2,338.7 | 2,664.9 | 2,787.2 | 2,992.2 | 2,973.4 |
| بالأسعار الثابتة (أسعار 2004) | 1,526.7 | 1,345.0 | 1,143.7 | 1,267.0 | 1,358.1 | 1,459.4 | 1,360.1 | 1,406.0 | 1,449.1 | 1,529.8 | 1,606.4 | 1,752.5 | 1,807.5 | 1,793.3 | 1,734.6 |
| **التجارة الخارجية[b] (مليون دولار)** | | | | | | | | | | | | | | | |
| الصادرات السلعية | 712.8 | 526.1 | 410.2 | 452.1 | 525.3 | 581.7 | 629.8 | 903.6 | 974.9 | 929.4 | 1,110.0 | 1,492.5 | 1,547.9 | 1,756.1 | 2,018.7 |
| الواردات السلعية | 2,526.2 | 2,269.9 | 1,859.7 | 2,229.3 | 2,850.3 | 3,231.6 | 3,328.7 | 3,803.2 | 4,145.4 | 4,365.7 | 4,613.4 | 5,100.6 | 5,574.7 | 6,053.0 | 7,071.0 |
| صافي الميزان السلعي | (1,813.4) | (1,743.8) | (1,449.5) | (1,777.2) | (2,325.0) | (2,649.9) | (2,698.9) | (2,899.6) | (3,170.5) | (3,436.3) | (3,503.4) | (3,608.1) | (4,026.8) | (4,296.9) | (5,052.3) |
| الصادرات الخدمية | 172.2 | 89.8 | 67.6 | 63.0 | 71.5 | 141.6 | 106.5 | 162.7 | 190.1 | 203.9 | 257.3 | 306.9 | 323.2 | 315.7 | 279.3 |
| الواردات الخدمية | 369.2 | 426.3 | 373.9 | 287.1 | 287.1 | 342.3 | 354.7 | 480.9 | 499.9 | 577.5 | 650.9 | 622.6 | 725.2 | 751.0 | 710.1 |
| صافي الميزان الخدمي | (197.0) | (336.5) | (306.3) | (224.1) | (215.6) | (200.7) | (248.2) | (318.2) | (309.8) | (373.6) | (393.6) | (315.7) | (402.0) | (435.3) | (430.8) |
| الحساب الجاري | | (875) | (452) | (854) | (1,334) | (1,020) | (944) | (467) | 530 | (713) | (691) | (2,430) | (2,815) | (1,317) | (1,387) |

| المؤشر | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | [d]2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **أسعار الصرف والتضخم** | | | | | | | | | | | | | | | |
| سعر صرف الدولار مقابل الشيكل | 4.086 | 4.208 | 4.742 | 4.550 | 4.478 | 4.482 | 4.454 | 4.110 | 3.567 | 3.929 | 3.739 | 3.578 | 3.85 | 3.611 | 3.577 |
| سعر صرف الدينار مقابل الشيكل | 5.811 | 5.928 | 6.674 | 6.417 | 6.307 | 6.317 | 6.292 | 5.812 | 5.042 | 5.542 | 5.275 | 5.050 | 5.43 | 5.093 | 5.046 |
| معدل التضخم (%)[c] | 2.8 | 1.2 | 5.7 | 4.4 | 3.0 | 4.1 | 3.8 | 1.9 | 9.9 | 2.75 | 3.75 | 2.88 | 2.78 | 1.725 | 1.733 |
| **المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)** | | | | | | | | | | | | | | | |
| صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) | 939 | 273 | 290 | 747 | 1,050 | 1,370 | 722 | 1,616 | 1,780 | 1,548. | 1,900 | 2,176 | 2,240 | 2,320 | 2,787 |
| النفقات الجارية | 1,199 | 1,095 | 994 | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273 | 2,920 | 2,983 | 2961 | 3,047 | 3,250 | 3,438 |
| النفقات التطويرية | 469 | 340 | 252 | 395 | 0 | 287 | 281 | 310 | - | 46.8 | 275.1 | 296 | 211 | 168 | 164 |
| فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح) | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,342) | (1,083) | (785) | (807) | (931) | (651) |
| إجمالي المنح والمساعدات | 510 | 849 | 697 | 620 | 353 | 636 | 1,019 | 1,322 | 1,763 | 1,402 | 1,277 | 978 | 932 | 1,358 | 1,233 |
| فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح) | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34 | 61 | 270.2 | (144) | (81) | (103) | (86) | 259 | 418 |
| الدين العام | 795 | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406 | 61,73 | 1,883 | 2,213 | 2,483 | 2,376 | 2,422 |
| **القطاع المصرفي (مليون دولار)** | | | | | | | | | | | | | | | |
| موجودات/ مطلوبات المصارف | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645 | 7,893 | 8,590 | 9,110 | 9,799 | 11,191 | 11,822 |
| حقوق الملكية | 242 | 206 | 187 | 217 | 315 | 552 | 597 | 702 | 857 | 910 | 1,096 | 1,182 | 1,258 | 1,360 | 1,467 |
| الودائع لدى المصارف | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847 | 6,111 | 6,802 | 6,973 | 7,484 | 8,304 | 8,935 |
| التسهيلات الائتمانية | 1,280 | 1,186 | 942 | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829 | 2,109 | 2,825 | 3,483 | 4,122 | 4,480 | 4,896 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

a. هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية من سلسلة الجداول المعدلة التي أصدرها مركز الإحصاء في 2015 (من أجل المعلومات عن هذا التعديل أنظر الصندوق 2 في المراقب عدد 38).

b. أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

c. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة.

d. أرقام 2014 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2015

# Economic & Social Monitor

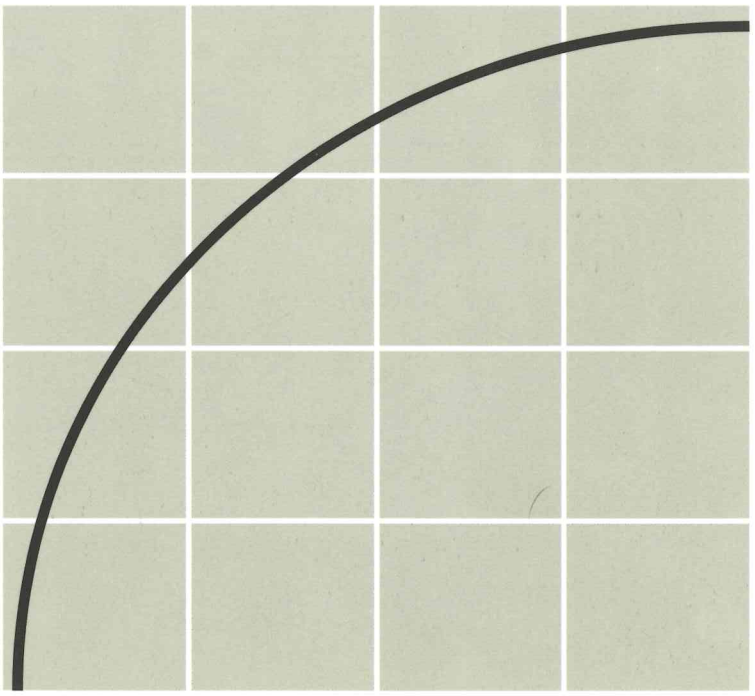

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

41

**This issue is based on contributions from researchers of:**

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Salam Salah)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

**Editor:** **Nu'man Kanafani**

**Copyright**
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

© 2015 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2015 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2015 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

**To Order Copies**
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by:

ARAB FUND FOR ECONOMIC & SOCIAL DEVELOPMENT
**Arab Fund for Economic & Social Development**

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND
**Palestine Investment Fund (PIF)**

August, 2015

# FOREWORD

There is always a time lag between publishing an issue of the *Quarterly Economic and Social Monitor* and the period that it covers. The present issue – which is released in August with a slight delay – covers economic developments and indicators for the quarter that ended in March 2015. We hope that the readers will find in this issue information and data that are helpful in understanding the realities of the Palestinian economic situation during that specific period.

This issue of the Monitor features six text boxes, which is fewer than in previous issues, but it was never the intention to have a specified number of boxes as this depends on what is new and topical and has significant implication for the Palestinian economy. The box on the net general budget expenditure in the Gaza Strip is particularly interesting as it presents information made available for the first time on an issue that has occasionally stirred debate with political nuances unrelated to the socio-economic context. Needless to say, under normal and healthy conditions, revenues are allocated to different expenditure items not according to region or source of revenue, but rather depending on allocation policies informed by a national spending plan inspired by the principles of achieving equality and effectiveness. This is a point that we found important to stress in relation to this analytical text box.

**Nabeel Kassis**
*Director General*
*Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)*

**Ola Awad**
*President*
*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*

**Jihad Alwazir**
*Governor*
*Palestine Monetary Authority (PMA)*

# Executive Summary

Issue 41 of the *Quarterly Economic and Social Monitor* provides an overview of the key development indicators in the Palestinian Territory during the first quarter of 2015. It also includes six boxes that discuss topical issues relevant to the Palestinian economy.

**Overview**

**GDP**

At the end of Q1 2015, Palestinian real GDP totaled around USD 1.8 billion (2004 prices), shrinking by 0.8 percent from Q4 of the previous year (-2.9 percent in the West Bank versus +6.7 percent in Gaza). The same decline was also reported compared to the first quarter of the previous year. Per capita GDP, meanwhile, fell to USD 425.9, which is 1.5 percent less than in the previous quarter and 3.6 percent lower than in the same quarter of 2014. Expenditure data show a gap between domestic consumption and production, with the former amounting to 124 percent of GDP during the quarter.

**Labor Market**

The number of West Bank and Gaza's workers rose to 950 thousand, an increase of 1.5 percent over the previous quarter and 2.6 percent over the same quarter a year earlier. By place of work, 59.6 percent of employment was reported in the West Bank, 28.7 percent in the Gaza Strip and 11.7 percent in Israel and the settlements. Public employment as a share of the total fell by one percentage point from the previous quarter to 25.6 percent (16.3 percent in the West Bank and 41.6 percent in Gaza). On the other hand, the median daily wage remained unchanged at NIS 84.6, with a wide gap between the Palestinian Territory, on the one hand and Israel and the settlements, on the other. The daily average wage for Palestinian workers, however, rose by 1.1 percent to NIS 103 in Q1 2015 over Q4 2014.

**Public Finance**

Public revenues and grants totaled NIS 2.4 billion in Q1 2015, a drop of 25.7 percent from Q4 2014 and 33.4 percent from Q1 2014 – the result of a 62 percent plunge in clearance revenue from the previous quarter and 71 percent from the same quarter of 2014. International aid made up around 35 percent of total public revenue. Meanwhile, public expenditure reached NIS 2.7 billion (92 percent for current spending and a scant 8 percent for developmental spending). The government, thus, had to run a deficit of NIS 265.3 million on a cash basis. The figure, however, rises to NIS 1.4 billion on a commitment basis when liabilities (NIS 470.3 million) are taken into consideration. Finally, at the end of the quarter, public debt totaled NIS 9.4 billion (or 20.4 percent of GDP), around 50 percent of which was domestic debt.

**Banking Sector**

Total assets of banks in the Palestinian Territory at the end of Q1 2015 totaled USD 11.9 billion, a growth of 0.9 percent over the previous quarter, due to a 4.7 percent rise in credit facilities. Deposits (the most important component of total liabilities) totaled USD 9 billion. Meanwhile, the ratio of non-performing facilities to total facilities rose slightly to 2.6 percent during the quarter. Net profits of banks fell by USD 3.3 million to USD 36.1 million even though the spread between average lending and deposit interest rates rose slightly for the JD and the NIS.

**Investment Indicators**

The number of newly registered companies in the West Bank in Q1 2015 was 358, down by 14 from the previous quarter and by 82 from the same quarter of 2014. The new companies registered in the quarter had a capital of JD 37 million, down by 37 percent from the previous quarter.

Around 1,970 building permits for new and existing housing units were issued during the quarter, which is 8.1 percent lower than the figure in the previous quarter. Meanwhile, the amount of imported cement declined by 3.1 percent during the same period. While the West Bank cement imports decreased by 12 percent, there was a remarkable increase of 146.9 percent in the Gaza Strip.

**Prices and Purchasing Power**

The Consumer Price Index (CPI) saw a slight decline of 0.03 percent relative to Q4 2014 but a

rise by 0.58 percent over the corresponding quarter of 2014. The change between the successive quarters basically resulted from a fall in the prices of transport and communications (2.66 percent), lodging (2.27 percent), and food and soft drinks (0.23 percent).

The purchasing power (PP), measured as the change in NIS prices against the change in USD (and JD) exchange rates, saw some improvement during the quarter. The PP for individuals who receive their wages and salaries in USD or JD (but have their spending in NIS) increased by about 12.1 percent over Q4 2014.

**Foreign Trade and the Balance of Payments**

The balance of trade (for registered goods only) suffered a deficit of USD 913 million during Q1 2015. Imports and exports fell by 7 percent and 10 percent, respectively. The current account deficit in the balance of payments reached USD 323.4 million, up by 66 percent from the previous quarter. This upsurge resulted from a 2 percent drop in the income balance and a 24 percent decline in the current transfers. The current account balance deficit was financed by a surplus in the capital and financial account (i.e., debt for the economy), which made available around USD 238 million.

**External Assets and Debt**

At the end of Q1 2015, Palestine's foreign assets totaled USD 5.923 billion, of which 2.7 percent only was in the form of FDI, while portfolio investment accounted for 19.6 percent. Total external liabilities, on the other hand, reached USD 4.615 billion, 51.7 percent of which was in the form of FDI. Palestine's foreign debt totaled USD 1.6 billion at the end of Q1 2015.

**Box Topics: This Issue has six boxes, and we provide below a short summary of each box:**

**The Reasons behind the Sluggish Economic Growth in the Palestinian Territory**

The box summarizes the results of a study by AIX Group on the constraints on economic growth in the West Bank and Gaza. The study first compared the growth rates in Palestine with those in the neighboring countries between 1997 and 2010 and concluded that the slow growth in Palestine does not reflect a general trend in the Arab economies. Rather, it is a result of the special situation in Palestine. The study concluded that the decline in total factor productivity (TFP) – particularly during the first decade following the Oslo Accords – and the unwillingness of businesses to invest even in conditions of high profitability are the main reasons behind stagnation. The report concluded further that the restrictions on movement and access are the main reasons behind low productivity and the inability of the economy to take off.

**The Gaza Strip: Per Capita Income Now Is Two-Thirds of Its Level in 1994 and Donors Have Fulfilled Less Than One Third of Their Pledges**

The World Bank semi-annual report on the Palestinian economy was dedicated to the situation in Gaza following the war waged by Israel in 2014. In its report *"Gaza Economy: On the Verge of Collapse"*, the World Bank estimates that the 2014 war caused a 15 percent drop in Gaza's GDP, with real per capita GDP now 31 percent lower than its level in 1994. The war also increased the unemployment rate to 43 percent, the report estimated. The report also provided data on the aid so far received out of the pledges made by donors in the November 2014 Conference in Cairo. Pledges to the Palestinian Authority at the Conference reached USD 5.078 billion over the period 2014-2017, of which 70 percent was intended to support Gaza. More than six months after the Cairo Conference, total disbursement for the reconstruction of Gaza amounted merely to 27 percent of the pledges.

**Net Government Spending in the Gaza Strip**

New figures released by the Palestinian Ministry of Finance pointed out that government spending in Gaza in 2014 reached NIS 4 billion. During the same period, the government's revenue from Gaza (refunded by Israel on Gaza's imports) was only NIS 1.1 billion. This means that net spending totaled NIS 2.6 billion, which is 22 percent of the 2014 total budget spending. In other words, the public revenues from Gaza Strip amounts only to about one-third of what the Palestinian Authority spends there.

**Public Debt: USD 5 Billion, with Arrears Comprising around 50 Percent**

The IMF semi-annual report on the Palestinian economy examined the sustainability of the Palestinian Authority debt. Total debt (including

arrears) reached about 40% of the GDP, which is also the upper limit as put in the Public Debt Law. During 2014, net arrears grew by USD 420 million. The government has reduced its debt to local banks but increased the accumulating arrears, particularly to the Pension Fund. The IMF report pointed out that arrears on the external debt reached USD 52 million at the end of 2014. Also, arrears to local banks were estimated at more than USD152 million. The box contains a table that summarizes the structure of public debt, including arrears.

**Ease of Doing Business Report 2015: A Decline in Palestine's Ranking Despite a Slight Improvement in Performance**

The box summarizes the results of the World Bank's report on Ease of Doing Business in the West Bank and the Gaza Strip in 2015. The box outlines the most important modifications made to the methodology from earlier years and focuses on the indicators of the ease of starting and doing business in Palestine relative to other countries in general and Israel in particular. The West Bank and the Gaza Strip's economy ranked 143rd (out of 189 economies), declining by 5 places from 2014 despite the slight rise in the overall performance mark. Compared to Israel, the Palestinian economy's performance lagged far behind in most of the indicators, with a 100 ranking point in some indicators. However, the West Bank and the Gaza Strip's economy ranked higher than the Israeli one in few indicators, such as 'getting electricity', 'registering property', 'paying taxes', and 'enforcing contracts'. The box provides important data showing the large gap between Israel and Palestine regarding the costs of export and import. A significant part of the cost differential is due to Israeli restrictions and constraints on the Palestinian economy and trade.

**The Economic Costs of the Palestinian-Israeli Conflict and Gains from a Two-State Solution**

The box summarizes the results of two studies on the economic cost of the Palestinian-Israeli conflict. The first focused on the gains from a two-state solution for the Palestinian and Israeli economies. The second examined the costs of occupation on the Israeli economy. The first study aimed to estimate the economic gains/losses under five possible alternative outlooks for the development of political relations between the two parties. It concluded that the two-state solution could help generate USD 170 billion for the two economies over the next decade. The study projected that Israel's partial withdrawal (whether a coordinated withdrawal or unilateral) is not likely to bring significant economic gains. In contrast, the nonviolent resistance scenario and the violent uprising scenarios are likely to bring large losses to the two economies. With the latter scenario, Israel would lose about half of its GDP and the Palestinians three times the size of their GDP. The second study sought to estimate the direct economic costs of the conflict in the Middle East on the Israeli economy. The study found that the economic cost was about NIS 116 billion, or 15 percent of GDP in 2011. The costs are divided into 13 categories. More than 45 percent of the loss is a result of the decline in human capital, which is due to military conscription. However, the study did not calculate the additional costs associated with the construction and maintenance of the separation wall and bypass roads in the West Bank, as well as the funds allocated to subsidies and protection of the Israeli colonial settlements in the Palestinian Territory.

# Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2014

| Indicator | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014[d] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Population at mid year** (thousands) | | | | | | | | | | | | | | | |
| **Palestinian Territory** | 3,053.3 | 3,138.5 | 3,225.2 | 3,314.5 | 3,407.4 | 3,508.1 | 3,612.0 | 3,719.2 | 3,825.5 | 3,935.25 | 4,048.40 | 4,169 | 4,293 | 4,421 | 4,550 |
| - West Bank | 1,943.7 | 1,992.6 | 2,042.3 | 2,093.4 | 2,146.4 | 2,203.7 | 2,262.7 | 2,323.5 | 2,385.2 | 2,448.4 | 2,513.3 | 2,580 | 2,649 | 2,719 | 2,790 |
| - Gaza Strip | 1,109.7 | 1,145.9 | 1,182.9 | 1,221.1 | 1,261.0 | 1,304.4 | 1,349.3 | 1,395.7 | 1,440.3 | 1,486.8 | 1,535.12 | 1,589 | 1,644 | 1,702 | 1,760 |
| **Labor Market** | | | | | | | | | | | | | | | |
| Employment (thousands) | 600 | 505 | 477 | 564 | 578 | 603 | 636 | 690 | 667 | 718 | 745 | 837 | 858 | 885 | 917 |
| Participation Ratio (%) | 41.5 | 38.7 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.4 | 41 | 41.7 | 41.2 | 41.6 | 41.1 | 43 | 43.4 | 43.6 | 45.8 |
| Unemployment (%) | 14.1 | 25.2 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 | 20.9 | 23 | 23.4 | 26.9 |
| - West Bank | 12.2 | 21.6 | 28.2 | 23.7 | 22.8 | 20.4 | 18.8 | 17.9 | 19.7 | 17.8 | 17.2 | 17.3 | 19.0 | 18.6 | 17.7 |
| - Gaza Strip | 18.9 | 34.0 | 37.9 | 29.1 | 35.3 | 30.3 | 34.8 | 29.7 | 40.6 | 38.6 | 37.8 | 28.7 | 31.0 | 32.6 | 43.9 |
| **National Accounts** | | | | | | | | | | | | | | | |
| **GDP** (Mill. USD) | 4,313.6 | 4,003.7 | 3,555.8 | 3,968.0 | 4,329.2 | 4,831.8 | 4,910.1 | 5,505.8 | 6,673.5 | 7,268.2 | 8,913.1 | 10,465.4 | 11,279.4 | 12,476.0 | 12,765.8 |
| *Private Consumption* | 3,713.0 | 3,594.6 | 3,217.7 | 3,736.3 | 4,270.3 | 4,891.7 | 5,111.7 | 5,595.3 | 6,575.8 | 6,822.8 | 7,976.0 | 9,199.0 | 9,693.6 | 10,522.5 | 11,599.0 |
| *Public Consumption* | 1,098.9 | 1,116.4 | 985.8 | 906.0 | 1,227.0 | 1,363.3 | 1,374.5 | 1,603.2 | 1,832.8 | 2,342.7 | 2,500.8 | 2,892.3 | 3,126.9 | 3,381.7 | 3,578.3 |
| *Final consumption of NGOs* | 153.8 | 170.8 | 180.2 | 195.8 | 174.9 | 194.6 | 208.5 | 251.9 | 339.9 | 351.4 | 378.7 | 403.4 | 464.9 | 477.6 | 674.8 |
| *Gross Capital Formation* | 1,358.9 | 1,184.2 | 930.5 | 1,143.0 | 1,151.5 | 1,241.3 | 1,155.1 | 1,204.9 | 1,371.9 | 1,504.8 | 1,921.5 | 1,863.8 | 2,378.5 | 2,707.3 | 2,375.1 |
| *GDP per capita (USD)* | | | | | | | | | | | | | | | |
| *In Current prices* | 1,518.9 | 1,369.4 | 1,181.8 | 1,281.4 | 1,358.1 | 1,470.1 | 1,448.8 | 1,575.6 | 1,855.5 | 1,963.2 | 2,338.7 | 2,664.9 | 2,787.2 | 2,992.2 | 2,973.4 |
| *In Constant 2004 prices* | 1,526.7 | 1,345.0 | 1,143.7 | 1,267.0 | 1,358.1 | 1,459.4 | 1,360.1 | 1,406.0 | 1,449.1 | 1,529.8 | 1,606.4 | 1,752.5 | 1,807.5 | 1,793.3 | 1,734.6 |
| **Foreign Trade**[b] (Mill. USD) | | | | | | | | | | | | | | | |
| **Commodity Exports** | | 339 | 282 | 318 | 348 | 378 | 378 | 562 | 569 | 631 | 666 | 1,525 | 1,250 | 1,756.1 | 2,018.7 |
| **Commodity Imports** | | 1,980 | 1,507 | 1,782 | 2,300 | 2,613 | 2,738 | 3,280 | 3,511 | 4,136 | 4,319 | 6,188 | 6,134 | 6,053.0 | 7,071.0 |
| *Trade Balance (Goods)* | | (1,641) | (1,224) | (1,464) | (1,952) | (2,236) | (2,352) | (2,718) | (2,942) | (3,504) | (3,653) | (4,663) | (4,884) | (4,296.9) | (5,052.3) |
| **Services Exports** | | 117 | 103 | 154 | 192 | 202 | 179 | 252 | 357 | 579 | 831 | 686 | 649 | 315.7 | 279.3 |
| **Services Imports** | | 603 | 600 | 475 | 519 | 451 | 455 | 634 | 698 | 931 | 1,143 | 948 | 1,032 | 751.0 | 710.1 |
| *Trade Balance (Services)* | | (486) | (497) | (320) | (327) | (249) | (275) | (382) | (342) | (352) | (312) | (262) | (353) | (435.3) | (430.8) |
| *Current Account of BoP* | | (875) | (452) | (854) | (1,334) | (1,020) | (944) | (467) | 530 | (713) | (691) | (2,430) | (2,815) | (1,317) | (1,387) |

| Indicator | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014[d] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Exchange Rates and Inflation** | | | | | | | | | | | | | | | |
| Average USD/NIS | 4.086 | 4.208 | 4.742 | 4.550 | 4.477 | 4.482 | 4.454 | 4.110 | 3.587 | 3.929 | 3.739 | 3.578 | 3.85 | 3.611 | 3.577 |
| Average JOD/NIS | 5.811 | 5.928 | 6.674 | 6.417 | 6.307 | 6.317 | 6.292 | 5.812 | 5.061 | 5.542 | 5.275 | 5.050 | 5.43 | 5.093 | 5.046 |
| Inflation Rate (%)[c] | 2.8 | 1.2 | 5.7 | 4.4 | 3.0 | 4.1 | 3.8 | 1.9 | 9.9 | 2.75 | 3.75 | 2.88 | 2.78 | 1.725 | 1.733 |
| **Public Finance on Cash Basis, mill. USD** | | | | | | | | | | | | | | | |
| Net Domestic Revenues (incl. Clearance) | 939 | 273 | 290 | 747 | 1,050 | 1,370 | 722 | 1,616 | 1,780 | 1,548.4 | 1,900.4 | 2,176 | 2,240 | 2,320 | 2,787 |
| Recurent Expenditure | 1,199 | 1,095 | 994 | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273 | 2,920 | 2,983 | 2,952 | 3,047 | 3,250 | 3,438 |
| Development Expendt. | 469 | 340 | 252 | 395 | 0 | 287 | 281 | 310 | - | 46.8 | 275.1 | 296 | 211 | 168 | 164 |
| Deficit (before Grants) | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,342) | (1,083) | (776) | (807) | (931) | (651) |
| Foreign Grants | 510 | 849 | 697 | 620 | 353 | 636 | 1,019 | 1,322 | 1,763 | 1,402 | 1,277 | 978 | 932 | 1,358 | 1,233 |
| Surplus/deficit (after Grants) | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34 | 61 | 270.2 | (144) | (81) | (94) | (86) | 259 | 418 |
| Public Debt | 795 | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406 | 1,736 | 1,883 | 2,213 | 2,483 | 2,376 | 2,422 |
| **Banking Sector** (Million Dollars) | | | | | | | | | | | | | | | |
| Assets/Liabilities | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645 | 7,893 | 8590 | 9,110 | 9,799 | 11,191 | 11,822 |
| Equity | 242 | 206 | 187 | 217 | 315 | 552 | 597 | 702 | 857 | 910 | 1,096 | 1,182 | 1,258 | 1,360 | 1,467 |
| Deposits | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847 | 6,111 | 6,802 | 6,973 | 7,484 | 8,304 | 8,935 |
| Credit | 1,280 | 1,186 | 942 | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829 | 2,109 | 2,825 | 3,483 | 4,122 | 4,480 | 4,896 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

All data exclude the part of Jerusalem governorate which was annexed illeagaly by Israel (with the exception of the data on unemployment and population). Figures in brackets are negative.

a. The national accounts are in current prices, taken from the revised series of GDP values issued by PCBS in 2015. (for more information on the revised series, see the text box No. 2 in the Monitor No. 38)
b. Foreign trade figures are taken from the balance of payments prepared by the Palestinian Central Bureau of Statistics in collaboration with PMA.
c. The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.
d. Data for 2014 are Preliminary and subject to revision and amendments.